

حاشية العالم العلامة الحبيب الفهامة

الشيخ محمد بن عمر البقرى على

شرح الرحبية للإمام سبط

المارديني رحمه ما

الله تعالى

آمين

وبها انتهى الشرح المذكور للإمام سبط المارديني رحمه الله تعالى

٢٩٠ خ ٢٥ - ٢٥

٤٣ ٥ ٥

٣١ ٣١ ٣١

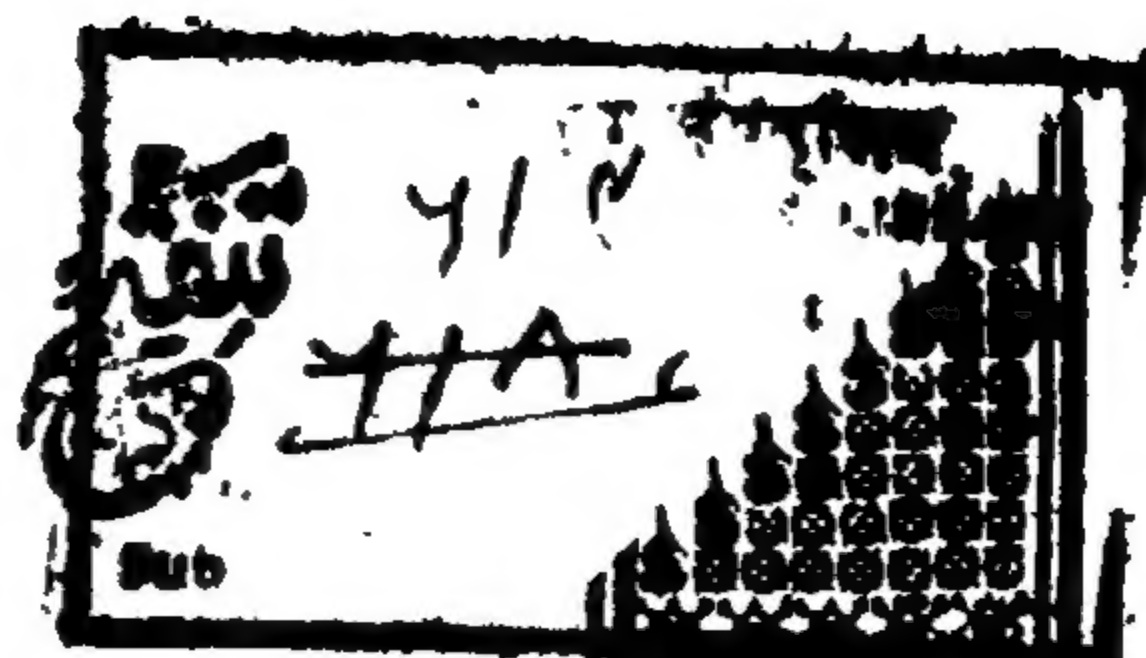
٢٩٠

٢٥

٢٥

٢

٢



LIBRARY
ESTABLISHED
1357
IRAN
NATIONAL LIBRARY
OF THE ISLAMIC
REPUBLIC OF IRAN

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله واهب المنن ذي الجود والاحسان والكرم الذي عم نواله على جميع خلقه فله الفضل والمنن أحده سبحانه وتعالى على ما أعطانا من النعم وأشكره على ما أودرنا من الحكم وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له شهادة تنجي قائلها من الكروب والحن وأشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الذي جاهد في سبيل الله حق جهاده فاول ولا نهزم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصره وبرؤيته علوا (وبعد) فيقول العبد الفقير الغاني محمد بن الشيخ العالم العامل الورع الزاهد عمر البقري بلاء الشافعي مذهبا عاملا لله بحزب الاحسن وأوسع له المواهب والمنن قد اطلمت على حاشية العلامة الشيخ عطية القهوي المالكي الذي روضها على شرح المنظومة الرحبية المسمى بسبط المارديني فوجدته قد أفاد فيها من العبارات النفيسة والجواهر الفريدة وقد أطال في ذلك فحسرت على من ليس له همة تناولها وقد أحبت أن أختصرها ليسهل على أمثالي تناولها وأزيد على ذلك ما أحاط به فهمي القاصر وأما أسأل الله من فضله أن يجعله له خالص وجهه الكريم وان ينفع به كما نفع بأصله انه على ما يشاء قدير وعباده لطيف خبير (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه بها اقتداء بالكتاب العزيز وعملنا بحسب كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أبترا أي ناقص وقيل لالبركت والمراد بالنقص الشرعي لا الحسي ومعنى ذي بال أي شرف وعظمة أو حال يهتم به شرعا وليس محرما ولا مكروها ولا ذكرا محضا ولا جعل الشارع له مبدءا بغير التسمية والباء في التسمية للاستعانة أو الاستعانة وهي أصلية على الاصح وعليه فهي متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله أولف وهو أولى من جعله اسما ومقدما وعاملا لان الاخص أولى من الاعم وتقدمه يفيد الاهتمام والخصر وكونه فعلا لان الاسم في العمل انما هو للافعال والاسم مشتق من السمو وهو العلو فامله سمو بسكون عينه وقيل من السمة وهي العلامة فأمسه وسم والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد كلها والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغتين رحيم بتثنيه منزلة اللازم أو يحبه له لازما ونقله الى فعل بالضم

والرحمة في الأصل رقة في القاب وانعطاف تعقضي التفضل والاحسان وهذا المعنى محال في حقه تعالى فهي في حقه تعالى بمعنى الانعام أو إرادته فهي صفة فعل على الأول وصفة ذات على الثاني فإطلاقه مجاز وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص بالله تعالى ولانه أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع بالتشديد (قوله يقول) أصله يقول على وزن يفعل نقلت حركة الواو إلى ما قبلها به حذف سكونها (قوله الشيخ) جمعه أشياخ وشيوخ وهو أمان مصدر شاخ أو صفتونى شيخا لما حوى من كثرة المعاني لان معناه في الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صيبا وأما في اللغة فعنه من جاوز الأربعين وقال الراغب أصله من طعن في السن (قوله الامام) معناه لغة المتقدم على غيره وفي الاصطلاح من يهيج الاقتداء به وله معان أخر (قوله العالم) كل من انصف بالعلم ولو كان مبتدئا في الطلب (قوله العلامة) وهي صيغة مبالغة فلا يوصف بها الا من حلز المعقول والمنقول والمراد به هنا كثير العلم (قوله وحيد دهره الخ) هو الواحد والواحد بمعنى واحد وهو المنفرد والمراد به هنا المنفرد في دهره أى في عصره وأوانه (قوله محمد الخ) هو محمد بن محمد بن أحمد بن الشيخ بدر الدين الدمشقي الأصل المصري الشافعي رحمه الله تعالى والى رابع ذي القعدة سنة ست وعشرين وثمانمائة بالقاهرة ونشأ بها حتى تقدم على غيره في العلوم وله مؤلفات كثيرة في الفرائض وغيرها ومنها هذا المؤلف وشرح السذور والقطر والتوضيح وغيره فافضله مشهور وكتبه مستفيع بها لخواص نيته نعمة الله برحمته ورضوانه وأعاد علينا من بركاته آمين (قوله سبط المارديني) أى ابن بنته وقد اشتهر بجده أى أمه المارديني وهو الشيخ جمال الدين عبد الله بن خليل بن يوسف بن عبد الله المارديني نسبة لجامع المارديني أو لبلدة من بلاد النجم (قوله الحمد لله رب العالمين) الحمد الحادثة معناه لغة الثناء باللسان على الجليل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل سواء تعلق بالفضائل وهي النعم القاصرة أم بالفواضل وهي النعم المتعدية والثناء هو الوصف الحسن واصطلاحا فعل ينبي أى يشعر ويخبر عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره وهذا معنى الشكر لغة بآبدال الحامد بالشاكر ومعنى الشكر اصطلاحاً صرف العبد لجميع ما أنعم الله عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله والخ - د على أربعة أقسام حمد قديم ولقدیم وحمد قديم لحادث وحمد حادث لقديم وحمد حادث لحادث والأولان قديمان والاخران حادثان وله أركان خمسة حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغة فالحامد هو من يتحقق الحمد منه وهو الواصف بالجميل والمحمود هو الموصوف بالجميل ولا بد أن يكون المحمود فاعلا مختاراً والمحمود به صفة يظهر انصاف شئ بها على وجه مخصوص ويجب أن يكون أى المحمود به صفة كمال يترك حسن العقل السليم الخالي من موانع ادراك الحقائق وكل ما حسن الشرع فهو حسن عند العقل السليم والمحمود عليه هو ما كان الوصف بالجميل بازائه ومقابلته ويجب أن يكون كمالاً وأن يكون اختيارياً ولو حكماً والحمد هو ذكراً ما يدل على انصاف المحمود بالمحمود به والرب هنا المالك لانه تعالى مالك الجميع الاشياء وقيل هو في الأصل بمعنى التزيين وهو تبليغ الشئ الى كماله شياً فشيأ وهو اسم من أسمائه تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيداً والعالمين اسم جمع لعالم وايس جماله لانه مقول على ما سوى الله تعالى ويجب أن يكون الجمع أعم من مفرد وقال به ضمهم هو جمع لم يستوف شروط الجمع لان عالم يختص بالعقلاء (قوله والعاقبة للمتقين) أى بالحفظ في الدنيا والغور في الآخرة والمتقين جمع متق وهو التارك للمعاصي والتقوى كلمة جامعة لفعل الواجب وترك المنهيات (قوله والصلاة والسلام) الصلاة اسم مصدر صلى وهي من التمرحمة مقرونة بالتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء والسلام هو معنى التسليم أو السلامة من النقائص وعطفه على الصلاة الخروج من كراهة افراد الصلاة عن السلام بخلاف البسملة والجملة فان الابتداء يحصل بكل منهما وجمعهم أكمل (قوله على سيدنا محمد) وأصله سيودنا بوزن فيعلنا فاجتمعت الياء والواو سبقت احدهما بالسكون فنقلت الواو ياء وأدغمت فيها و يطلق السيد على من فاق قومه وعلا عليهم وعلى الخليم الذي لا يستغزه الغضب وعلى المالك وعلى الكريم وكل ذلك مجوع في سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ونافى سيدنا للعقلاء اذا ثبتت سيادته عليهم ثبتت سيادته على غيرهم من باب أولى وقد قال صلى الله عليه

يقول الشيخ الامام العالم
العلامة وحيد دهره وفريد
عصره محمد بن محمد سبط
المارديني فصح الله في مدته
الحمد لله رب العالمين والعاقبة
للمتقين والصلاة والسلام
على سيدنا محمد

وسلم اعلاما واخبارا بمرتبته آتاسيد ولد آدم ولا تخرأى ولا تفر أعظام من هذا الفخر وهذا الحديث يقتضى
عدم نبوت سيادته على آدم وليس كذلك بل هو صلى الله عليه وسلم أفضل منه لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم
من قوله آتاسيد العالمين فيحتمل انه قال ذلك تأدباً في حق والده آدم لانه صلى الله عليه وسلم أفضل أولى العزم
وهم أفضل من آدم ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف ونسبى به صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله
الجيدة وسبأنى الكلام عليه عند قول المتن خاتم رسل ربه (قوله سيد المرسلين) أى والنبين وهم مائة
ألف وأربعة وعشرون ألفا الرسل منهم ثمانمائة وثلاثة عشر أو أربعة عشر أو خمسة عشر قال بعضهم وليسوا
محصورين في هذا العدد دليل قوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك فيكون ذكر
العدد على سبيل التقريب لا التحديد (قوله وعلى آله) وهم مؤمنون بنبي هاشم وبني المطلب عندنا والمشهور
عند مالك بن وهاشم لا المطلب وهذا في مقام منع الزكاة عليهم أمافي مقام الدعاء فهم كل مؤمن ومؤمنة
ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء (قوله ومحبيه) أى أصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو كل من
اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم في حال حياته بعد البعثة وهو مؤمن وسبأنى مرديديان على ذلك على الكلام
في خطبة الماتن ان شاء الله تعالى (قوله أجمعين) تأكيدياً لا دلالي (قوله أما بعد) بالضم على نية
معنى المضاف اليه وهي كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى أسلوب آخر ويستحب الاتيان به في الخطب
والمكاتبات اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتي به في خطبه زمراً لانه
وهي فصل الخطاب الذي أوتيه داود عليه السلام وقال المحققون فصل الخطاب الذي أوتيه هو الفصل بين
الحق والباطل وأصلها ما يمكن من شيء بعد البسملة والجدلة الخ فهو ذا شرح فهم ابتداء والاسمية لازمة
للمبتدأ ويكن فعل شرط والفاء لازمة له غالباً حيث تضمنت أمارة عنى الابتداء أى المبتدأ والشرط وهو
يكن لزماً الزمها هو الفاء ولصوق الاسم اقامة للآزم أعنى الاسم والفاء مقام للزوم أعنى المبتدأ وفعل
الشرط وابقاء لآثر أى المزموم في الجملة والآثر هنا هو الاسمية والفاء لان آثراً للمبتدأ وعلاماته كثيرة منها
الاسمية والخبر فلصوق الاسم عزله الخبر في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملتها الفاء والجزاء فلزوم
فاء الجزاء ابقاءه في الجملة والمقصود لزوم تحقق مدخول الفاء بعدما ذكر فان المعنى لزوم وجوده بعدما ذكر
لوجود شيء تام المقاد وجود شيء تام مقابله - بما ذكر معلوم ضرورة فكذا الجزاء وتقييد المزموم الذي
هو الشرط بالبعدية قرينة فاعلة على ان اللازم وهو الجزاء بعدما ذكر كما لا يخفى (قوله فهذا شرح) الاشارة
إلى الاحتمالات سبعة والاولى منها ان الاشارة راجعة لالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني أى فهم هذه ألفاظ
مخصوصة دالة على معان مخصوصة والفاء الواقعة في اسم الاشارة في جواب الشرط المحذوف والمباحث الواقعة
في اسم الاشارة كثيرة شهيرة فلانطيل بذكرها والشرح معناه الكشف والبيان ومن وظائف الشارح
ذكر القواعد المحتاج اليها وذكر قيود المسائل وشروطها وضم زيارات نفيسة يحتاج اليها المقام والاتيان
بالصواب بدلا عن غيره وتوضيح العبارات وذكر الدلائل والتعليل (قوله لطيف) وهو يطلق على معان
متعددة منها الشفاف الذي لا يحجب ما وراءه ولذلك قيل في تعريف الماء جوهر لطيف شفاف لانه لا يحجب
ما وراءه وهو اسم من أسمائه تعالى بالاجماع والاطف الرأفة والرفق وهو من الله تعالى التوفيق والعصمة
 والمراد به هنا كونه بديع الحسن (قوله مختصر) أى قليل اللفظ لان المختصر ما قل لفظه سواء كثر معناه
أم لا ويقابله البسوط وهو ما كثر لفظه سواء سادى معناه أم لا ويجوز أن يراد بالاطيف كونه رفيق الخجيم أى
صغير الخجيم بديع الحسن فيكون حينئذ عطف مختصر عليه تأكيداً (قوله على المقدمة) وهي بكسر الهمزة
قدم اللازم معنى تقدم أو المتعدي لانها مقدمة من فهمها على غيره وبالفصح من قدم المتعدي لان أهل العقول
قدموها لما اشتملت عليه الاول أولى لانها تقدم غيها وما قدم غيها أولى عن قدم نفسه لان الغالب أن
الشخص لا يقدم غيره الا اذا كان مقدما والمراد هنا ما يتوقف الشروع عليه في سائل العلم فهي علم على تلك
الالفاظ المخصوصة (قوله المسماة بالرحبية) أى التي لا امام أبى عبد الله محمد بن علي بن محمد بن حسين الرحبي

سيد المرسلين وعلى آله وصحبه
أجمعين (أما بعد) فهذا
شرح لطيف مختصر على
المقدمة المسماة بالرحبية

في علم الفرائض نافع ان

شاء الله تعالى قال

(أول ما نستفتح المقالا

بذكر جدر بناتعالى

فالحمد لله على ما أنعمنا

جسداه يجلو عن القلب

العمى)

أقول اقتضت هذه الأرجوزة

بسم الله الرحمن الرحيم ثم

بالحمد لله تأسى بابا الكتاب

العزير و مراده بالاستفتاح

الابتداء والمقالا مصدر قال

يقول والالف فيه للاطلاق

يقال قال يقول قول لاومة الا

وقوله ومقالة والرب اسم من

أسمائه تعالى ولا يقال غيره

الامضا فتعالى أى ارتفع

عماية قول الجاحدون علوا

كبير أى أول ما نبين يدئ

القول في هذه الأرجوزة

بذكر حمد الله تعالى والحمد

هو الشناء على الممجد وبجمل

صفاته والحمد على النعمة

واجب مرادف للشكر

باللسان والالف فى أنعمنا

لاطلاق وحدا مصدر

مؤكّد منصوب على

المصدرية ويجوز لم يفتى

للفاعل أى يذهب وفاعله

ضمير مستتر راجع الى الله

تعالى والعمى مفعول

مقصور يكتب بالياء وهو

فقد البصر أى جذا يذهب

الله به عن القلب العمى

وعى القلب هو الضارنى

الدين بخلاف عى البصر

قال الله تعالى فانهم الاتعمى

الابصار ولكن تعمى

القلوب التى فى الصدور

المعروف بابن موفق الدين نسبة الى بلد يقال لها رجة ببلاد الشام كما قاله بعضهم وفى الصحاح للجوهري وبنو
رحب بطن من همدان قلعه منسوب اليها فتأمل وعدة أبياتهم امانتة وخسة وسبعون بيتا من الرجز يحرم من
بحر الشمر وزنه مستفعلان ستمرات (قوله فى علم) هو يطلق على ادراك الشئ على ما هو عليه فى الواقع
ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهو - ذاتى العلم الضرورى ويطلق على حكم الذهن الجازم
المطابق او جب أى دليل وهو المراد هنا سواء وافق الواقع أم لا (قوله الفرائض) جمع فريضة بمعنى مفروضة
أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة وعلم الفرائض هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص
كل ذى حق حقه من التركة وموضوعه التركات وأركان الارث ثلاثة مورث ووارث وحق مورث وأسبابه
سماوى الكلام عاها كوانع وشروطه ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالموتى حكما أو تقديرا فى الجنين
المنفصل بجناية على أمه توجب الفرة فتنتقل الفرة لورثته لان تقديره حتى عرض له الموت بالنسبة الى ارث
الفرقة عنه وتتحقق حياة الوارث حياة مستقرة بعد موت المورث أو الحاقه بالاحياء حكما كالحمل والثالث
ويختص بالقضاء العلم بالجهة التى بها الارث وبالدرجة التى اجمعه فيها وحده بعضهم بقوله هو العلم بالاحكام
الشرعية العملية المختصة بعلقها بالمال بعد موت مالكه تحقيقا أو تقديرا (قوله أول ما نستفتح الخ) أى نفتتح
أى نبندئ وانما قال نستفتح ولم يقل نبندئ تفويلا بالغنى فى الفهم وتيسيرها عليه وعلى قارئها والمقالا بالالف
الاطلاق أى اطلاق الصوت والمعنى أول ما نبين يدئ القول وهو اللفظ الموضوع اعنى (قوله بذكر) بكسر
الذال المجمة لغة كل مذكور وشرا عاقل سبق للثناء أو الدعاء وقد يستعمل شرعا لكل قول يثاب قائله عليه
(قوله جدر بنا) أى خالقنا ومعبودنا ومالكنا (قوله فالحمد لله) أى الشناء على الله تعالى بجمل صفاته وأل فى
الحمد لا يستغراق كما عليه الجمهور وأول الجنس كما عليه الرخصى أو العهد كما عليه ابن النحاس واللام فى الله
لا اختصاص وعلى كل يستفاد اختصاصه تعالى بالحمد (قوله على ما أنعمنا) أى على انعمه أو نعمه والحمد على
الأول أمكن لانه وصف قائمه تعالى والثانى أثرا نشئ عن الاول فالحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثانى
بواسطة ولم يتعرض لذكر المنعم به قال الشيخ سعد الدين التفتازانى رحمه الله تعالى ايهما المقصود والعبارة عن
الاحاطة به ولا يتوهم اختصاصه بشئ دون آخر والنعمة بكسر النون وسكون العين الاحسان وتقع على
القابل والكثير وبالضم المسرة بالغنى المتعم من العيش المين وأول الانعام على الشخص الاجداد واعظامها
ايجاد الايمان فى قلبه وانما حمد الله على الانعام لثواب عليه ثواب الواجب (قوله هذه الأرجوزة) من الرجز
وهو يحرم من بحر الشمر وزنه مستفعلان ستمرات كما تقدم واختار المصنف النظم على التثنية لأنه أسهل
فى الحفظ وهو كلام موزون مقفى مقصود ليخرج بذلك كلام النبوة فلا يقال له شعر لعدم القصد وان كان
موزونا مقفى وقال بعض - هم فى تمرينه والنظم فى اللغة جمع الواو فى السلك وفى الاصطلاح تأليف الكلمات
المرتبة المعانى المتناسقة الدلائل على حسب ما يقتضيه العقل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) اعترض على
الشارح بان المصنف لم يذكر البسملة وأجيب بان المراد بذكر الحمد أى ذكر كان فيشمل البسملة والحمدلة أو
ان المصنف أتى بالبسملة لفظا وبالحمدلة خطا (قوله ثم بالحمد لله) وأتى بالجملة الاسمية لانها تدل على الدوام
والثبوت فهى أدل من الجملة الفعلية التى تدل على التجدد والحدوث (قوله تأسى بابا الكتاب العزيز) أى
اقتداء بالكتاب أى القرآن العزيز برأى العززالكريم المعظم لانه مبدوء بالبسملة والحمدلة (قوله والالف فيه
لاطلاق) أى ان القافية أطلقت عن حرف مقبلا لانه أتى بامتداد الصوت وليست من بنية الكلمة (قوله
والحمد على النعمة واجب) أى يثاب عليه ثواب الواجب اذا وقع فى مقابلة نعمة لفظا أو نية لانه يعاقب على
تركه كما يعاقب على ترك الواجب الذى هو من الاحكام الخمسة (قوله عن القلب العمى) فاطلاق العمى على
القلب مجاز لانه شبه الجاهل بفقد البصر لان الجاهل لكونه مقصيرا يشبه العمى المقصير الذى لا يرى أين يتوجه
والقلب جسم لحي الجواهر صنوبرى الشكل موضوع بين عظام الظاهر والصدر والجنبين معلق بالعروق
العلوية أغلفه لفوق وأدق لاسفل وسمى بذلك لتقلبه فى الامور ومنه قول الشاعر

قال (ثم الصلاة بعدو السلام
على نبي دينه الاسلام
محمد خاتم رسل ربه
والله من بعده وصحبه)
اقول ثم بعد حمد الله تعالى
أتى بالصلاة والسلام لقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا
صلوا عليه وسلموا تسليما
وقال عليه الصلاة والسلام
من صلى على نبي كتاب لم تزل
الملائكة تستغفر له مادام
اسمى في ذلك الكتاب وقوله
على نبي دينه الاسلام هو
نبينا محمد خاتم الانبياء
والرسل صلى الله عليه وسلم
قال تعالى ما كان محمد ابدا
احد من رجالكم وليكن
رسول الله وخاتم النبيين
ويجوز في محمد الجرح على انه
بدل من نبي والرفع على انه
خبر ابتدأ محذوف أي هو
محمد وقوله وآله من بعده
وصحبه أي ثم الصلاة والسلام
على النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وصحبه وآله صلى
الله عليه وسلم بنو هاشم
وبنو المطلب على الراج عند
الامام الشافعي والجمهور
وصحبه جمع صاحب مضاف
الى خيمه صلى الله عليه
وسلم وفرد صاحب بمعنى
صحابي وهو من اتى النبي
صلى الله عليه وسلم ومناجه
ومات على الاسلام قال
لا نسأل الله لنا الاغاة

وما سمي الانسان الانسيه * ولا القلب الا انه يتقلب
واتى بالآية دليلا على دعواه (قوله ثم الصلاة) ثم للترتيب الذي كرمي والصحيح ان الله سبحانه وتعالى يزيد صلى
الله عليه وسلم رفعة بمصلاتنا ويثيب المصلي على ذلك أيضا خلافا لما قال ان الثواب خاص بالمصلي فقط لانه صلى
الله عليه وسلم مستغن عن ذلك ورد بان الكامل يقبل الكمال وعطف السلام على الصلاة للخروج من كراهة
افراد احدهما عن الآخر وهما مختصان بالانبياء فلا يجوز ان على غيرهم الاتباع او اما ما ورد من قوله صلى
الله عليه وسلم اللهم صل على آل نبي اوفى فاجيب عنه بان من كان يستحق شيئا له ان يخص به من شاء
والترضى خاص بالعبادة والترحيم بغيرهم قاله بعضهم وقد اختلف في وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
على اقوال الصحيح منها عندنا ان لا تجب الا في الصلاة في التشهد الاخير منها (قوله على نبي) وهو انسان حر
ذكر من بني آدم سليم عن منفرط معاوية عن دناة ابوعن خنأ م وصحتر زان القيود معلومة فلا تطيل بذكرها
وهو بالهمز من النبأ وهو الخبر لانه اما خبر أو مخبر و بتركه من النبوة وهي الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة
على الخلق فهو مشتق من نبأ ينبت واذا علا وارتفع فبأنه بدل من الواو (قوله دينه الاسلام) فمعنى الدين في اللغة
ما يدان به وينقاد اليه وشرع اوضح الهى سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم
بالذات فخرج بالوضع الالهى الاوضاع الصناعية بقوله سائق الاوضاع الالهية غير السائقة كانبائ
الارض وبقوله لذوى العقول افعال الحيوانات المختصة بالاختيار وبقوله باختيارهم الاوضاع السائقة
لا بالاختيار كالوجدانيات وبقوله المحمود الكفر وقوله بالذات متعلق بسائق بمعنى الوضع الالهى بذاته
سائق لانه ما وضع الا كذلك والخير حصول الشئ الحسن شأنه ان يكون حاصله أي يناسبه ويليق به
والفرق بينه وبين الكمال اعتبارى فان ذلك الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القدرة الى الفعل كمال
ومن حيث انه مؤثر خير فالوضع الالهى الذى في التعريف هو ما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام وسمى
دينا لاننا ندبنا به وسمى شرعا لانه شرع لنا وله لانه أملى علينا والاسلام معناه في اللغة الاستسلام والخضوع
والانقياد لالوهية الله تعالى ولا يتحقق ذلك الا مع قبول الامر والنهي والايمان هو التصديق بما جاء من عند
الله تعالى والاقرار به وهما وان اختلفا فمفهومهما واحد فكل مؤمن مسلم وبالعكس لتلازمهما في
المصدق (قوله خاتم) بفتح التاء اسم آله أي الذى ختموا به وبالكسر اسم فاعل أي الذى ختمهم والخاتم هو
الآخر قال عليه الصلاة والسلام أنا العاقب لاني بعدى (قوله رسل ربه) أي وأنبيائه قال تعالى ولكن رسول
الله وخاتم النبيين فيلزم من كونه خاتم النبيين ان يكون خاتم المرسلين لان النبي أعم والرسول أخص ويلزم
من ختم الاعم ختم الاخص ولا عكس ولعل المصنف اغماقتصر على الرسول لضرورة الشعر أو على القول
بانهم ما يعني واحد (قوله وآله من بعده وصحبه) آله صلى الله عليه وسلم في مقام الدعاء كل مؤمن وفي مقام منع
الزكاة بنو هاشم وبنو المطلب وصحبه جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بنينا صلى الله عليه وسلم مؤمنا
به بعد بعثته اجتماعا متعارفا أي ليس على خرق العادة بان لا يكون في السماء اما من اجتمع به في السماء فلا
يكون محاييا ودخل في من الكبير والصغير ولو اثن يوم والذكر والانثى وكذلك الملائكة الذين اجتمعوا به في
الارض والجن كذلك وخرج بقيد بعد البعثة من اجتمع به قبلها لم يجتمع به بعدها بعد اسلامه ويقيد مؤمنا
الكافر ولو أسلم بعد وفاته فانه ليس بصحابي (قوله بنو هاشم) وهو المطلب ابنا عبد مناف وهاشم لقب جلد
النبي صلى الله عليه وسلم واسمه عمر وواقب به شام لان فريشا أصحابهم فحما ففزع بغير اوجه له لقومه مرقعة
وتريدا فلذلك سمي به اسم لهشمة العظام والمطلب مفتعل واسمه شيمية الجدة على الاصح وسمى بذلك لانه ولد في
رأسه شيمة ظاهرة في ذوائبه (قوله ونسأل الله لنا الاغاة) أي الاقدار على الذي نطلبه وتيسير ما نريد من
العاقبة اما من باب التحدث بالنعمة أو ارادهم بانفسه وغيره من المجتهدين في بيان ما ذهب اليه الامام زيد في
الفرائض والسؤال هو المطلب فان كان من الاعلى سمي أمرا وان كان من الأدنى لادعى سمي دعاء وان
كان من المساوي سمي التماسا وقصر سؤاله على الله تعالى لان خزائن الجود بيده وأمرها اليه فلا يعتمد الا عليه

فيمّا توأخينا من الابانة * عن مذهب الامام زيد الفرقي اذا كان ذلك من أهم الغرض (٧) أقول التوخي بالعلم المجهمة المقصد يقال

ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا سألت فاسأل الله كما قال الشاعر

لا تسألن بني آدم حاجة * وسل الذي أبوابه لا تحجب

الله بغضب ان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسئل يغضب

(قوله فيما توأخينا من الابانة) التوخي بتشديد الطاء المجهمة بعد هاء ساكنة هو الاجتهاد لا القصد فقط فان التوخي بمعنى الاجتهاد لا يقال الا في الامور الجليل من الخير بخلاف التوخي بمعنى القصد فانه يقال لما هو أهم من ذلك ويقال تأخيت الشيء تحريره والتحرى طلب الاخرى وكثيرا ما تستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد والالفاظ الثلاثة متقاربة قال الشيخ زكريا رحمه الله الاجتهاد والتحرى والتوخي بذل المجهود في طلب المقصود اه يقال اجتهد في حل الصخرة ولا يقال اجتهد في حل النواة (قوله عن مذهب الامام) مفعول يصلح للمصدر والزمان والمكان بمعنى الذهاب وهو المروور أو محله أو زمانه واصطلاحا ترجع عند المجتهدين في مسألة ما بعد الاجتهاد فصار له معتقدا ومذهبا وهو المراد هنا والامام هو المقدم على غيره (قوله زيد الفرقي) ز يبدل من الامام وهو بالسكون للوزن (قوله اذا كان ذلك) أي المذكور من الابانة والتوخي (قوله من أهم الغرض) أي القصد رأسا على الغرض ما يرمى اليه الرماة فلما كان قاصدا الطريق بقصد يدعى غرضا للمشابهة (قوله هو زيد بن ثابت) يكنى أبا سعيد وقيل أبا عبد الرحمن وقيل أبا خارجة قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة وقوف بالمدينة بعد الهجرة سنة خمس وأربعين ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة وكان من كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن في زمن سيدنا عثمان بن عفان وهم سيدنا عثمان وزيد بن ثابت المذكور وأبي بن كعب وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وتميم الداري رضي الله تعالى عنهم أجمعين * وقد اجتمع في اسم زيد أشياء تتعلق بالفرائض لم تجتمع في غيره أفرادا وجمعا وعددا وطرا وحاضرا بأما الأفراد فالزاي بسبعة وهي عدد أصول المسائل وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون وعددا من يرث بالفرض وحده وهم الزوجان والام والجدة مان وولد الام وعددا من يرث السدس وعددا للوارثات بالاختصار والياء بعشرة وهي عدد الوارثين بالاختصار وعددا للوارثات بالبسط والدال باربعة وهي عدد أسباب الارث وفاقا وخلافا وعددا لأقسام الورثة باعتبار الفرض والتعصيب وأما الجمع فالزاي مع الياء بسبعة عشر وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصار والزاي مع الدال أحد عشر وهي عدد الوارثات على سبيل البسط بزيادة مولاة المولى والياء مع الدال أربع عشرة وهي عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لانه قد يكون أنثى والزاي مع الياء والدال أحد وعشرون وهي عدد جميع من يرث بالفرض من حيث اختلاف أحوالهم لان أصحاب النصف خمسة وأصحاب الربع اثنان وأصحاب الثمن واحد وأصحاب الثلثين أربعة وأصحاب الثلث اثنان وأصحاب السدس سبعة وقد نظم بعضهم ذلك في بيت فقال

ضبط ذوي الفروض من هذا الرجز * خذ من ربنا وقل هب ادبر

وأما العدد فعدة حروف اسمها ثلاثة وهي عدد شروط الارث وموانعها أسبابه وأما الطرح فاذا طرحت الدال من الياء بقي ستة وهي عدد الفروض القرآنية وعددا للموانع واذا طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا طرحت الزاي من الياء بقي ثلاثة أيضا وتقدم ما فيها وأما الضرب فاذا ضربت حروفه ثلاثة في مثله ابلغ تسعة وهي عدد أصول المسائل على الأرجح ومن أراد المزيد على ذلك فعليه بالكتب المطبوعة بظاهر بمراده (قوله علم بان العلم) وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهو خلاف الجهل وخروج حكم الذهن السلك والوهم بناء على انه ملاحكم فيه - او بالجازم الظن وبالمطابق الاعتقاد التقليدي الغير المطابق للواقع (قوله خبر ما سعى فيه) أي من خبر شيء سعى فيه العبد والمراد بالعبد الشخص ذكر اكان أو أنثى حرا أو عبدا (قوله وفضل العلم) قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء أي فهم

فلان يتوخي الحق أي يقصده والابانة الاظهار والمذهب في الاصل الطريق ثم استعمل في الاحكام الشرعية وغيره - او الامام ه - والذي يقصد به في أقواله وزيد بن ثابت رضي الله عنه ابن الفضالة ابن سعيد بن خارجة الصحابي الانصاري من بني النجار من أكابر علماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم والفرضي العالم بالفرائض والفرض القصد أي ونسأل الله سبحانه وتعالى الاعانة فيما قصدناه من الاظهار والكشف عن مذهب الامام زيد رضي الله تعالى عنه وأرضاه لان هذا من أهم القصد فانه لا يخفى من سأل الله تعالى وأسألو الله من فضله قال بعض العلماء يا مولى الله بالمسئلة الاله عطي قال

(علم بان العلم خبر ما سعى فيه) وأول ما له العبد دعي وأن هذا العلم مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء بانه أول علم يفقد

في الارض حتى لا يكاد يوجد) أقول علم منصوب على انه مفعول لاجله وهو علمه لقوله اذا كان ذلك من أهم الغرض أو علمه لقوله توأخينا الخ والعلم خلاف الجهل وبأن العلم متعلق بقوله علماء وأل فيه للعموم حتى يشمل كل

علم وقوله سعى ودعى مبنيان لما لم يسم فاعله وفضل العلم وخبريته أشهر من أن يذكر قال الشافعي وغيره طلب العلم أفضل من صلاة النافلة وايسر بعينه القريظة أفضل من طلب العلم اه - والاحاديث في فضل العلم كثيرة مشهورة في الصحيحين من روايه ابن مسعود رضي الله عنه

لا حسد الا في اثنين رجل آناه الله فلا تسلطه على هلكته في الخير ورجل آناه الله الحكمة فهو يقضي بما يولعها الناس وقال صلى الله عليه وسلم من ردد الله به خيرا فقهه في الدين وقوله وان هذا العلم أي وعلم ايمان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوص بانه أول علم يفقه في الارض أشار به - هذا الكلام الى ما رواه الحاكم وغيره - يروه من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان هذا العلم سبقه (٨) وتطهر الفتن حتى يختلف الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما فاحكمهما الحاكم

وغيره وحسنه المتأخرون وروى ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض فانهم يدينكم وانهم انصف العلم وانه أول علم ينزع من أمي وقوله لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان لان كاد من أفعال المقاربة وطواهر الأحاديث شاهدة بانه يفقد حقيقة قال

(وان زيدا خص لا محالة بما حداد خاتم الرسالة من قوله في فضله منها أفرضكم زيدونا هيك بها فكان أولى باتباع التابعي لاسيما وقد نحا الشافعي) أقول وان زيدا معطوف أيضا على قوله بان هذا العلم أي ونسأل الله الاعانة على ما قصدناه من الاظهار والكشف عن مذهب زيد رضي الله عنه لاجل علمنا بان العلم قد يرمي الى الانسان ولعلمنا بان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوص بانه أول علم يفقه في الارض ولعلمنا بان زيدا رضي الله عنه خص من بين الصحابة رضي الله عنهم بما

أكل خشيتم من غيرهم وقال الله تعالى رفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات (قوله لا حسد الا في اثنين) أي لا غبطة لان الحسد الذي يعنى الغبطة هو غنى مثل ما للغريم مع بقاء نعمة الغير عليه وهو محمود يخرج الحسد المذموم وهو غنى والنعمة الغير عنه سواء تمتها لنفسه أم لا وهذا هو الذي دلت الأحاديث على الزجر عنه وهو أول خطيئة ظهرت في السموات وأول معصية حدثت في الارض (قوله وهو علم الفرائض) قال بعضهم وهو أفضل العلوم أي بعد ما ول الدين (قوله نصف العلم) أي باعتبار ان الانسان حالتين حالة حياة وحالة موت لحالة الحياة تتعلق بالمال لا قال الزكاة وغيرهما وحالة الموت تتعلق بقسمة التركة والوصايا وغيرهما وقبل غير ذلك (قوله ينزع من أمي) أي يموت أهله لانه ينزع من أهله لما ورد في الحديث ان الله لا يرفع العلم انتزاعا وانما يرفعه بموت العلماء (قوله لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان) هذا بناء على ما فهمه الشارح رحمه الله تعالى من أن لا داخله على يوجد لا على يكاد وليس كذلك بل هي داخله على يكاد أي لا يقرب من الوجدان أي فيفقد حقيقة (قوله وطواهر الأحاديث الخ) هذا بناء على فهمه السابق وقد علمت ما فيه (قوله وان زيدا خص لا محالة) والخصوص تخصيص العموم ومعنى لا محالة لا حيلة أو لا بد فيكون المعنى وان زيدا خص حقيقة أي يقينا وأولاد (قوله بما حداد) أي أعطاه والحبوة العطية والحياء العطاء (قوله في فضله منها) التنبية لغة الايقاظ يقال نهته بمعنى أيقظته واصطلاحا عنوان البحث التي بحيث يعلم من البحث السابق اجالا (قوله أفرضكم زيدونا) وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك لانه كان رضي الله عنه أحدهم حسبا وأسرعهم جوابا وقبله - بذلك وقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال يوم مات زيد اليوم مات عالم المدينة وخطب عمر رضي الله عنه بالجابية مكان الشام فقال من يسأل عن الفرائض فليأت زيدا بن ثابت (قوله وناهيلك بها) ناهيلك مبتدأ والجار والمجرور خبره ويحتمل غيره (قوله باتباع التابعي) وهو من اجتمع بالمصابي وأخذ عنه (قوله لاسيما) هو بنصب سي بلا لانه مضاف ونكرة فلا نافية للجنس وسي اسمها وما موصول مضاف لها وأما زائدة أي لا مثل لهذه الشهادة فتكون تأكيداً للشهادة والظاهر ان هذا آخر الكلام لان ما قبل سي أولها وهو أفرضكم (قوله وقد نحا) أي قصد مذهب بعد النظر كما ذكره المصنف (قوله الشافعي) القرشي الطالب الجبازي المكنى رضي الله عنه يلقب مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف لانه أبو عبد الله محمد الشافعي بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد زيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف والنبي صلى الله عليه وسلم هو أبو القاسم سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ومنافيه شهيرة وفضائله كثيرة ولا يفترق سنة خمسين ومائة ثم جمل الى مكة وهو ابن سنتين وتوفي بمصر ليلة الجمعة بعد الغروب آخر يوم من رجب سنة أربع وثمانين ودفن بالرافقة بعد عصر الجمعة وعلى قبره من الجلال والمهابة والاحترام ما هو لا يتوهم بتمام ذلك الامام قدس الله روحه ونور ضريحه ونفعنا ببركاته (قوله ولم يتابعه مقلداه) أي لانه مجتهد والمجتهد لا يتأثر بغيره - داو ذلك عبارته كيف أخذ بقول من لو عاصرته وحاجني لحجته (قوله فهالك فيه) أي نخذ القول في علم الفرائض أو في مذهب الامام الشافعي فالضمير ارجع لعلم الفرائض كما ذكره الشارح وهو أولى أو المذهب الامام الشافعي الموافق لمذهب زيد لان هذه المقامات انما وضعت على مذهب الامام الشافعي ومنهم من يرجع الضمير الى مذهب زيدوا لكن ما قدمناه أولى (قوله عن ايجاز) عن معنى الباء فيكون التقيد برخذ القول ملتبسا أو صاحبنا

ثم ناعليه النبي صلى الله عليه وسلم من فضيلة وعلمه وانه أمثل من غيره في علم الفرائض من قوله أفرضكم زيدونا هيك بهذه الشهادة لا يجاز له من سيد البشر وخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم وناهيلك بمعنى حسبك وتوأي يلهيا بانها غاية تنهاك عن طلب غيرها قاله في الجمل فكان السيد زيد بن ثابت أولى بان يتبعه التابعون ويقلده المقلدون في الفرائض لاسيما وقد نحا الشافعي أي مال الى قوله وافقه في الاجتهاد ولم يتابعه مقلداه من غير نظر واجتهاد حتى أنه يختلف قوله حيث اختلف قول زيد رضي الله عنه قال (فهالك فيما القول عن ايجاز)

لايجاز وانما أتى بعن لصفة الوزن وأصل اليجاز القصير وهو قلة اللفاظ والاختصار كذلك فهما بمعنى واحد وهو الاتيان بالمعنى المراد بأقل من عبارة المتعارف وقيل اليجاز حذف طول الكلام وهو الاطناب والاختصار حذف عرض الكلام وهو تكرير الكلام مرة بعد أخرى وقيل غير ذلك (قوله جمع لغز) بالتحريك على وزن رطب وهو الكلام المعصي يقال ألغزني كلامه عني ومن الالغاز نحو قول القائل ملغزاني اسم على * عاجز أعني ترفي فانقلب * فان عاجز اذا عني ذهبت عنه فيبقى اجزا فاذا ترقيت الى مرتبة العشرات صارت الالف عشرة والجيم ثلاثين والزاى سبعين فاذا قلبتها حيت صارت اسم على * واعلم أنه يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة أو لها الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة والثاني مؤن التجهيز بالمعروف فان كان الميت فقيرا فتجهيزه على من عليه نفقته في حال حياته حتى الزوجة بخلاف الائمة الثلاثة فعندهم مؤن التجهيز في مالها وان كان الزوج غنيا وعلو ذلك بأنه ليس من توابع النفقة وهى تبسح للاستمتاع وقد ذهب بالموت واذا ذهب المتبوع ذهب التابع وأما عندنا فلعلاقة الزوجية باقية بدليل انه يغسلها ويرثها والثالث الديون المرسله في الذمة والرابع الوصية بالثلث فاقبل والخامس الارث وهو المقصود بالذات وله شروط وأركان وموانع وأسباب وقد شرع المؤلف في بيان الاسباب والموانع فقال

(باب أسباب الميراث) *

(قوله باب) هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب أسباب الميراث ويصح أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره اقرأ باب أسباب الميراث وان يكون مجرورا وأصله بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار باب ومعناه لغت في سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه واصطلاح اسم اللفاظ مخصوصة بالدالة على معان مخصوصة وانما ترجم المؤلفون كتبهم وجعلوها أبوابا وفصولا اقتداء بالكتاب العزيز في كونه مترجما فصلا سور ولان القارئ اذا ختم بابا واخذ في غيره كان أنشطه وأبعث على العرس والتقصيل منه بخلاف ما لو استمر الكتاب بطوله كما ان المسافر اذا قطع ميلا أو فرسخا نفس عنه كربة ونشط للسير الى غيره وانما سميت نحو الابواب تراجم لانها تراجم عما بعدها لان ما يذكري الباب تنبي عنه الترجمة وتبينه (قوله أسباب الميراث) وهو يطلق بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم الى قوم آخرين والانتقال اما حقيقة كانتقال المال أو معنى كانتقال العلم ومنه العلماء ورثة الانبياء أو حكما كانتقال المال الى الحمل ويطلق بمعنى الموروث وشرعا حق قابل للتعزى يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك لقربة بينهما أو نحوها كالزوجة والولاء فقوله حق يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص وخرج بقابل للتعزى الولاء والولاية على النكاح اذ ينتقلان باوت لمن له حق في العصبية على الترتيب المذكور في بابيه ولو كان بعيدا بقيد بعد موت من كان له ذلك الحقوق الثابتة بالشراء ونحوه بقيد القرابة الوصية على القول بانها تلك باوت وقال الشنشوري في شرحه الترتيب وخرج يثبت لمستحقه ما اذا اغتاب شخصا وعذر استحقاقه ماوته فلا يكفي استحقاق وارثه بل يستغفر الله له كما نقله الرافعي وغيره عن الحنابلة (قوله وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود) أي كالزوجة فانها سبب الارث بين الزوجين فيلزم من وجودها وجود الارث ويلزم من عدمها عدم الارث فخرج بقوله ما يلزم من وجوده الوجود المانع اذ يلزم من وجوده عدمه وخرج الشرط اذ لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله لذاته راجع لهما أي لا وجود والعدم وذلك كالقرابة فانما سبب من أسباب الارث فان قام به مانع من قتل أو غيره منع من الارث فالارث نظر الذات القرابة والمانع منه لا ذات القرابة وانما هو لامر آخر طرأ وقال العلامة الاجهوري على المختصر وانما قال بالنظر لذاته لانه قد لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لعارض مانع أو تخلف شرط وذلك لا يقدح في تسميته سببا لانه لو نظر الى ذاته مع قطع النظر عن موجب التخلف لكان وجوده متضمنا لوجود المسبب هكذا ذكره جمع منهم المنوسى رحمه الله تعالى (قوله فكان ينبغي الخ) لاجابة لهذا الاعتراض فانه اذا ترجم لشيء وزاد عليه فليس معييا عندهم وانما المعب العكس ولا فرق بين أن يكون المترجم المؤلف أو

مبرا عن وصية الالغاز) أقول هالك اسم فعل بمعنى نخذ والكاف فيه لفظ الالغاز تعقيب اللفظ والوصية واحد الوصم وهو اسم جنس جمع بمعنى العيب والالغاز جمع لغز وهو الامر الخفي ومعنى البيت نخذ القول في علم الفرائض قول لا قليلا واضحا كثير المعنى مبرا عن عيب الالغاز وعن عيب الخفاء (باب أسباب الميراث) * أقول الاسباب جمع سبب وهو في اللغة ما يتوصل به الى غيره وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته والناظم رحمه الله تعالى لم يترجم في الارجوزة شيئا وانما ترجمها الناس وبقرؤها فكان ينبغي لمن ترجمها ان يقول باب أسباب الميراث وموانع قال

غيره وان كان الاصل مساواة الترجمة لترجمته وحينئذ فلا اعتراض على المترجم حيث ترجم لشيء وزاد عليه
(قوله ميراث الوري) أي الا تميمين أما غير الا تميمين فلا توارث بينهم لعدم تكليفهم كالائمه عليهم
الصلاة والسلام وكذا رابوا ما لم ينضموا اليهم كالا تميمين (قوله ثلاثة) باتفاق وعلى الخلاف أربعة زيادة بيت
المال وهو سبب عام لانه لجميع المسلمين والاسباب الثلاثة خاصة (قوله كل يفيد ربه الوراثة) أي الارث
كالزوجين لان كل واحد يرث من الآخر ما لم يمنع مانع وكذا الارث بالقرابة في الغالب أما الولاية فالعتيق لا يرث
من العتيق على ما سياتي فكل في كلامه المراد به الكل المجموع لا الجسعي فتأمل (قوله وهي نكاح) وهو
عقد يقتضي بالحقوطه بلانظ النكاح أو التزوج أو ترجمتها ما يقع به في التوارث بينهم ما لم يمنع مانع ككون
الزوجة مريضة أو كناية ويقع التوارث بينهما في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الاثمة الاربعة ولو كان الطلاق في
العدة لا الزوجة المطلقة باثبات مرض الموت عندنا خلافا للائمة الثلاثة فان توارث عند الحنفية ما لم تنقض عدتها
وعند الحنابلة ما لم تنزع وعنده المالكية ولو انقضت عدتها وانصبت بازواج وعندهم أي المالكية أيضا لو
تزوج المريضة في مرض موته امرأة فالعدة باطل فلا ترثه ولو تزوجت المريضة في مرض الموت رجلا لم يرثها
(قوله وولاء) وهو لغة القرابة يقال بينهم مولاة بالغض أي قرابة شرعا ما ذكره الشارح وعرفه بعضهم بقوله
هو صفة تثبت للعتيق ولعصبته بمجرد عتقه وهو لغة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث وأخره المصنف
عن النكاح لانه يورث به من جانب واحد دون النكاح فانه يورث به منهم ولا يكون الارث به الا فرضا بخلاف
الولاية فلا يكون الارث به الا تعصبا (قوله ونسب) وهو القرابة والمراد به الرحم وهو لفظ يشمل كل من بينك
وبينه قرابة قربت أو بعدت كانت من جهة الأب أو من جهة الأم وهي مؤنثة قاله الجوهري وهي مشتقة من
الرحمة وهي من العبد الحنانة والشفقة لان من بينهم قرابة برحم بعضهم بعضا ويشفق عليه لاسيما عند حقوق
المضرة والشدة وإذا جاء عنه صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لما خلق الرحم قال خذوا منكم واشتقوا منكم اسماء من
اسمى فانت الرحم وأنا لرحمن فمن وصلك وصلني ومن قطعك قطعني اهـ ولكن ليس كل رحم يوجب التوارث
بين الحي والميت فلا توارث الا في الجهات الاتية ان شاء الله تعالى (قوله وهو عقد الزوجية الصحيح) أما الفاسد
فلا توارث به عندهنا وعند الامام مالك فان كان العقد فاسدا متفقا على فساد كذا ككاح الخامسة فكذلك وان
كان مختلفا في فساد بان وقع من غير ولي أو وقع من محرم بجم أو عمة أو كان نكاح شغار فيه فسخ بغير طلاق
وفيه الارث اذا مات أحدهما قبل الفسخ سواء دخل الزوج بها أم لم يدخل (قوله ويرث به المعتق) بكسر
الهاء أي من حيث كونه معتقا حينئذ فلا يرد قول بعضهم وقصد يرث العتيق المعتق كما واشترى ذمي عبدا
وأعتقه ثم التحق السيد بالحر فحارب فاسترق فاشترى عتبه وأعتقه فانه يرثه أي بكونه معتقا لا بكونه
عتيقا فيكون لكل واحد منهما الولاية على الآخر (قوله الابوان ومن أدلى به ما) فالمدلون بهم الاخوة
والاخوات مطلقا وبنو الاخوة الاشقاء أولاد فقط والاعمام وبنوهم (قوله والاولاد ومن أدلى به هم)
وهـ م البنون والبنات وأولاد الابن ذكورا أو إناثا على تفصيل سيأتي بيانه (قوله ولا يختلف فيه عندنا)
أي لفقد الشرط وهو عدم انتظامه فان كان منتظما ورث عندنا على الاربع فيقدم على الردي وتورث ذوى
الارحام فان لم يكن منتظما فبغير الباقي على ذوى الفروض غير الزوجين فهو مقدم على ذوى الارحام
فان لم يكن هناك من يرده عليه ورث ذوى الارحام ويرث مطلقا عند المالكية ولا يرث مطلقا عند الحنفية
والحنابلة سواء انتظم أم لا والمراد بانتظامه أن يصرف التركة في مصارفها الشرعية ولو كان فاسقا والاصل في
ارثه قوله صلى الله عليه وسلم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه رواه أبو داود وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث
لنفسه بل للمسلمين ولانهم يعقلون عنه فيرثون كالعصبة (قائمة) الناس في الارث وعدمه على أربعة أقسام
قسم يرث ويرث وقسم يرث ولا يرث وقسم يرث وقسم لا يرث ولا يرث فالاول كثير كالاخوين
والاصل مع فرعه والزوجين ونحو ذلك والثاني كالانبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم لا يرثون لقوله صلى
الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء نرث ولا نورث ما تركناه صدقة والثالث المبعوض فانه لا يرث عندنا ويرث

(أسباب ميراث الوري)
ثلاثة كل يفيد ربه الوراثة
وهي نكاح وولاء ونسب
ما بعدهن للموارث سبب
أقول اسباب الارث المجمع
عليها ثلاثة كل واحد منها
يفيد ربه أي صاحبه وهو
التصفيه الوراثة ما لم يمنع
مانع وهي النكاح وهو عقد
الزوجية الصحيح ويرث به
الزوج والزوجة أو الزوجات
والولاء بفتح الواو والمد وهو
عصوبة شبيهة بالعصبة للمعتق
على عتيقه ويرث به المعتق
ذكر أو أنثى وعصبة
المعتق المنعصون بانفسهم
والنسب وهو القرابة
ويرث به الابوان ومن أدلى
بهم ما والاولاد ومن أدلى
بهم وقوله الوري المراد به
هنا الا تميمون والوري
في الاصل الخلق وقوله
ما بعدهن للموارث سبب
أي ليس بعد هذه الاسباب
الثلاثة سبب رابع يجمع
عليه ولا يختلف فيه عندنا لان
بيت المال وان كان سببا
رابعا على الاصح في أصل
مذهبنا فقد أطبق
المتأخرون على اشتراط
انتظام بيت المال ونقله ابن
سراقة وهو من المتقدمين
عن علماء الامصار اهـ وقد
أبستم من انتظامه الى أن
ينزل عيسى عليه السلام
فلذلك نفاه الناظم قال

(ويمنع الشخص من الميراث هو واحدة من علل ثلاث رق وقتل واختلاف دين) (١١) فافهم فليس الشك كاليقين أقول

وعن شخص الشخص الوارث من الميراث بعد تحقق سببه ثلاث علل إذا انصف الوارث بواحدة منها امتنع ارثه وتسمى موانع الارث المانع الاول الرق بجميع أنواعه فلا يرث الرقيق قنأ كان أو مذبذرا أو مكاتباً أو مبعثاً أو معلقة بصفة أو موصى بعقده أو أم ولد لان موجب الارث الحرية الكاملة ولم توجد ولا يرث الرقيق أيضاً لانه لا مال له الا البعض فانه يرث عنه جميع مملكته ببعضه الحر ويكون جميع مورثته على الاصح وهذا القسم خارج عن عبارة الناطم فان الوارث فيه ليس برقيق المانع الثاني القتل فلا يرث القاتل مقتوله سواء قتله عمداً أو خطأ بحق أو غيراً أو حكم بقتله أو شهد عليه بما يوجب القتل أو ذكر كمن شهد عليه والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من تركته المقتول شيء صححه ابن عبد البر وغيره ويرث المقتول قاتله بخلاف كما اذا جرح الولد أباه جرحاً يفضي به الى الموت ثم مات الولد الجرح قبل أبيه المجرور فان الاب يرث الولد القاتل قطعه وهذا خارج عن عبارة الناطم لانه لا يسمى قاتلاً والمانع الثالث اختلاف الدين بالاسلام والكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم لم يثبت في الصحيحين وغيرهما ودخل القسمان في عبارة الناطم لان اختلاف الدين حاصل فيما يورث الكفار بعضهم من بعض لان الكفر كلمة واحدة والارث

عنه جميع مملكته ببعضه الحر لانه تام الملك والرابع كالرقيق والمرتب فلا يرث ولا يرثان (قوله ويمنع الشخص الخ) الشخص مفعول مقدم وواحدة فاعل مؤخر وقد شرع المؤلف في بيان الموانع وهي جميع مانع وهو لغة الحائل واصطلاحاً ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته عكس الشرط وموانع الارث ستة اقصر المصنف على المتفق عليه وهي ثلاثة والثلاثة الباقية هي اختلاف ذوى الكفر الاصلي بالذمة والحرية فلا يرث بين حرب وذمى والمعاهد والمستأمن كالذمى على الرابع والثاني الردة أعادنا الله والمسلمين منها فلا يرث ولا يرث الا فيما وجب له من نحو جناية عليه قبل الردة كالجوحي عليه ثم ارتد ومات سراية فديته لو رثته لولا الردة والثالث الدور الحكمي وهو ان يلزم من نور يشهد عدم توريثه كان يقرأ خ حائر لتركه بان لا يثبت فيه نسب به ولا يرث للدور وبيانه انه باقراره بالابن وثبوته تبين عدم ارثه لانه محجوب به فيلزم على ذلك بطلان اقراره لانه حجة ذم يكن حائراً فيبطل نسب الولد واذا بطل فانه لا يرث وان كان اذا كان صادراً في نفس الامر فانه يجب ان يدفع له التركة فيما بينه وبين الله (قوله من علل ثلاث) العلل جمع عللة وهي افة المرض وتطلق على كل حدث شاغل واصطلاحاً ما يورث في الشخص الحرمان من الارث بعد تحقق سببه (قوله الاول الرق) وهو افة العبودية وفي الاصطلاح عجز حكمي يقوم بالانسان سببه الكفر فلا يرث الرقيق ولا يرث وقد تصور أن يرث وصور ذلك بعضهم فيما اذا كان ذمياً وجنى عليه جناية تسرى الى النفس ثم نقض العهد وحارب فاسترق ثم مات رقيقاً بسراية تلك الجناية فان ديمته لورثته على الرابع وليس لنا رقيق كله يرث الا هذا (قوله الا المبعوض) هو مقتنى من قوله ولا يرث وانما يرث لانه يؤدي الى ارث الاجنبي في الحلة لانه ان كان بينه وبين السيد مهايأة فربما مات قريباً من الحرية فوبة السيد فيحصل له الجميع وان لم تكن مهايأة فيحصل له البعض وكلاهما ممتنع (قوله ويكون جميع مورثته على الاصح) عندنا وعند المالكية والحنفية كالقن وعند الحنابلة يرث ويرث ويحجب على حسب ما فيمن الحرية فلو ماتت حرة عز وزوج وأخ شقيق حر وعن ابن مبعوض نصفه رقيق فعندنا وعند المالكية والحنفية للزوج النصف وللأخ الباقي ولا يثنى للابن لنقصه وعند الحنابلة يرث ويرث على خلاف في كيفية ارثه عندنا ويحجب الزوج الى ربع ونحوه على الزوج نصف النصف وهو الربع مقابل نصفه الرقيق ويعطى نصف الربع وهو الثلث مقابل نصفه الحر ويرث الولد نصف ما يرثه لو كان حراً فله حينئذ ربع ونحوه وللأخ ما بقي لانه عاصب فالمسألة من ثمانية للزوج منها ثلاثة وللأخ كذا قال والده ههنا الباقيان للأخ فلو مات الولد المبعوض عن أبيه وعن أمه فلهما الثلث مملكته بحريته ولا يبعث ما بقي عندنا كالحنابلة ولا يثنى لهما عند المالكية والحنفية وماله مال بعضه (قوله بحق) أي كقتل ولو كان بغيره بترصد كتماناً ومجنوناً وطفلاً ولو بقصد مصلحة كضرب الاب ولده للناديب وكبسطه الجرح للمعالجة ونحو ذلك ولو حاداً والمعنى فيه ثممة الاستحجال في بعض الصور وسد الباب في الباقي وبسته ثني من العموم المفتي وراوى الحديث لانهم ما يخبران بخلاف القاضي لانه ملزم هذا كله عندنا أما على مذهب الامام مالك فعندنا ان كان القاتل عمداً وداناً فانه لا يرث من مال ولاديه وان كان خطأ فانه يرث من المال دون الدية وعند الحنفية كل قاتل أوجب الكفارة يمنع من الارث وما لا فلا الا القتل العمد العدو وان فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع عن الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص أو دية أو بكفارة يمنع الارث وما لا فلا (قوله اختلاف الدين بالاسلام والكفر) وهو لغة الجود والستر فمن كفر نعمة الله تعالى بحدها وسترها وشرعاً قول كافر أو اعتقاد كافر أو فعل كافر أو عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع وأما عكسه فعند الجمهور ولا يرث خلافاً لما ذكرناه من رضى الله عنهم ومن وافقهما وسواء أسلم الكافر قبل قسمة التركة أم لا وسواء بالقرابة أو النكاح أو الولاء خلافاً للامام أحمد ورضي الله عنه في المسئلتين حيث قال ان أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ترغيباً له في الاسلام والمسلم يرث من عتقه الكافر (قوله كما ثبت في الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله لان الكفر كلمة واحدة) أي عندنا على الاصح وعند الحنفية كذلك بدليل قوله تعالى فماذا بعد الحق

القسمان في عبارة الناطم لان اختلاف الدين حاصل فيما يورث الكفار بعضهم من بعض لان الكفر كلمة واحدة والارث

فأفهم (باب الوارثين من الرجال) أي الوارثين بالاسباب الثلاثة السابقة وهي النكاح والولاء والنسب قال (والوارثون من الرجال عشرة أسماء وهم معروف ومشهره الابن وابن (١٢) الابن منهم أتولاه والاب والجد له وان علا والاخ من أي الجهات كأنما قد أتولاه فله القرأنا

وابن الاخ المدلى اليه بالاب فاسمع ما قال ليس بالكذب والم وابن العم من أبيه فاشكر لذي الاجازة والتبيين والزوج والمعتق ذوالولاء

فجمله الذكور هؤلاء) أقول الوارثون المجمع على اربهم من الذكور عشرة وهم الابن وابن الابن وان فولد الاب والجد ابوالاب وان علا والاخ سواء كان شقيقا أو لاب أولام فان الفسرا أن العظام يتم قول بتورثهم مطالقات وان اختلف القدر الموروث باختلاف جهاتهم وهم وابن الاخ المدلى الى الميت بالاب مع الام أو بالاب وحده والم من الاب وابن الم من الاب سواء كان من الاب مع الام أو من الاب وحده والزوج والمعتق والمراد بالمعتق من له الولاء من المعتق وعصيته المتعصبون بأنفسهم وهذه طريقة الاختصار في عددهم وأما طريقة البسط فيعدونهم خمسة عشر الابن وابنه والاب وأبوه والاخ الشقيق والاخ من الاب والاخ من الام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ من الاب والم الشقيق والم لاب وابن الم الشقيق وابن الم من الاب والزوج وذوالولاء قال (والوارثات من النساء سبع لم يعط

الا لاضلال وعند المالكية والحنابلة اليهودية ملة والنصرانية ملة وما عداها ملة ودليلهما قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا (قوله فأفهم) الفهم معناه لغة حركة النفس في المعقولات واصطلاحا ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن والشك هو التردد بين أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر والظن ادراك الطرف الرابع والوهم ادراك الطرف المرجوح واليقين علم الشيء بحقيقته

(باب الوارثين من الرجال)

ترجم للوارثين من الرجال دون الوارثات من النساء تغليبا للمذكور على المؤنث لان هذا الباب معقود للوارثين من الرجال والنساء كما أشار لذلك الشارح بقوله أي الوارثين بالاسباب الثلاثة (قوله الوارثون من الرجال) المراد بالرجال هنا الذكور كما سيأتي في كلام الشارح وان كانت حقيقة الرجل الذي ذكره البالغ من بني آدم (قوله معروفة مشهره) فالمراد بالمعرفة العلم لان المعرفة العلم مترادفان وخص بعضهم العلم بالمركات والكليات والمعرفة بالبيئات والجزئيات والمراد بقوله مشهورة أي مشهورة يعلمها كل أحد من الغرضيين (قوله الابن) أصله بنو بفتح فائه وعينه ولامه واو فسكن أوله وحيه هم حمزة الوصل لتسكون عوضا عما سقط وذلك لكثرة الاستعمال وجمعه أبناء بوزن أفعال كقلم وأقلام (قوله مهابتولا) أي في أي درجة كان تولد ولا بد أن يكون مدلى للميت بمحض الذكور والاف في تولد لا طلاق لا للتثنية (قوله والاب والجد له) أي للميت المدلى بمحض الذكور وانما قدم ذكر الابن على الاب لقونه ولان الابن فرع الميت والاب أصله واتصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه لانه سزم منموهاذا يجب الابن الاب من النصب وورده الى الغرض (قوله وان علا) عبر في جاتيه بالعلو في جانب الابن بالنزول لشرف الأصل على الفرع (قوله فاسمع مقالا) أي قولاً صادقا ليس فيه كذب لانه مجمع عليه (قوله ذوالولاء) أي صاحب الولاء فيدخل في ذلك عصيته المتعصبون بأنفسهم فالمعتق ليس قيدا (قوله فجمله الذكور هؤلاء) أي المذكورين في كلامهم وهم على سبيل الاختصار اثنان من أسفل النسب وهما الابن وابنه واثنان من أعلى النسب وهما الاب وأبوه وأربع من الحواشي الاخ وابنه والم وابنه واثنان أجنيان وهما الزوج والمعتق وقال بعضهم فائدة جله الذكور الوارثين هنا معد الزوج والمعتق أربعة أقسام فروع وأصول وحاشية قريبة وحاشية بعيدة فالفروع اثنان الابن وابن الابن والأصول اثنان الاب والجد والحاشية القريبة أولاد الابوين وأولاد الاب وبنيهم وهم خمسة ثلاثة أصول واثنان فروع فالأصول الاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام والفروع ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والحاشية البعيدة أربعة وهم أولاد الجد أصول وفروع أيضا فالأصول الم الشقيق والم للاب والفروع ابن الم الشقيق وابن الم للاب (تنبيه) إذا اجتمع كل الذكور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وتكون مشقة من اثني عشر للاب السدس واثنان وللزوج الربع وثلاثة للابن الباقي وهو سبعة (قوله والوارثات الخ) لما أنهى الكلام على الوارثين من الرجال شرع يذكر الوارثات من النساء المجمع على اربهن وهن سبع بطريق الاختصار اثنان من أعلى النسب وهما الام والجد واثنان من أسفل النسب وهما البنت وبنت الابن وواحدة من الحاشية وهي الاخت مطالقات سواء كانت شقيقة أو لاب أولام واثنان أجنيان وهما الزوج والمعتقة وقوله لم يعط مبنى للفاعل والشرع فاعله (قوله مشفقة) وهي وصف للام وهو من أشفق اذا خاف قال تعالى انا كنا قبل في أهلنا مشفقين أي خائفين من عذاب الله تعالى والحكمة في ان الام أشفق على الولد من أبيه لان ماء الام يخرج من رأتها فريما من القلب وهو محل الشفقة والرحمة والاب يخرج ماؤه من الصلب وهو بعيد عن القلب (قوله وزوجة) باثبات التام وهو أولى في الفرائض للتميز وان كان الافصح الأشهر تركها كما في قوله تعالى وأصلحنا زواجهم يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة (قوله والجد له على

أنتي غيرهن الشرع بنت وبنت ابن وأم مشفقة وزوجة وجدة ومعتقة والاخت من أي الجهات كانت فهذه عدتهن بلنت) أقول الوارثات المجمع على تورثهن من الأناث سبع لم يرد من الكتاب ولا من السنة تورث غيرهن وهي البنت وبنت الابن ولا يورث أبوه ولا الام والزوجة والجد على

تفصيل فيها) والحاصل أن الجدة إذا لم يكن بينها وبين الميت ذكر فهي من قبيل الأم فترث باتفاق وإن كان بينها وبين الميت ذكر فإن كان هو الأب فهي جدة من قبل الأب فترث كذلك بخلاف فإن كان هو الجد ففيها خلاف فعند المالكية لا ترث وترث عند الحنابلة ومذهبنا ومذهب الحنابلة أنها ترث وكذا كل جـدة أدلت بحجود وارث * (قائدة) * إذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والأم والزوجة والأخت الشقيقة وتكون مستلتهن من أربع وعشرين للبنت النصف اثنا عشر وبنت الابن السدس أربع وعشرون والزوجة الثلث ثلاثون للأم السدس أربع وعشرون والباقي واحد للأخت الشقيقة تعصياً فلا واجتمع كل المذكور والانات ومات أحد الزوجين ورث الابوان والولدات وأحد الزوجين فإن كان الميت هي الزوجة فستلتهن اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين وإن كان الميت هو الزوج فستلته من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين ولا يخفى عليك التفصيل فلا تطيل بذكره

* (باب الفروض المقدرة) *

اعترض بذكر المقدرة بعد الفروض لأن الفرض لغة التقدير وحيتذ يكون في الكلام ركناً فكأنه قال باب المقدرة المقدرة بالتركيب وأجيب بأن المراد بالفروض الواجبة وهي إما مقدرة أولاً وإما سميت تلك الفروض مقدرة لأنها سهم لا تزيد ولا تنقص الأسباب العول أو الرد (قوله وفي الاصطلاح جزءة من التركة) أي لوارث خاص ولا حاجة لقول بعضهم الذي لا يزيد إلا بالرد ولا ينقص إلا بالعول لأنه ليس من تمة التعريف بل الأولى استقاطه لايهامه خلاف المراد * (قائدة) * الفروض التي ذكرت في القرآن العزيز منقسمة إلى ثلاثة أقسام الأول مبين مقدار محدود وهي الستة المعلومة التي ذكرها المؤلف والثاني غير محدود وغير مقدور وهي بيان ارث الأولاد الذكور مع الاناث كما في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا الأخوة والأخوات والثالث محدد مبين ولكن لم يسم مقداره وهو ارث الأب مع الأم كما في قوله تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فبين ما للأم ولم ينص على ما يأخذه الأب إلا أنه مفهوم من قوله فلأمه الثلث فعلم أن الباقي للأب (قوله واعلم) أي أيها الناظر في هذا الكتاب وهي كلمة يوثق بها الشدة الاعتناء بما بعدها (قوله فرض وتعصيب) وقدم الفرض على التعصيب ليكون الارتفاع أقوى دليل أن صاحبه لا يسقط وإن استغرقت أصحاب الفروض التركة بخلاف العاصب فإنه يسقط حيثنوب بعضهم جعل الارتفاع بالتعصيب أقوى دليل حياة المال إذا انفرد وبكونه ذكراً بخلاف أصحاب الفروض فإن غالبهم اناث ورجح بعضهم هذا القول (قوله نصف الخ) هذه طريقة التدلي وللفرضيين في ذلك عبارات منها طريقة الترقى وهي أن يقال الثمن وضعفه وضعفه وضعفه والسدس وضعفه وضعفه وضعفه ومنها طريقة التدلي وهي الثلثان ونصفهما ونصف نصفهما والنصف ونصفه ونصف نصفه وأولى من ذلك التوسط بينهما ما بأن يقال الربع والثلث وضعفه كل ونصف كل فتصعد درجة ونهبط أخرى (قوله لا سابع لها في القرآن الخ) وأما السابع الذي هو ثلث الباقي فخرج بقولنا بنص القرآن وإن كان في الحقيقة في بعض صورها أجمعاً لها (قوله هي النصف) وفيه أربع لغات تليث فونه والرابعة تصيف وبتأيه لكونه أكبر كسر مفرد قال السبكي رحمه الله تعالى وكنت أود أن لو بدأ بالثلاثين كبد الله بهم ما حتى رأيت أبا النجاء بدأ بهم ما فاعجبني ذلك وذكري القرآن في ثلاث مواضع وهي قوله تعالى وإن كانت واحدة فلها النصف ولكم نصف ما ترك أزواجكم وله أخت فلها نصف ما ترك (قوله والربع) وهو نصفه وفيه ثلاث لغات ضم الباء وتسكينها والثالث ترقيقه وذكري القرآن في موضعين وهما قوله تعالى فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن ولهن الربع مما تركن (قوله والثلث) وهو نصف الربع وفيه ثلاث لغات ضم الميم وسكونها والثالثة تقيين وذكري القرآن في موضع واحد وهو قوله تعالى فإن كان لكم ولد فلهن الثلث (قوله الثلثان) وهو الثاني في عبارة التدلي وهو الذي بدأ الله به وفيه لغتان ضم اللام وسكونها ومثل ذلك في الثلث والسدس وذكري القرآن في موضعين وهما قوله تعالى فإن كن نساً ففوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك والثلث

تفصيل فيها والمعقبة والاخت من أي الجهات سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم ووصفه الأم بقوله مشقة لا يخفى ما فيه من المناسبة وتوطئة بقوله ومعقبة لاجل القافية وقوله عدتهن بآتي أظهرت وهذه طريقة الاختصار وعدتهن بطريق البسط عشرة البنت وبنت الابن والأم والجدة من قبلها والجدة من قبل الأب والأخت الشقيقة والأخت للأم والزوجة والمعقبة

* (باب الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى) * أقول الفروض جمع فرض وهو في اللغة القطع والتقدير والبيان وفي الاصطلاح جزءة من التركة قال

(واعلم بأن الارث نوعان هما فرض وتعصيب على ما قسمنا فالفرض في نص الكتاب ستة ولا فرض في الارث سواها البنت نصف وربع ثم نصف الربع والثلث والسدس بنص

الشرع

والثلثان وهما التمام

فاحفظ فكل حافظ امام أقول الارث المجموع عليه نوعان ارث بالفرض وارث بالتعصيب لانات لهما فالفرض في نص الكتاب العز بترسة لا سابع لها في القرآن العظيم والبنت

القطع والفروض الستة النصف والربع والثلثان والثلث

والسدس وكلها بنص الشرع أي القرآن نعم لنافرض سابع ثبت بالاجتهاد وهو ثلث الباقي للجد في بعض أحواله مع الاخوة هو ما فرغ من بيان الفروض شرع في بيان مستحقها فقال * (باب من له النصف) * فالنصف فرض خمسة أفراد * الزوج والانثى من الاولاد وبنت الابن عند فقد البنت * والاخت في مذهب كل مفتي وبعدها الاخت التي من الاب * عند انفرادهن عن معصب * أقول هذا شروع في ذكر من يستحق الفروض فالنصف فرض خمسة منفردين وهم الزوج عند انفراده عن الولد وولد الابن سواء كان ذكرا أو أنثى من الزوج أو من غيره ولو من زنا وفرض البنت الواحدة وبنت الابن عند فقد البنت والاخت الشقيقة والاخت من الاب عند فقد الشقيقة وانما ثبت كل واحدة من هذه الاربع النصف عند انفرادها عن معصبها من الذكور فقوله أذكر أراجع الى خمسة والزواج لا يكون الا واحدا وأما الاربع الباقيات فلا يفرض لكل واحدة منهن النصف الا اذا كانت منفردة عن يساويها من الاناث فلو تعددت فرض للمتعديات اثلاثان كما سيأتي ويشترط أيضا انفرادهن عن معصب (١٤) لانه اذا كان مع الواحدة قمن من يعصبها ورثت معه بالتعصيب لا بالفرض كما سيأتي وكل ذلك

بالاتباع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد وقوله تعالى وإن كانت واحدة فلها النصف وقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك واجعوا على ان ولد الابن ذكر أو أنثى قائم مقام الولد في الارث والحجب والتعصيب الذكور كالأخوات والانثى كالانثى وعلى ان المراد بقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك الاخت من الابوين والاخت من الاب دون الاخت من الام قال * (باب أصحاب الربع) * والربع فرض الزوج ان كان معه من ولد الزوجة من قدمته وهو لسل كل زوجة أو أكثر أو مع عدم الاولاد فيما قدرا وذكر أولاد البنين بعمد * حيث

ذكر في القرآن في موضعين وهو ما قوله تعالى وورثه أبواه فلا مماثلث فهم شركاء في الثلث (قوله والسدس) وذكر في القرآن في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى لكل واحد منكما السدس فان كان له اخوة فلا منه السدس وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ولم يتعرض المصنف لشرح لقول الناظم * فاحفظ فكل حافظ امام * ونحن نتعرض لذلك فنقول الحفظ ملكة يتدرجها على تأدية الحفظ فكل حافظ فكل حافظ ما ذكرته لك من الاصول واحفظ حفظ تفهم واستحضار فكل حافظ امام أي مقدم على غيره من لم يكن مثله بان كان أدون حفظا أو لم يحفظ شيئا والاولى للطلاب الجد والاجتهاد وملازمة الاشتغال وادامة التذكر كما علم من الاصول فقد ورد آفة العلم النسيان وقال بعضهم ما منعهم عن الوصول الاتصيص الاصول وينبغي تقييد العلم بالكتابة لما ورد قيدوا العلم بالكتابة وقال بعضهم العلم صيد والكتابة قيده * قيد صيدوك بالحبال الوثيقة فن الحاشية أن تصيد غزاله * وتتركها بين الحلائق طائفة

(قوله وهم الزوج عند انفراده الخ) أي عند عدم الفرع الوارث وخروج بالوارث غيره كابن رقيق أو قاتل أو نحو ذلك (قوله وفرض البنت الواحدة الخ) والحاصل ان البنت لا تسحق النصف الا بشرطين عدمين وهما عدم المساوي والمعصب وان بنت الابن لا تسحقه الا بثلاثة شروط عدم المساوي والمعصب والحاجب من الابن والبنت وان الاخت الشقيقة لا تسحقه الا بأربعة شروط عدم المعصب والمساوي والاصل كالأب والفرع الوارث والاخت للأب لا تسحقه الا بخمسة شروط الاربع المذكورة في الحقيقة والخامس عدم الشقيقة (قوله والربع الخ) أي يكون للزوج بشرط وجود الفرع الوارث ولو من زنا للعوقبهم والزوجة تسحقه بشرط عدم الفرع الوارث (قوله لانه كالولد الخ) أي غالبالان ابن الابن ليس كالابن في الميراث والحجب والتعصيب من جميع الوجوه لان ابن الصلب لا يسقط أصلا بخلاف ابن الابن فانه قد يسقط في مسائل منها أبوان وبنتان صلب وابن وكذا اذا كان فيهما زوج أو زوجة يسقط حينئذ فلا يكون في الارث والحجب كالابن أيضا لانه أي ابن الصلب يحجب بنت الابن وابن الابن لا يحجب ابلا يعصبها والتعصيب لان ابن الصلب يعصب بنت الابن وابن الابن لا يعصبها فافترقا وأشار بقوله والحجب الى رد قول مجاهد ان ابن الابن لا يحجب الزوج ولا الزوجة والراجح من الخلاف شموله بمجاز الحقيقة (قوله والثلث للزوج -ة والزوجة الخ)

بالاجماع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد وقوله تعالى وإن كانت واحدة فلها النصف وقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك واجعوا على ان ولد الابن ذكر أو أنثى قائم مقام الولد في الارث والحجب والتعصيب الذكور كالأخوات والانثى كالانثى وعلى ان المراد بقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك الاخت من الابوين والاخت من الاب دون الاخت من الام قال * (باب أصحاب الربع) * والربع فرض الزوج ان كان معه من ولد الزوجة من قدمته وهو لسل كل زوجة أو أكثر أو مع عدم الاولاد فيما قدرا وذكر أولاد البنين بعمد * حيث

اعتمدنا القول في ذكر الولد) أقول والربع فرض اثنين من أصناف الورثة فرض الزوج ان كان معه ولد الزوجة أو ولد ابن لها سواء كان ولدها من الزوج أو من غيره وفرض الزوجة أو الزوجة ان كن متعديات مع عدم ولد الزوج أو ولد ابنه سواء كان منها أو من غيرها كل ذلك بالاتباع لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد وقول الناظم والربع الى آخر الايات أي وللزوج الربع ان كان مع الزوج من ولد الزوجة من معصب النصف الى الربع وهو الولد ذكر أو أنثى اذا لم يقم به مانع من الموانع السابقة حتى لو قام به مانع كان وجوده كعدمه فلا يحجب الزوج عن نصفه وقوله وذكر أولاد البنين يعتمد الخ منه ما حيث اعتمدنا وجود الولد في حجب الزوج من النصف الى الربع فاعتمدنا أيضا وجود ولد الابن وعدم وجوده لانه كالولد في الارث والحجب والتعصيب اجماعا كما قدمنا وهل الولد المذكر في الآية العظيمة يشمل ولدا الابن حقيقة أو مجازا خلاف * (باب من له الثمن) * (والثمن للزوجة والزوجة مع البنين أو مع البنات أو مع أولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرطاً فافهم) أقول والثمن فرض نوع واحد من أنواع الورثة فرض الزوجة أو الزوجة مع وجود الولد أو ولد الابن ذكر أو أنثى اجماعا

لنقله تعالى فان كان لكم ولد فلن النعم ويكفي في جميعها أو جهين من الربع الى الثمن (١٥) وجود واحد من البنين أو من البنات

أو من بنى الابن أو من بنات
الابن كما في الزوج وليس
الجمع شرط الاجماع والآية
والصنف جمع البنين
والبنات وأولاد البنين
لاجل النظم ودفع أهمهم
اشتراط الجمع بقوله ولا
تظن الجمع شرطا وقوله
فانهم تكمله البيت

(باب من له الثلثان)

(والثلثان للبنات جميعا)
ما زاد عن واحدة فلهما
وهو كذا لبنات الابن
فانهم مقالي فهم صافي
لدهن

وهو للاختين فصار يذ
قضى به الاحرار والعبيد
هذا اذا كن لام وأب

أولاب فاعمل بهذا نصب
أقول والثلثان فرض
أربعة من أصناف الورثة

فرض الجمع من البنات
والمراد بالجمع هنا ما زاد عن
واحدة فيشمل البنين

فأكثر وفرض بنات الابن
ثنتين فأكثر وفرض الاختين
الشقيقتين فأكثر وفرض

الاختين للاب فأكثرا جميعا
نقله تعالى فان كن نساء
فوق اثنتين فلن ثلثا ما ترك

وقوله تعالى فان كانتا اثنتين
فلهما الثلثان ما ترك وفيه
خلاف شاذ والاجماع على

ان هذه الآية نزلت في
أولاد الابوين وأولاد
الاب دون أولاد الام وقد

قضى النبي صلى الله عليه
وسلم لبتى سعد بالثلثين
من تركه أبيهما كما صححه الترمذي والحباء كم غيرهما

أي الاربع فأقل الا في حق نوح ومحيي فيمكن أن يكن أكثر من أربع ويقسم الفرض عليهن على عدد
رؤسهن من غير تمييز بضعهن عن بعض الا في صورة نادرة كمن له أربع زوجات وطلق واحدة منهن طلاقا
بائنا ثم تزوج مكانها أخرى ثم ماتت وجهات المعلقة من الاربع وعلمت التي تزوجها جديدة فله جديدة ربع
فرضهن والباقي يقسم على الزوجات الاربع *(فائدة)* مما يذ كرفي المة ثمانية ان لزوجات الثلثين
والباقي يأخذه أخوها مع وجود أخ للميت وليس له وارث سوى من ذكر وجوابه ان أخاها ابن ابن زوجها
وذلك بأن يتزوج ابن الرجل أم زوجته أبيه فيأتي منها الولد ثم يموت ابن الرجل في حياة أبيه ويترك ابنه وأباه
ثم يموت الاب عن زوجته وعن أخيهما الذي هو ابن ابن زوجها وعن أخيه فتأخذ الزوجة الثلثين وأخوها
الباقي ولا شيء لأخيه لانه محجوب بابن ابنه ومما يذ كرا أيضا ان رجلا مات عن أربع نسوة فواحدة أخذت
الصداق والارث واحدة لم تأخذ صداقا ولا ارثا واحدة أخذت الصداق دون الارث واحدة أخذت
الارث دون الصداق فالجواب ان الاولى حرة على دين زوجها والثانية رقيقة تزوجها بالشرط قبل الحران
من سيدها بغير مهر والثالثة كناية فلها الصداق دون الارث والرابعة هي التي زوجها له سيده قبل عتقه
وهي حرة فلها الارث دون الصداق (قوله والثلثان للبنات الخ) هما أول القسم الثاني من عبارة التذلي
وهو الذي بدأ الله به في قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلن ثلثا ما ترك فهذا هو الدليل من القرآن
وظاهر الآية يقتضي عدم الثلثين للبتين وصداق ذلك أمره صلى الله عليه وسلم لبتى سعد بن الربيع
رضي الله عنه من تركه أبيهما بذلك فقتل روى الترمذي وأبو داود رضي الله تعالى عنهم ان امرأة سعد بن
الربيع رضي الله عنه جاءت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه بنتان فقال يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن
الربيع قتل أبوهما ملك يوم أحد ولم يدع لهما مال الا أخذته فصارى ولا ينكحان ولا مال لهما فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حتى يقتضى الله في ذلك فترك قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلن ثلثا
ما ترك فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة وصاحبها فقال اعط البنتين الثلثين والمرأة الثلث وخذ الباقي
وفي رواية اعط لبتى سعد الثلثين واعط أمهما الثلث وما بقي فهو لك قال الترمذي صحيح الاسناد فهذا سبب
نزول آية الوصية الخ فوجب علينا الاخذ بذلك لقضائه صلى الله عليه وسلم لم قال أهل العلم وهو أول ميراث
قسم في الاسلام ولما بينت السنة ذلك قيل كلمة فوق مقحمة كفاي قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق وقيل
ان كلمة فوق على التقديم والتأخير والتقدير اثنتين فان فوقهما وقيل غير ذلك (قوله وهو كذا لبنات
الابن) أي المذكور وهو الثلثان وكذا يقال فيما بعده فصح حينئذ الافراد (قوله فهم صافي الذهن) أي خالص
الذهن من كدورات الشكوك والادهام والذهن الفطنة والمراد هنا العقل يقال ذهن باضم ذهانة حفظ
قلبه ما أودعه وهو بالذال المحجمة ومن قال بالمهمة فكلام مهمل والمراد بخلوصها سلامتها من الكدورات
الدينية المقاطعة عن الامور الدينية والاستعدادات للمواهب الالهية والقبوض الرحمانية وفي هذا
اشارة من الناظم الى ان الشخص اذا لم يتفرغ للعلم عن جميع العلائق وينفرد بالاستغالات به عن كل الخلائق
بقلب حاضر سليم وفهم دقيق مستقيم لم يحصل له شيء من ذلك (قوله قضى به الاحرار الخ) الاحرار جمع حرة وهو
خلاف الرقيق وقوله به أي بما ذكر من استحقاق الاختين فأكثر الثلثين والعبيد جمع عبيد وهو الرقيق
والمقصود به النعم وقوله قضى أي أفتى لان الرقيق لا يكون قاضيا (قوله فان كن نساء فوق اثنتين) الآية
ظاهرها ان البنتين لا يستحقان الثلثين لفهوم فوق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ما أنه قال للبنتين
النصف لذلك وهو مرادنا بالبعض فيما سبق ولكن هذا منكر لم يصح عنه والذي صح عنه موافقة الاجماع
كما قاله ابن عبد البر وحيث قد دليل الاجماع فيما زاد على البنتين الآية المذكورة وفي البنتين القياس على
الاختين وهو قياس أولوي وهذا يجاب به عن شبهة ابن عباس ان صح عنه (قوله والاجماع على ان هذه
الآية نزلت الخ) قال الرملي نزلت في قصبة جابر لما مرض وسأل عن ارث اخواته السبع منه وما قاله الجلال
الحلي في الشرح على المنهاج من انها قرب لما مات جابر قال الرملي هو غلط لان جابرا عاش بعد النبي صلى الله

حكم المذكور فيه كالآثار
ولا ابن ابن معها أو بنته
فرضها الثلث كما بينته
وان يكن زوج وأم وأب
فثلث الباقي لها مرتب
وهكذا مع زوجة فصاعدا
فلا تكن عن العلوم قاعدا
وهو للثنتين أو اثنتين
من ولد الام بغيره من
وهكذا ان كثروا أو زادوا
فمالهم فيما سواهم زادوا
ونستوي الاناث والذكور
فيه كما قد أضحى المسطور
أقول والثلث فرض اثنتين
من أصناف الورثة أحدهما
الام حيث لا ولد للميت
ذكر أو أنثى ولا ولد ابن
وهو المراد بقوله ولا ابن ابن
معه أو بنته أي بنت ابن
وحديث لامن اخوة الميت
جمع ذو عدد أي اثنان فأكثر
يستوي فيه الذكور والاناث
فيشمل الاخوين فصاعدا
أو الاختين فصاعدا والاخ
والاخت فصاعدا لقوله
تعالى فان لم يكن له ولد
ورثه أبواه فلامه الثلث
وقوله تعالى فان كان له
اخوة فلامه السدس والمراد
بالاخوة في الآية اثنان
فأكثر ذكران أو اثنيان
أو مختلفان ثم استورد
فذكرانه يفرض للام
ثلث الباقي بعد فرض
الزوجية في صورتين
تلقبان بالغراوين
وبالعمريتين لقضاء عمر
رضي الله عنه فهما بذلك
احدهما أن يكون للميت زوج ولم وأب

عليه وسلم كثيرا وحيث نزلت الآية على ان المراد الاختان فصاعدا تأمل ويشترط في ارث هذه الاصناف
الاربعة الثلثين شروط عشرة موزعة عليهم فالاول وهن البنات له شرط واحد وهو عدم المص وبه الثاني
وهن بنات الابن له شرطان عدم المص وعدم الفرع الوارث من اولاد الصلب والثالث وهن الشقيقات
له ثلاثة شروط عدم المص من أخ أو جد وعدم الفرع الوارث والرابع وهن الاخوات للاب
له أربعة شروط عدم المص من أخ أو جد وعدم الاب وعدم الفرع الوارث وعدم الاخ الشقيق ذكر أو
كان أو أنثى منفردا أو متعددا (قوله والثلث فرض الام) أي بشرطين عدم الفرع الوارث وعدم
العدد من الاخوة أو الاخوات ذكرين أو اثنتين أو مختلفين اشقاء أو لاب أو لام أو مختلفين وارثين
أو محجورين بحجب شخص كالأب أو بعضا وخرج بقوله لا يجب شخص بحجب الوصف فالجواب بالوصف من
الاولاد أو الاخوة لا يجب غيره لان وجوده كعدمه فحجب الشخص نحو مالومات عن أم وأخ شقيق وأخ لاب
فان الاخ الشقيق يحجب الاخ للاب ومع ذلك يحجب الام من الثلث وكذلك لومات عن أم وجد ودون اخوة
لام فان الاخوة للام محجورون بالجد ومع ذلك يحجبون الام من الثلث الى السدس وقد جمع العلماء عدد
صور الاخوة الذين يحجبون الام من الثلث الى السدس في خمسة وأربعين صورة وهي المذنبية لان وضعها
كالنبر ولو لا خوف الاطالة لذكرناها والله التوفيق (قوله وان يكن) أي يوجد زوج وأم وأب الخ قال في
شرح الترتيب وماتنا هذه الام فهما بالفرض خلافا لما أورده السيد لاني رحمه الله في شرح المختصر من
القول بان ماتنا هذه في هاتين المسئلتين بالتعصيب بالاب انتهى والقول بان لها ثلث الباقي فهما هو الذي
قضى به سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ووافقه عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله
تعالى عنهم وهو مذهب الاثمة الاربعة وجهور العلماء ووجهه ان كل ذكر وأنثى يأخذ المال أثلاثا يجب أن
يأخذ الباقي بعد فرض الزوجين كذلك كالأخ والاخت لغير أم وبان الاصل انه اذا اجتمع ذكر وأنثى
في درجة واحدة أن يكون للذكر ضعف ما للأنثى (قوله فلا تكن عن العلوم قاعدا) أي تاركها كسلا
أو تكبرا عن تعلم العلم ممن دونك سنا أو أقل منك منزلة في الدنيا فان ذلك من الامور والقاطعة عن الخبر الموقعة
في المهالك أعادنا الله من ذلك بل جسد واجتهد في الطلب فان العلم لا ينال الا بالتعلم فشمه له عن ساعد
الجسد والاجتهاد وقوله على قدم العناية والسداد فان ذلك من سبيل الرشاد فقد روى أنس بن مالك
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من تعلم كسلا يعني لا يجتهد في طلب العلم أفضل عند الله من سبع مائة
عابد يجتهد وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم وأدركه كان له كفاة لان من الاجروان لم يدركه كان
له كفاة من الاجر وقال عليه الصلاة والسلام من كانت همته في طلب العلم سمي في السماء نبيا وكتب الله له
بكل شجرة في جسد ثواب نبي وكانما أعطي بكل قدم رقبة وبني الله له بكل عرق في جسد مدينة في الجنة
و يدخل مع النبيين بغير حساب وقال بعضهم لا يسود ساعد ولا ينال الخير واقد ولا يحصل العلوم قاعدا
ومن يشس من رحمة الله فهو جاحد فان الله تعالى هو الوهاب يهب في الساعة الواحدة من الخيرات ان يشاء
ملا يهبه لغيره في طول الزمان فسأل الله تعالى ان يمن علينا بزيادة احسانه وتفضلاته وبغفوه وغفرانه انه
رؤوف رحيم جواد كريم (قوله بغير من) أي كذب (قوله ان كثرا وأور زادوا الخ) أي على الاثنين وأربعين
الوادو جمع بين الكثرة والزيادة للتأكيد والزاد هو الطعام في السفر والمراد هنا انهم لا يستحقون زيادة على
الثلث قال الشنشوري في البيت جناس ناقص مطرف بفتح الراء انتهى أما كونه ناقصا فنقص أحد
المفطين عن الآخر باختلافهما في عدد الحروف فوأما كونه مطرفا فلو قوع الحرف الزائد آخر اللفظ كما هو
ظاهر هذا تقرير كلامه وتطريفه بعض الشراح فقال الجناس الناقص هو أن تختلف الكلمتان في عدة
حروفهما ومنه وقوع الزيادة بحرف واحد في طرف إحدى الكلمتين فاذا سمي بالمطرف والمراد بالحرف
الواقع به الاختلاف ان يكون من بنية الكلمة والواو هنا من قوله زادوا ليس كذلك لانها ضمير الفاعلين
فهي كلمتان فليس في البيت جناس ناقص والذي يظهر أنه جناس تام كقول الشاعر

فلزواج النصف واللام ثلث الباقي بعده والاب الفاضل والثانية ان يكون للميت زوجة فاكثروا أم وأب فلزوجة الربع واللام ثلث الباقي بعده والاب الفاضل وثالث الباقي في الحقيقة سدس في الموروثة الأولى ورابع في الثانية فهو من الفروض الستة واجمع اليها وانما قيل فيه ثلث الباقي مراعاة للفظ القرآن تأديبا والثاني عن فرضه الثلث العدم من أولاد الام ذكرين فاكثروا وانثيين فاكثروا وتختلفين فاكثروا ويقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه ذكورهم واناثهم اجماعا لقوله تعالى فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث أي أكثر من أخ لام وأكثر من أخت لام فهم شركاء في الثلث وظاهر التشرية التسوية في القسمة واليه أشار بقوله كاند أو وضع المسطور * (باب السدس) * (والسدس فرض سبعة من العدد أب وأم ثم بنت ابن وجد والاخت بنت الابن ثم الجدة وولد الام (١٧) تمام العدة) أقول والسدس فرض

سبعة من عدد الورثة وهم الاب والجد والام والجدة وبنت الابن والاخت من الاب والسابع ولد الام ذكر اكان أو أنثى ذكرهم الناطم هنا الجلالة أودف ذلك بتفصيل كل واحد وشرطه فقال

(فالاب يستحقه مع الولد وهكذا الام بتزويل الصمد وهكذا مع ولد الابن الذي مازال يقفوا ثم ويحتذى وهولها أيضا مع الاثنين من اخوة الميت فقس هذين) أقول فالاب والام كل منهما يستحق السدس مع وجود الولد بنص القرآن وهو قوله تعالى ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وأشار الى هذا بقوله بتزويل الصمد والصمد اسم من أسماء تعالى وولد الابن كالولد في هذا اجماعا كما تقدم لانه مازال يقفوا ثم ويحتذى بالذال المجرمة أي مازال يتبع الابن ويقتدى به في أحكامه

أطال ليك حتى ماله مهر * أم نوم عينيك أهل الحى قد سحروا

والجناس بكسر الجيم وهو مأخوذ من جانس جناسا والمراد به تشابه اللفظين في النطق (قوله فالزوج النصف الخ) فاصلها ستة للزوج ثلاث ولللام ثلث الباقي سهم واحد وللاب الباقي وهو سهمان (قوله فلزوجة الربع) فاصلها أربعة للزوجة سهم ولللام ثلث الباقي سهم كذلك وللاب وهو سهمان وقد خالف ابن عباس في هاتين المسئلتين وقال للام الثلث كاملا فیهما ووافق ابن سيرين في مسألة الزوجة ووافق الجمهور في مسألة الزوج (قوله وظاهر التشرية التسوية الخ) وهذا ما خالف فيه أولاد الام غيرهم فانهم يخالفون غيرهم في أشياء لا يفضل ذكرهم على اناثهم لاجتماع اولادهم اذ يرثون مع من أدلوا به وهي الام ويحبونه نقصا نأوذ كرههم أدلى بانثى ويرث ولا يعصب الذكركر منهم الانثى ولو احدثهم السدس (قوله وهكذا الام بتزويل الصمد) انظر ما أحسن هذا الترتيب الذي ذكره الناطم فانه ترتيب عجيب لانه أتى أولا بالاب ثم بالام عقبه وخرا لجد عنهما لان الله تعالى جمع بين الابوين في قوله تعالى ولا يويه لكل واحد منهما السدس والصمد اسم من أسماء تعالى وهو السيد لانه يصمد اليه في الخواص أي يقصد وقيل هو الذي لا جوف له (قوله مازال يقفوا) أي يتبع الابن في أحكامه من ارث وحجب الذكركك كذا ذكر والانثى كالانثى قياسا عليه (قوله اجماعا قبل خلاف ابن عباس وغيره) وهو معاذ فري الله عنه لانه روى عن ابن عباس انه قال لا يردها عن الثلث الا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة وأقبل الجمع ثلاثه روى عن معاذ انه قال لا يردها عن الثلث الا الاخوة الذكور أو الذكور مع الاناث وأما الاخوات المرف فلا يردهن عنه لان الاخوة جمع ذكور والاناث المخلص لا يدخلن في ذلك ولكن الجمهور على خلافهما (قوله الميت) هو في كلامه باسكان الباء وهو من مات والموت مفارقة الروح الجسد والاصل ميت فقلت الواو ياء وأدغمت في الباء يستوي فيه المذكور والمؤنث والتشديد والتخفيف لغتان الا ان الميت بالتخفيف يقال لمن مات حقيقة وبالتشديد يطلق على الحى قال تعالى انك ميت أي سموت وقال الشاعر

ومن يك ذار روح فذلك ميت * ومالميت الامن الى القبر يحمل

وقال غيره ليس من مات فاستراح ميت * انما الميت ميت الاحياء

(قوله مثل الاب) مثل كلمة تسوية يقال هذا مثله بكسر الميم وسكون المثناة ومثله بفتح الميم والياء كما يقال شبهه وعند مثل العين والكسر أفصح وهي ظرف زمان ومكان ولم يدخل عليها من حروف الجر سوى من (قوله في حوز ما يصيبهم مده) أي ما يصيبهم من السدس ومده أي مدوده أي رزقه الموسع مأخوذ من قولهم مداته في رزقه أي وسع فيه فيكون تأكيدها مقابلة ويصح أن يكون المراد به حبه من قولهم رجل مديد مدته

(٣ - بقرى)

والسدس للام أيضا مع اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات مطلقا اجماعا قبل خلاف ابن عباس وغيره لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس وقوله فقس هذين أي فقس على الاثنين من الاخوة في كلامي مازاد على اثنين وأولى قال (والجد مثل الاب عند تقدمه) في حوز ما يصيبهم مده الا اذا كان هناك اخوة ليكون لهم في القرب وهو اسوة أو ابوان معهما زوج وورث * فالام ثلث مع الجد ترث وهكذا ليس شيئا بالاب * فيزوجة الميت وأم وأب وحكمهم وحكمهم سباني * مكمل البيان في الحالات) أقول والجد عند تقدم الاب مثل الاب في أخذه السدس مع وجود الولد أو ولد الابن اجماعا لظاهر الآية لان الجد يسمى أباقوله في حوز ما يصيبهم مده لانه كالأب في جميع أحكامه فهو زوج جميع المال اذا انفردوا يأخذ ما يقسم الفروض ان لم يكن للميت ولد لامدان لكن خلف الاب مائة فلما استوفى

ثلاث مسائل الأولى إذا كان مع الجد اخوة لابوين أو لاب فليس حكم الجد معهم حكم الاب لان الاب يحجبهم اجماعا لادلائهم به فهو اقرب منهم والجد يقاسمهم اكونهم يسارنه في القرب لان الجد والاخوة يدلون الى الميت بالاب فاذ كان بموته على تفصيل وسيأتي حكمه وحكمهم أي الجد والاخوة مكملوا وانضاف في الحالات كلها بعد ذكر الجب المسئلة الثانية احدى الغراوين وهي ابوان وزوج لادم فيها اثنت الباقي بعد فرض الزوج فيأخذ الاب منها فلوكان (١٨) بدل الاب فيها جد كان لادم معه ثلث جميع المال المسئلة الثالثة تانية الغراوين وهي

ابوان وزوجة فاكتر لادم فيها أيضا ثلث الباقي بعد ربيع الزوجة ولو كان فيها بدل الاب جد كان لادم معه ثلث الجميع أيضا فليس الجد شبيها بالاب في هذه المسائل الثلاث لانه لا يساوي الاب في ادلائه الى الميت بنفسه قال (وبنت الابن تأخذ السدس اذا كانت مع البنت مثلا لا يحتذى وهكذا الاخت مع الاخت التي بالابوين يا أخى أدلت) أقول الرابع ممن فرضه السدس بنت الابن فاكتر اذا كانت مع البنت الواحدة فتأخذ بنت الابن أو بنات الابن السدس تكمله الثلثين اجماعا لقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم لبنت النصف ولبنت الابن السدس تكمله الثلثين وما بقي فلاخت رواه البخاري وغيره وقوله مثلا لا يحتذى بالذال المحجمة المفتوحة مبنى للمجهول أي اجعل هذا مثلا لا يقتدى به ويقاس عليه كل بنت ابن فاكتر نازلة

القامة طويل الباع (قوله ثلاث مسائل) بل ستة ذكر المصنف منها ثلاثة وبقي ثلاثة الأولى منها ان الاخوة لغسبرام وبنهم يحجبون الجد في باب الولاء بخلاف الاب والثانية ان الاب يحجب أم نفسه ولا يحجب الجد والثالثة ان الاب في نحو بنت وأب يرث السدس فرضا والباقي تعصيا بخلاف ولو كان الجد بدله فكذلك على الرابع وقيل انه يأخذ جميعه تعصيا بخلاف الجد الاب في حريان الخلاف فان قلت هل لهذا الخلاف ثمة أم لا قلت ثمة تظهر في تعصم المسئلة كما هو في بنت وجد فن قال انه يرث السدس فرضا والباقي تعصيا فاصلهما من ستة ومن قال انه يرث الكل تعصيا يقول الاصل من اثنين وتظهر الثمرة أيضا في الوأوى بنت الباقي بعد أصحاب الفر وض فعله كالأب تكون الوصية بثالث الثلث الباقي وعند من لم يجعله كالأب فالوصية بثالث النصف الباقي بعد فرض البنت (قوله وبنت الابن تأخذ السدس الخ) أي بشرط أن لا يكون لها معصب وأن لا يكون لها مساو وأن لا يكون الفرع الذي معها أكثر من بنت واحدة أما لو كان الولد ذكرًا يحجبها أو أكثر من بنت سقطت على ما يأتي والاخت للاب لا تأخذ السدس الا بشرط خمسة الأول أن لا يكون لها معصب الثاني أن لا يكون لها مساو الثالث أن يكون معها أخت شقيقة فقط الرابع أن لا يكون معها أصل وارث يعني الاب الخامس أن لا يكون معها فرع وارث (قوله يا أخى الخ) أي بضم الهمزة وفتح انهاء المحجمة تصغير أخ (قوله اجماعا لقول ابن مسعود الخ) جعل الاجماع هو الدليل مستندا لقول ابن مسعود ولم يجعل قول ابن مسعود دليلا لانه ليس كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأصل القصة ما رواه البخاري عن هزيل بن شرحبيل وهو بالزاي المحجمة انه قال سئل أبو موسى الأشعري عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لبنت النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقال للسائل انت ابن مسعود فانه سيوافقني فسأل ابن مسعود وأخبره بقول أبي موسى المتقدم فقال لقد ضللت اذا أي ان قضيت فيها بذلك وما أمان الله من لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم لبنت النصف ولبنت الابن السدس وما بقي ففي الحديث ثلاث فوائد الأولى توريث بنت الابن مع البنت الثانية توريث الأخت مع البنت الثالثة اثبات الثلثين للبنتين بطريق الأولى لانه اذا كان الثلثان لبنت الابن مع بنت الصلب فالأولى ان يكونا للبنتين فهذا حجة على من قال لهما النصف وفي بعض الروايات عاد السائل الى أبي موسى الأشعري وأخبره بما قاله ابن مسعود فقال أبو موسى لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبر فيكم (قوله وفهم منه) أي من قول ابن مسعود تكمله الثلثين لانه اذا كان هناك بنتان فأكتر فقد استغفروا الثلثين فتسقط بنت الابن أو فهم منه أي مما ذكر من قول ابن مسعود وقول الشارح سابقا مع البنت الواحدة فهذا حديث مختار في التقييد (قوله والسدس فرض جد الخ) أي ان الجدة مطلقة يرث السدس سواء كانت من قبل الأم أو من قبل الاب لما روى ان الجدة أم الام جاءت الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسأله عن ميراثه فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فأرجى حتى سألت الناس فقال له المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك فقال نعم محمد بن سلمة الانصاري فقال مثل قول المغيرة فانفذ لها أبو بكر السدس ثم جاءت الجدة أم الاب الى عمر بن الخطاب تسأله عن ميراثه فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وأما القضاء الذي قضى به أبو بكر فهو لغيرك وما أتانا في الفرائض شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجمعتهم فهو بينكما أو ايتكم خلت به فهو لها ولا يرث عند الامام مالك أكثر من جدتين وقال

مع بنت ابن واحدة أعلى منها أو منهن فان لبنت الابن النازلة أو بنات الابن السدس مع وجود العالية تكمله الثلثين أي وفهم منه انه لو كانت بنت الابن مع بنتين فأكتر سقطت الا اذا كانت معها ابن ابن بعصها والخامس ممن فرضه السدس الاخت من الاب أو الاخوات من الاب مع الاخت الواحدة من الابوين فان للاخت أو الاخوات من الاب السدس تكمله الثلثين اجماعا قاسا على التي قبلها فان كان فيها أختان فأكتر لابوين سقطت الاخت أو الاخوات للاب الا اذا كان معها أو معهن أخ لاب بعصها أو بعصين قال (والسدس فرض جد في النسب) واحدة كانت لأم وأب

* قوله الام ينال السدناج والشرطي افراده لا ينسقى) أقول السادس من يستحق السدس الجدة مطلقا سواء كان لامبت تولد أولم يكن وسواء كان له اخوة أولم يكن له وسواء كانت من قبيل الام أو من قبل الاب فاما أم الام وأم الاب وأمهاتهما (١٩) فنزلت كل واحدة منهن السدس

إذا انفردت وبشر كان في
السدس إذا اجتمعنا إجماعاً وأما
أمهات الأجداد وأمها
فيرث عندها وعند الحنفية
والجمهور ولدان لهن كوارث
فيما سألني أم الأب خلافاً لما لك
ورحمه الله ومن أدلت بغير وارث
لا ترث شيئاً كام أبي الأم
وسألتني في كلامه والسابع
ممن يستحق السدس ولد الأم
ذكر أو أنثى بشرط
أن يكون منفرداً إجماعاً
لقوله تعالى وله أخ أو أخت
فالكل واحد منهما السدس
قال

(وان تساوی نسب الجذات
وکن کلهم وارثات

فالسُّدُسُ يَدْنُهُنَّ بِالسُّوِيَّةِ
فِي الْقِسْمَةِ الْعَادِلَةِ الشَّرْعِيَّةِ

اَقُولُ اِذَا خَلَفَ الْمَيِّتَ
جَدَّتَيْنِ اَوْ جَدَّاتٍ وَتَسَاوَى

نسبهن في الدرجة وكن
كاهن وارثات أي مدليات

بوارث كام أم أم وأم أم أب
وام أب أب قسم السدس

بین علی و عذر و فہن
بالو یہ اساری الحام

على شرط الشيخين انه صلى
الله عليه وسلم قضى للبعدتين

عليه وقيس الاكثر منهما

عليهما وروى الامام احمد
انه صلى الله عليه وسلم ورت

ذات جدات زروا، اءوداود
فی مرأسیله والی الحدیث

ان تڪن قري لام چيت

أى الامام مالك لا أعلم أحد أورث أكثر من جدتين منذ كان الاسلام الى اليوم وكأنه لم يصح عنده توريث زيد وعلى وابن عباس وابن مسعود ومن وافقهم أم أبى الاب أولم يبلغوه بهذا الدليل أخذ الخالبة فورثوا ثلاثا وبالجمع مع القياس أى قياس كل جدة تدلى بوارث أخذ الشافعية والحنفية وقبل ان أم الاب حاجبت عرين الخطاب فقالت له يا أمير المؤمنين أنا أولى بالميراث منها لانهم الوثائق لم يرثها ابن بنتها ولومت آثار رثنى ابن ابني (قوله) وولد الام ينال السدس (الح) ينال بفتح المشناة التقنية مبنى للفاعل من نال خيرا أى أصاب وقوله لا ينسى مبنى للمجهول وهى جملة خبرية أريد بها الامر والمعنى لا تنسى افراده ويجوز قراءته بأشياء فوق مبنى للفاعل الخطاب أى لا تنسى أنت أيها الناظر فى هذا الكتاب وفى بعض النسخ بدل هذا البيت وولد الام له اذا انفرد سدس جميع المال نصافق ورد وهو بمعناه بل أصرح لان فيه التصريح بان ذلك قد ورد فى القرآن العظيم (قوله) وان تساوى نسب الجدات (الح) لما انتهى الكلام على من يرث السدس شرع يتمك فى شئ من أحوال الجدات استطراد اذ يقال وان تساوى الخ هكذا فى بعض النسخ باسقاط ترجمة باب ميراث الجدات وفى بعضها الترجمة ثابتة وقد يقال ان اسقاطها أولى لان ذكر الجدات هنا استطراد ويحل ذكرهن باب الجد أو الحجب (قوله) وكن كلهن وارثات (وفى بعض النسخ) وهن كلهن وارثات فعلى الاولى كلهن بالرفع تأكيده لاسم كن ووارثات خبر كن منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحمة وعلى الثانية كلهن بالرفع أيضا تأكيد للضمير الواقع مبتدأ ووارثات خبره فهو مرفوع وكسر لضرورة النظم أو ان الخبر محذوف فقد ربه عند العلماء ووارثات حال فتأمل وقد احتراز الناطم بوارثات عن الساقطة والمجوبة أما الساقطة فهى التى تدلى بكور الى انات كام أبى الام لان الجدات أربعة أقسام قسم لا يرث وهو المذكور والثانى من أدلت ببعض انات خلص كام الام وأمهاتها والثالث من أدلت ببعض الذى كور كام الاب وأم أبى الاب وهكذا والرابع من أدلت بانات الى ذكور كام أم أبى كام أم أبى الاب وهكذا فكل جدة كانت من هذه الاقسام الثلاثة فهى وارثة عندنا وعند الحنفية كما تقدم وأما المجوبة فهى أم الاب مع وجوده ومثاله ذلك ما اذا مات شخص وخلف جده أم أمه وجدته أم أبيه مع أبيه فهى محجوبة بأبيه فالسدس لام أمه وحدها والباقي للاب وليس لام الاب فيه شئ وهذا هو الاربع عندنا وقبل ان لام الام نصف السدس وللأب النصف الآخر لانه يجب أمه ففائدة الحجب تعود اليه وأما مذهب الامام أحمد فالسدس بينهما لان الاب لا يحجب أم نفسه عنده فليس وجوده مؤثرا فيه ومذهب الامام مالك وأبى حنيفة كذهبنا أى على القول الاربع عندنا (قوله) على شرط الشيعين) أى البخارى ومسلم وشرط الاول المعاصرة واللقى يعنى لا يروى عن أحد الا اذا عاصره واجتمع به وشرط الثانى المعاصرة فقط بان لا يروى الا عن كان فى عصره وان لم يجتمع عليه فشرطه أوسع (قوله) ولو كانت احدى الجدتين أو الجدات (الح) أشار الى أن الجمع فى كلام الناطم ليس قيد ابل المراد به الاثنان فاكثروا ما التصور بضرورة ما اذا أدلت كل واحدة بجهة ظاهرة كام أم وكام الاب مثلا أو ما صورا ما اذا أدلت احدهما أو احدهن بجهتين والاخرى بواحدة ففيها نوع خفاء على المبتدى وايضا كما ان يقال لفاطمة مثلا بنتان زينب وخديجة مثلا فتزوجت زينب بيا بن دعدو وأنت منه بنت وتزوجت خديجة بيا بن هند وأنت منه بيا بن ثم تزوج ابن خديجة بنت زينب فأتى منها الولد ففاطمة نسبها لهذا الولد ام ام لانها أم زينب التى هى أم أمه ونسب اليه أيضا بانها أم أم أبى لانها أم خديجة التى هى أم أبيه فحينئذ فاطمة تدلى اليه بجهتين وأما هند فانها تنسب اليه بانها أم أبى لانها أم زوج خديجة الذى هو أبو أبيه فحينئذ هند تدلى بجهة واحدة وأما دعدو فانها تنسب اليه بانها أم أبى ام لانها أم زوج زينب الذى هو أبو أمه فاذا مات هذا الولد عن هذه الجدات فالسدس بين زينب وخديجة وهما متساويان فى الادلاء اليه لان كل واحدة تدلى اليه بجهة واحدة لان زينب

أشار بقوله العادلة الشرعية في كثير من النسخ وفي بعضها المرضية ولو كانت إحدى الجدتين أو الجدان ندو يجهتين وغير هاتين لي يجهته واحدة
قسم السدس بينهما أو بينهما بالسوية أيضا على الأصح وهو داخل في عبارة وقيل يقسم على عدد الجهات قال (وان تكن قربي لام جهت
أم أب بعدى وعد ساقلت وان تكن بالعكس فالقولان في كتب أهل العلم منه وصان

لا تسقط البعدي على الصحيح * وانفق الجدل على التصحيح) أقول إذا اختلف نسب الجدتين أو الجدات في الترجمة والجهة بان كان بعضهن أقرب إلى الميت من بعض كما إذا كانت جدة قري لا أم وجدة بعدى لاب كام الأم وأم أم الأب أو أم الجد فالقري لا أم تحجب البعدي لاب عندنا قطعاً وتأخذ السدس وحدها وهو المراد بقوله حجت أم أب بعدى ومما سلبت بفتح السين المهملة بمعنى أخذت وان تكن المسئلة بالعكس بان كانت القري من جهة الأب (٢٠) والبعدي من جهة الأم كام الأب وأم أم الأم ففيها قولان منصوصان للشافعي وقيل وجهان

أصحهما لا تسقط البعدي من جهة الأم بالقري من جهة الأب بل يشتركان في السدس لان اصلهما يجبر بعدها لان التي من قبل الأم هي الأصل وبه قطع المالكية والقول الثاني تسقط البعدي من جهة الأم وبه قطع الحنفية بعدها وقوله وانفق الجدل على التصحيح هو بالجيم أي المعظم من أصحاب الشافعي اتفقوا على تصحيح القول الاول فالدرجة الله

(وكل من أدلت بغير وارث فمالها حظ من الموارث وتسقط البعدي بذات القرب في المذهب الاول فقل لي حسبي) أقول كل جدة أدلت إلى الميت بغير وارث فهي ساقطة لاحظ لها في الميراث كام أبي الأم لادلائها بغير وارث وهو أم الأم فهي أولى منه بعدم الارث وإذا كانت القري والبعدي الوارثان كلتاهما من جهة الأم كام الأم وأم أم الأم أو كلتاهما من جهة الأب كام الأب وأم أم الأب وأم الجد تسقط البعدي بالقري بلا خلاف عندنا في الصورتين وان كانتا من جهة الأب والقري من

أم أمه وخديجة أم أبيه ولا تنفي لباقي الجدات لان القري تحجب البعدي فان مات هذا الولد عن فاطمة وهند ودعد فقط وقدمات قبله زينب وخديجة فالسدس لفاطمة وهند بينهما بالسوية على الاربع وان كانت فاطمة تدلى اليه بجهتين وهند بجهة واحدة كما سبق ومقابل الاصح يقول لفاطمة التي تدلى اليه بجهتين ثلثا السدس وهند التي تدلى اليه بجهة واحدة ثلث السدس وامادع فلا تنفي لهما لانها أم أبي أم وأبو الأم لا يرث فكذلك من أدلى به فتأمل (قوله لا تسقط البعدي على الصحيح الخ) هو بفتح التاء المثناة فوق وسكون السين المهملة وضم القاف والطاء وكون البعدي لا تسقط هو مذهبنا ومذهب الامام مالك خلافاً لابي حنيفة وأحمد لقريهما جرياً على القاعدة ودليل مذهب الاماميين الاولين ان الأب لا يحجب أم الأم فالأم المدلية به أولى ان لا تحجبها قال في شرح الترتيب يستثنى من قولهم المحجوب بالشخص لا يحجب غيره حرماناً على قول الحنفية ما اذا ترك أباً وأم أب وأم أم أم فان أم الأب محجوبة بالأب ومع ذلك تسقط أم أم الأم عندهم لقريهما والله أعلم (قوله ففيها قولان وقيل وجهان) والفرق بين القول والوجه ان القول مانص عليه الشافعي والوجه ما استنبطه أصحابه من قواعد وضوابطه (قوله فنقل حسبي) أي قل أيها الناظر في هذا الكتاب يكفيني ما ذكرته من المسائل في أصحاب الفروض أو في الجدات فما ذكرته فيه كفاية للمبتدي ولا يقصر عن افادة المنتهى (قوله كام أبي الأم الخ) ومثلها أم أبي أم الأب في عدم الارث لان شرط ارث الجدات ان تكون مدلية إلى الميت بوارث وهذه ليست كذلك لان أبا الأم غير وارث فمن باب أولى من يدلى به (قوله فن أصحابنا من أجرى الخ) أي أجرى الخلاف المتقدم في قوله * وان تكن بالعكس فالقولان * أي فلا تحجب القري البعدي بل يشتركان وظاهر كلام السراج البلقيني ترجحه والراجح خلافه (قوله ومنهم من قطع الخ) ورجح هذا القول العلامة ابن الهائم مستنداً في ذلك لما قطع به الاكثر من حتى في المهرور والمناهج أن قري كل جهة تحجب بعدها (قوله وقد تناهت قسمة) أي انتهت لا بمعنى ارتفعت لان تناهت في الأصل بمعنى ارتفعت وعملت مبالغة وهذا ليس مراد اهلنا بل المراد انتهت أي تم الكلام عليها (قوله أي لا لبس فيه ولا خفاء) هو من اللبس والنشر المرتب فان الاشكال هو الالتباس والغموض هو الخفاء

(باب التعصيب)

سبأني في الشرح انه مصدر عصب بالتشديد والعاصب لغة قرابة الرجل لايه مما يوجبها لانهم عصبه أي أحاطوا به وكل شيء استدار حول شيء فقد عصب به ومنه العصاب وهي العمام وقيل لتقوى بعضهم ببعض من العصب يسكون الصاد المهملة وهو المنع والتشديد يقال عصب الشئ عصباً أي شدته والرأس بالعامة شدته ومنه العمام يشد بالراس من جوانبه الاربع فالأب جانب والابناء جانب والاخوة جانب والاعمام جانب وأما اصطلاحاً فصح ما عرف به بالحسد ما قاله شيخ الاسلام العاصب بنفسه كل ذي ولاء وذو كرسب ليس بينهما وبين الميت أنثى فدخل في قوله كل ذي ولاء ذكر والانثى التي باشرت العتق ودخل في قوله وذو كرسب الزوج وخرج بقوله نسب وخرج بقوله ليس بينهما وبين الميت أنثى ولد الأم والعاصب بغيره كل أنثى عصبها ذكر والعاصب مع غيره كل أنثى تصير عصباً بجماعها مع أخرى ومع أمهيتها اعترض على التعاريف الثلاثة بادخال كل فيها فان لتعاريف موضوعات لبيان الماهية من غير تعرض لافرادها والتعريف بالكافة مناف ذلك ويجاب عن ذلك بانهم قصدوا جعله ضابطاً محيطاً بالافراد فادخلوا كل المفيدة للاحاطة والشمول

جهة أبي الأب والبعدي من جهة أم الأب كام أبي الأب وأم أم أم الأب فن أصحابنا من أجرى فيها القولين السابقين (قوله) ومنهم من قطع بان القري تحجب البعدي وهو المذهب الاصح وظاهر عبارة الناظم جريان الخلاف غالباً في الكل وليس كذلك فيعمل على الصورة الأخيرة فهي أم الأب وأم الجد قال (وقد تناهت قسمة الفروض * من غير اشكال ولا غموض) أقول قد انتهت بيان الفروض وبيان مستحقها وأصحابنا من غير اشكال ولا غموض فيه أي لا لبس ولا خفاء قال (باب التعصيب)*

(وحق أن تشرع في التعصيب * بكل قول مؤخر مصيب لكل من أحرز كل المال * من القرابات أو الموالى أو كان ما يفضل بقدر الفرض * فهو أخو العصبية المفضلة) أقول لما فرغ من ذكر أصحاب الفروض وأحكامهم شرع في ذكر العصبية وأحكامهم وأخبرهم عن أصحاب الفروض لأن العاصب مؤخر في الاعتبار عن أصحاب الفروض لقوله عليه (٢١) الصلاة والسلام الحقوا الفرائض بأهلها

فما بقي فلا ولي رجل ذكر
والتعصيب مصدر مصيب
يعصب تعصيباً فهو عاصب
وإذا أطلق العاصب فالمراد
به العاصب بنفسه وضابطه
عند الناظر - م كل من حاز
جميع المال من القرابات
أو الموالى إذا انفرد أو حاز
الفاضل بعد الفروض وهذا
تعريف للعاصب بحكمه
والتعريف بالحكم دوري
لكنه عرفه بعد ذلك بالعد
فقال

(كالأب والجد وجد الجد
والابن عند ذرية والجد
والاخ وابن الاخ والاعمام
والسيد المعتقد ذى الانعام
وهكذا بنوهم جميعاً

فمكن لما أذكره جميعاً)
أقول العاصب بنفسه هو
الأب والجد أبوه وان علا
وهو المراد بقوله وجد الجد
والابن وابنه وان سفل وهو
المراد بقوله عند ذرية والجد
والاخ لابوين وأولاد ابوين
والاخ لابوين وأولاد ابوين
لابوين وأولاد ابناؤهما
وهو المراد بقوله والاعمام
والمعتقد ذكر أو أنثى
وعصبة المعتقد بنفسه وقوله
وهكذا بنوهم جميعاً أي
وابن العم لابوين وابن العم
لابوين وابن المعتقد وفيه نوع

(قوله وحق أن تشرع الخ) هو بفتح أوله أي وجب وأما بالضم فعناه الشروع في الشيء والاختذ فيه وقيل إن
معناه طاب ما لا بد منه لانه وعد به فيما سبق بقوله * فرض وتعصيب علي ما قسمنا * وقوله في التعصيب
أي في أحكامه والارث به (قوله بكل قول مؤخر) أي مختصراً لأن الإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة
المتعارف والأطباء أدوا أكثر منها ولما كان الاختصار مظنة الوقوع في الخلل بترك شيء من المعاني لشدة
المحافظة على تقليد اللفظ فرمى بتوهم وجوده في نظامه دفعه بقوله مصيب أي ليس بخطأ وهو اسم مفعول
أي مصاب فيه (قوله فكل من أحرز كل المال الخ) والحاصل انه على ثلاثة أقسام كما نبه عليه المصنف
عاصب بنفسه وعده بقوله كالأب الخ وعاصب بغيره وعده بقوله وفيما يأتي * والابن والاخ مع الاناث * الخ
وعاصب مع غيره وذكره فيما يأتي أيضاً بقوله * والاخوات ان تكن بنات الخ (قوله من القرابات) جمع
قرابة والمراد بها الأقارب لأن القرابة صفة للأشخاص وليست مرادة هنا وإنما المراد هنا الأشخاص فتأمل
(قوله فهو أخو العصبية) أي صاحبها والضمير في قوله فهو راجع لكل من قوله فكل من أحرز (قوله
المفضلة) أي على غير ما من بقية العصبية أو المفضلة على الفرض وقد اختلف في الارث بالفرض والتعصيب
أيها الأقرب - ل وأقوى على قولين جوزا الشيخ ابن الهائم بأنه بالفرض أقوى لتقديمه ولعدم سقوطه بضيق
التركة وجوزا الرشيدى في شرح الجعبرية عكسه لانه يستحق كل المال ولأن هذا الفرض انما فرض له لضعفه
لثلاثة طه القوي وهذا كان أكثر من فرضه الاناث وكان أكثر من رث بالتعصيب الذي كور فالاصل
في ذلك كور التعصيب والاصل في النساء الفرض فالتعصيب أقوى من الفرض لانه أصل في الأقوى وهذا
هو المتمد (قوله فلا ولي رجل ذكر) انما أتى به ليفيد ان المراد بالرجل الذي كثر لان الرجل أصله هو الذي كثر
البائع من بني آدم وليس مراداً وحيداً فاذكر أنهم مما قبله وفي رواية فلا ولي عصبته ذكر وعلى هذه فذكر
أنخص مما قبله فتأمل والشرح وان ذكر هنا الرواية الثانية فتأتي الأولى في كلامه وقال فيه متفق عليه
(قوله والتعريف بالحكم دوري) أي كما هو معلوم عند العلماء ووجهه انه يلزم عليه ان معرفة العاصب
متوقعة على معرفة حكمه ومعرفة حكمه متوقعة على معرفته ويحجب بان هذا يقال ان يعرف أحد الأمرين
دون الآخر (قوله وان سفل) هو بفتح الفاء وضمة هاء بالكسر أيضاً (قوله وفيه نوع قصور حيث اقتصر
على ابن المعتقد الخ) وليس كذلك بل يقال ان الناظم رحمه الله أتى أولاً بكاف التمثيل إشارة الى عدم احتفاء
الأفراد فلو ذكر باقي عصبة المعتقد لزم عليه ضياع كافي التمثيل (قوله فكل واحد من العصبية الخ) ظاهر
كلامه يقتضي ان الابن يساوي من ذكر في هذا الحكم وليس كذلك بل ان الابن لا يسقط من الميراث أصلاً
بخلاف باقي العصبية فينتدبوا في حكمهم من أحكام العاصب فيساوونهم في كونه اذا انفرد حاز جميع
المال ويأخذ ما بقى الفروض ويخالفهم فيما اذا استغرقت الفروض التركة فانه لا يسقط وبقية العصبة
يسقطون عند ذلك (قوله لقوله تعالى الخ) أتى بالآيتين والحديث على هذا الترتيب نظراً لما ادعاه من
حياسة جميع المال اذا انفردوا أخذوا ما بقى الفروض ان كان هناك صاحب فرض فالآية الأولى دالة على
أخذ العاصب جميع المال اذا انفردوا والآية الثانية دالة على أخذ الباقي ان كان هناك صاحب فرض لكن دلالة
الأولى بالمنطوق والثانية بالمفهوم وأتى بالحديث لانه صريح في أن العاصب يأخذ ما بقى الفروض وأيضاً
مفهوم قوله في الحديث فما بقي الخ انه ان لم يبق شيء سقط العاصب ففيه الدلالة على الحالة الثالثة بالمفهوم
(فائدة) لو اجتمع بنو ابن أو بنو اخوة أو بنو اعمام في درجة واحدة قال أو الباقي بعد أصحاب الفروض
بينهم بالسوية على عدد رؤسهم فلو مات شخص وخلف أربعة بنين أو أربعة بنات أو ثلاثة بنين أو ثلاثة بنات أو

قصور حيث اقتصر على ابن المعتقد وسكت عن باقي عصبته المتعصبين بأنفسهم فكل واحد من العصبية المذكورة يحوز جميع المال اذا انفرد
ويأخذ ما فضل عن الفروض ان كان في المسئلة صاحب فرض أو أكثر اجماعاً لقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد والمفهوم قوله تعالى
هو رثته أبواه فلا ماله لثأبى ولا يويه الباقى وقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر متفق عليه

قال (وما الذي البعدي مع القريب في الارث من حظ ولا نصيب والاخ والعلم لام وأب أولى من المثل في شطر النسب) أقول تقدم ان من انفراد من العصبه حاز جميع المال أو ما بقى (٢٢) الفروض وذكري هذين البيتين حكم ما اذا اجتمع عاصبان فأكثر من جهة واحدة فانهم ان

أو الباقي بينهم على أربعة ولا تقل للأول نصفه وللثلاثة النصف الآخر بينهم لانهم تلقوا الميراث عن الميت لا عن آباءهم وكذلك القول في بني الاخوة وبني الاعمام (قوله وما الذي البعدي مع القريب الخ) أي ليس لصاحب الدرجة البعيدة مع صاحب الدرجة القريبة ارث وان كان قويا محبها بالاقرب منه درجته وان كان ضعيفا كان أخ لاب وابن ابن أخ شقيق فلا شيء لثاني مع الأول اجماعا لكونه أبعد منه درجته وان كان أقوى من الأول (قاعدة) ما هذه مجازية والذي البعدي خبره مقدم وجازة تقديمه لكونه جار ومجرور او من حظ اسمها مؤخر وهو مجرور عن الزائدة لتخصيص العموم وسوق زيادتها سبق النفي وكون مجرورها مكررة ومع القريب في محل نصب على الحال (قوله وذكري هذين البيتين الخ) أي فان استويا واستواء في الجهة والدرجة والقوة اختر كما وان اختلفا في شيء من ذلك يجب بعضهم بعضا وما ذكره الناطم بعض قاعدة ذكرها الجعبري في بيت واحد حيث قال

فبالجهة لتقديم ثم بقربة * وبعدهما التقديم بالقوة اجمعا

أي التقديم يكون بالجهة أولا ومن الجهات الاثني ذكرها ثم بالقرب الى الميت ثم بالقوة أي الشقيق مقدم على الذي للاب (قوله وجهات العصبية ستة) بناء على ان بيت المال غير منتظم ومن عدهم سبعة بناء على انتظامه فلا تنافي بين العبارتين وأما عند المالكية فجهات العصبية سبعة البنوة ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال وأما عند الحنابلة فستة باسقاط بيت المال وأما عند الحنفية فخمسة فقط البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء باسقاط بيت المال وادخال الجد وان علاني الابوة وبني الاخوة في الاخوة فان اجمع في شخص جهة واحدة عيب ورث باقواهما كابن هو ابن عم وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك الا في نكاح الجروس وفي وطء الشبهة فيرث باقواهما الا بعم على الاربع والقوة باحد أمور ثلاثة الأول أن يجب احدهما الاخرى كبنت هي أخت من أم كان بطا أمه الثاني أن تكون احدهما لا يجب كام أو بنت هي أخت من أب كان بطا بنته الثالث أن تكون احدهما أقل حجبا كبنت أم أم هي أخت من أب كان بطا بنته فتأتي منه بنت فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض وتعيص كابن عم هو أخ لام أو زوج فيرث بهما حيث أمكن (قوله ثم العمومة) جعل أولاد الاعمام داخلين في الاعمام بخلاف أولاد الاخوة لان الاخوة لما شاركوا الجسد وأولادهم لم يشاركوه جعل الاخوة والجد جهة واحدة وأولاد الاخوة جهة واحدة (قوله والاخوات ان تكن) أي توجد فهي تامة وبنات امهات وانما كانت الاخوات مع البنات عصبان لانه اذا كان في المسألة بنتان فصاعدا أو بنتان وأخوات وأخذت البنات الثلثين فلو فرضنا للاخوات وأعدنا المسألة نقص نصيب البنات فاستبعدوا ان يزاحم أولاد الاب الأولاد أو أولاد الابن الابن ولم يمكن اسقاط أولاد الاب فعمل عصبان يدخل النقص عليهن خاصة قاله امام الحرمين وليس مراد الفرضيين بقولهم الاخوات مع البنات عصبان اجمع فقط حتى لا تكون الأخت الواحدة مع البنت عصبية بل الالف واللام في الجمعين للاستغراق فيتم حكم الجميع على الافراد على جميعها واذا ثبت ذلك في الافراد فيثبت في غيرها وقيل الالف واللام للجنس لحيث ان النصف الذي تأخذه الأخت مع البنت تعصبا لا فرضا تأمل (تنبيه) حيث صارت الأخت الشقيقة عصبية مع الغير صارت كالأخ الشقيق فوجب الاخوة للاب ذكورا كانوا أو إناثا ومن بعدهم من العصبان حيث صارت الأخت للاب عصبية مع الغير صارت كالأخ للاب فوجب بني الاخوة مطالعة ومن بعدهم من العصبان (قوله معصيات) بفتح الصاد فونشر مرتب وبكسر ها ان جعلت الضمير الأول راجعا للبنات والثاني للاخوات لف ونشر مشوش والمعنى واحد (قوله وليس في النساء الخ) أي ليس فيهن عصبية بالنفس الا من باثرت

كان بعضهم أقرب الى الميت من بعض يجب الاقرب الالبعد فليس للاب بعد حفظ من الميراث والارث للأقرب فالابن يجب ابن الابن وكل ابن ابن يجب من تحت من بني الابن اقربه والاب يجب كل جد وكل جد يجب من فوقه من الاجداد والاخ يجب ابن الاخ والعلم يجب ابن العم وكل ابن أخ وابن عم يجب من تحتهم وكل ذلك بالاجماع وعما في المصنف النصيب على الخط للتوكيد لان الخط هو النصيب فان تساوى عاصبان فاكثر في القرب بان اتحدت درجتهم في جهة واحدة فانظر ان كان بعضهم يدلي الى الميت بأب وأب والاخر يدلي بأب فقط فالمدلي بالابوين أولى بالارث من المدلي بالاب اجماعا وهو مراده بالبيت الثاني فالارث للشقيق وحده وانما يكون ذلك في الاخوة وبينهم والاعمام وبينهم وفهم منه أنهم اذا استويا في الأدلاء الى الميت بان كانوا كلهم أقباء أو كانوا كلهم لاب فليس بينهم أول من بعض بل يشركون في الارث بينهم بالسوية وهو كذلك اجماعا كالبنتين وكبنينهم ولم يذكر هنا ما اذا اختلفت جهة

العتق

العصبية وسيدكر بعض في باب المحجب وجهات العصبية ستة البنوة ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة ثم بنو الاخوة

(والابن والاخ مع الاناث * عصبانهم في الميراث والاخوات ان تكن بنات * فهن معهن عصبان وليس في النساء طراعه * الا التي منت بعق الرقبه) أقول لما فرغ من ذكر العصبية بنسبها شرع في ذكر العصبية بغيره والعصبية مع غير

فالعصبة بغيره هن أربعة البنت وبنت الابن والاخت لابون والاخت لاب فالابن فاكثر يعصب البنت فاكثر ومثله ابن الابن فاكثر يعصب بنت الابن التي في درجته فاكثر والاخ الشقيق فاكثر يعصب الاخت الشقيقة فاكثر والاخ للاب يعصب الاخت كذلك وهو المراد بقوله والابن والاخ مع الاناث * يعصب انهن في الميراث فالابن يشمل ابن الصلب وابن الابن حقيقة أو مجازا على الاضع والاخ يشمل الاخ الشقيق والاخ للاب قطعاً والمراد بالابن والاخ الجنس حتى يشمل المنفرد والمتعدد وقوله مع الاناث أي (٢٣) مع البنات وبنت الابن والاخوان

المساويات كل منهم أي كل واحد منهم يعصب الاناث المساويات له في القرب والادلاء ومعناه انه يكون لذكر مثل حظ الانثيين اجزاء وله تعالى بوصيكم الله في اولادكم لذكر مثل حظ الانثيين وقوله تعالى وان كانوا ذوات ذوات لرجال انسا فلذكر مثل حظ الانثيين واعلم ان ابن الابن كما يعصب أخته وبنت عمه التي في درجته كذلك يعصب بنت ابن ذوقه ان لم يكن لها فرض بان كان فوقها من البنات أو من بنات الابن أو منهن ما من يستغرق الثانيين وأما العصبة مع غيره فهي الاخت فاكثر شقيقة كانت أو لاب مع البنت أو بنت الابن فاكثر ومعناه ان للبنت وبنت الابن النصف فرضاً أو للبنات أو لبنات الابن الثانيين وما فضل للاخت أو لاختوات المساويات بالعصبة الحديث ابن مسعود السابق وهذا معني قول الغرضيين الاخوان مع البنات عصبان وقوله وايس في النساء طرا عصبه الخ يريد العصبة بنفسه فانهم كلهم ذكور والمعتقة

العتق بنفسها * (فائدة) * ذكر بعض العلماء هنا فروعاً عظيمة ما ناطمها بقوله قاضي المسلمين انظر لحالي * وافت بالصحيح واعم مع متالي مات زوجي وهمي فقد بعلي * كيف حال النساء بعد الرجال صير الله في حشاي اجنين * لاحرام بل هو بوطه حلال فلي النصف ان أثبت بانثي * ولي الثمن ان يكن من رجال ولي الكل ان أثبت بمت * هذه قصتي ففسر سوالي والجواب ان يقال هذه امرأة اشترت رقبة وأعتقتها ثم تزوجت به فماتت منه ثم ماتت وهي حامل منه فان وضعت أنثى فلها النصف فرضاً لبنت الميت ولهذه الزوجة الثمن فرضاً والباقي نعصبها وان كان المولود ذكر افلها الثمن فقط والباقي للولد نعصبها وان يكن الحمل مية أخذت جميع المال نعصبها وفرض الان لها الربع فرضاً بالزوجة والباقي بالولد نعصبها حيث لا وارت له من النسب * (باب الحجب) *

اعلم ان هذا الباب عظيم الفائدة في الفرائض وهو أفقهها فمن لم يتفقه فيه كما ينبغي والافهوعار من هذا العلم فكرر مطالعته ولازم تأمله فلعلك تغفر بغوامض سره وما أحسن ما قال بعضهم في معنى ذلك أقول ذا الباب عظيم الفائدة * بخذ فيه تحتوي مقاصده من لم يفز منه بسر غامض * يحرم أن يفتي في الفرائض (قوله وهو لغة المنع) قال في الصحاح حجه أي منعه عن الدخول والاخوة يحجبون الام عن الثلث ومنه حاجب المولك لمنعه الناس عن الدخول اليهم والحاجب المانع والمحبوب الممنوع قال تعالى كالأخوة يحجبون أي ممنوعون عن الرؤية (قوله وشرعاً المنع من الارث الخ) هذه عبارة مساوية لقوله بعضهم منع من قام به سبب الارث من الارث بالكلية أو من أوفر حظيه والحجب المنع من الميراث لكن المنع قد يكون بصفة أو بمعنى منعاً وقد تقدمت الموانع في كلام الناطم في قوله * ويمنع الشخص من الميراث الخ فاذا قام به مانع كالرفق منع من الارث وقد يكون بالشخص كوجود وارث أقوى منه أو أقرب وهذا هو المراد هنا وينقسم الى قسمين حرمان وهذا لا يدخل على ستة وهم الاب والام والابن والبنت والزوجة وضابطهم كل من أدلى للميت بنفسه غير المعتق ونقصان ويدخل على جميع الورثة كانه قال الزوج من النصف الى الربع وهو سبعة أنواع الاول الانتقال من فرض الى فرض أقل منه وهذا في حق من له فرضان كالزوجين والام وبنت الابن والثاني من فرض الى تعصيب وهذا في حق ذوات النصف والثاني والثالث عكسه وهو الانتقال من تعصيب الى فرض وهذا في حق الاب والجد والرابع الانتقال من تعصيب الى مثله وهذا في حق الاخت من الابوين أو من الاب فانها عصبية بالغير مع أخيه أو عصبية مع الغير مع البنت أو بنت الابن والخامس المراجعة في الفرض في حق الزوجة والجد وذوات الثلثين ونحوهن والسادس المراجعة في التعصيب في حق كل عاصب بنفسه أو بغيره أو مع غيره غير الاب والسابع المراجعة بالقول كما صار عن المرأة في المنع به تساهل ونحو ذلك (قوله ونسقط الجدات من كل جهة بالام) استثنى القاضي وغيره صورة وهي ان الجدة قد تورث مع بنتها ان

فانما عصبية بنفسها وباقى الاناث صاحبات فروض وقوله طرا بفتح الطاء وتشديد الراء معناه ناطمها أي بلا خلاف وبضم الطاء وتشديد الراء معناه حجه أو في بعض النسخ * وليس في النساء حقا عصبية * (باب الحجب) * وهولغة المنع وشرعاً المنع من الارث بالكلية أو من بعضه والحجب نوعان حجب نقصان كانه قال الزوج بالولم من النصف الى الربع والزوجة من الثلث الى السدس والاب من الكل الى السدس وحجب حرمان كحجب ابن الاخ بالاخ وهو مراده هنا قال (والجد محبوب عن الميراث * بالاب في أحواله الثلاث ونسقط الجدات من كل جهة * بالام فانهم موقوفون على أشبهه

وهكذا ابن الابن بالابن فلا * تبغ عن الحكم الصحيح معدلا) أقول الجسد محبوب بالاب مطلقا سواء كان يرث بالتعصيب وحده كجد فقط أو بالفرض وحده كجد مع ابن أو بالفرض والتعصيب معا كجد مع بنت فان الجسد اذا كان معه أب في حالته الثلاث ورث الاب وجب الجسد بالاب وتسقط الجذات مطابقة بالام سواء كن من جهة الام أو من جهة الاب أو من جهة الجد وان علا وهذا معنى قوله من كل جهة وقوله فافهمه ونس ما أشبهه حشو وهكذا سقط ابن الابن بالابن وكل ابن ابن نازل بابن ابن أعلى منه وهذا معلوم مما سبق في قوله وما الذي البعدى مع القريب في الارث من حظ ولا نصيب قال (وتسقط الاخوة بالبنيات وبالاب الادنى كجروينا وبنى البنين كيف كانوا * سميان فيه الجمع والوحدان ويفضل ابن الام بالاسقاط * بالجدة فافهمه على احتياط وبالبنات وبنات الابن * جمعوا ووحدا فافهمه فقل لي زدي) أقول وتسقط الاخوة (٢٤) سواء كانوا أشقاء أو لاب أو لام أو مختلفين بالاب الاقرب وهو المباشر لولادة الميت الموروث

ذكرنا كان الميت أو ابنتي وتسقط الاخوة أيضا بالبنين وبنى البنين وان نزلوا وابنت الجمعية مرادة بل كما تحجب الاخوة كذلك يحجب الاخ الواحد أو الاثنان وكما يحجبهم البنون وبنو البنين كذلك يحجبهم الابن الواحد وابنته وان نزلوا به صرح الناطم بقوله سميان فيه الجمع والوحدان ويفضل الاخ من الام على أولاد الابوين وعلى أولاد الاب بكونه تسقط أيضا بالجدة وان علا وبالواحدة فاكثر من البنت أو بنت الابن فيجب ابن الام بستة بالابن وابنته والاب والجدة وابنت وابنة الابن والاخوان مطابقة في ذلك كله كالاخوة اجماعا قال (ثم بنات الابن يسقطن متى حاز البنات الثلاث يافتي الا اذا عصهن الذكور من ولدا لابن على ما ذكرنا ومنه الاخوات اللاتي

كانت بنتا جدة أيضا فيكون السدس بينهما نصفين وذلك في جدة الميت من جهة أبيه وأمهم صورته ان يقال لزينب مثلاً بنتان حفصة ومعمرة ولحفصة ابن ولعمرة بنت فنحكم ابن حفصة بنت خالته عمرة فانت ولد فلا تسقط حفصة التي هي أم أبي الولد أمها زينب لان أم أبي الولد وأخصر من ذلك ان يقال مات زيد عن فاطمة أم أبيه وعن أمها زينب وهي أم أمه فيشتركان في السدس وقال القاضي وغيره ليس لنا جدة ترث مع بنتها الا هذه فتأمل (قوله فلا تبغ) بحذف الياء لانه مجزوم بلا الناهية عن الحكم الصحيح الذي لا خطأ فيه معدلا بفخ الميم أي مجاوزة (قوله وبالاب الادنى) وهو المباشر لولادة لانهم يدلون به وكل من أدلى بواسطة حجبته تلك الوسيلة فان قيل الاخوة للام يدلون بها ولا تحجبهم أجيب عن ذلك بأمرين أحدهما ان الاخوة للاب مثلاً عصبة يدلون بعصبة فلم يجز أن يدفعوه عن حقه مع ادلائهم به لان من أدلى بعصبة لم يرث مع وجودها والاخوة للام ذوو فرض لا يدفعون الام عن فرضها بخلاف أن يرثوا معها الثاني ان الاخوة للام لا تأخذ الام فرضهم اذا عدموا فلم تدفعهم عنه اذا وجدوا والاخوة للاب يأخذن الاب حقه اذا عدموا فيدفعهم عنه اذا وجدوا وسقط الاخوة للاب انما هو لادلائهم به وأما سقوطهم بالاب وابنته فهو أن الابن يسقط عصوبة الابو برده للفرض فلان يسقط عصوبة الاخ من باب أولى واذا سقطت عصوبته فليس له جهة فرض يرث بها فيسقط بالسكينة وتحجب الاخوة بهذه الثلاثة اجماعا (قوله سميان الخ) هو بالسبين المهمة واحدة متى أي الجمع والانفراد في هذا الحكم سواء مضابط ذلك أن يقال الحاجب للاخوة والاخوان مطلقا الاصل الذكور القريب والفرع الذي ذكر قرب أو بعد ذو حاصل ما ذكره الناطم ان يقال الجسد يحجب بالاب في الاحوال الثلاثة والجذات يحجب واحدة وهي الام وأولاد الابن يحجبون بواحدة وهو الابن والاخ الشقيق يحجب بثلاثة وهم الاب والابن وابن الابن والاخ للاب يحجب بخمسة هؤلاء الثلاثة والاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذا صارن عصبة مع الغير وابن الاخ الشقيق يحجب بستة وهم الاب والجدة والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب والاخت الشقيقة أولاد اب اذا صارن عصبة مع الغير وابن الاخ للاب يحجب بثمانية هؤلاء السبعة وابن الاخ الشقيق والاخوة للام يحجبون بستة بالاب والجدة والابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والعم الشقيق يحجب بستة وهم الاب والجدة والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب والاخت الشقيقة كانت أولاد اب اذا صارن عصبة مع الغير وابن الاخ الشقيق أولاد اب والعم الشقيق يحجب بمن ذكر وبالعم الشقيق وابن العم الشقيق يحجب بمن ذكر وبالعم الشقيق وابن العم الشقيق يحجب بمن ذكر وبالابن العم الشقيق (قوله يافتي) وهو في الاصل الشاب أو السفي والمراد هنا طالب العلم وفيه إشارة

* يدلن بالقرب من الجهات اذا أخذن فرضهن وافيا * أسقطن أولاد الاب البواكيا وان يكن أخ لهم الى حاضر عصهن باطننا وظاهرا) قول اذا اجتمع البنات وبنات الابن وحاز البنات الثلاثين بان كن اثنتين فاكثر تسقط بنات الابن كيف كن واحدة فاكثر قربت درجاتهن أو بعدت اتخذت درجاتهن أو اختلفت اجماعا الا اذا وجد ذكر من ولد الابن فانه يصح ان اذا كان في درجاتهن أو نزل منهن على ما قطع به الجمهور ولا يصح من تحت بنات الابن بل يحجبهن لقربه ومثل البنات الاخوات اللاتي يدلن بالاب والام جميعا وهو المراد بقوله يدلن بالقرب من الجهات أي من جهتي الاب والام اذا أخذن الشقيقات الثلاثين بان كن شقيقتين فاكثر أسقطن الاخوات للاب كيف كن الا اذا كان معهن أخ لاب فانه يصحهن وقوله وافيا أي فرضهن الكامل وهو الثلاثان واحترزه عما اذا كان الاخوات اللاتي من واحد فافهمه فانما لا تحجب الاخوات للاب بل لهن معها السدس كما سبق وقوله البواكيا إشارة الى انهن يرثن البكاه فقط وقوله

باطنا وظاهرا كمل به البيت قال (وليس ابن الاخ بالمعصب من مثله أو فوقه في النسب) أقول ابن الاخ وان نزل لا يعصب بنت الاخ التي في
درجته ولا التي فوقه من بنات الاخ اجاءا لانهم من ذوى الارحام بخلاف ابن الابن فانه يعصب بنات الابن التي في درجته واللاتي فوقه لانهم
من أصحاب السهام وكذا لا يعصب ابن الاخ من فوقه من الاخوات لانهم مستغنيات بفروضهن (٢٥) (باب المشتركة) أي المسئلة المشتركة

فيما بين العصبية الشقيق
وبين أولاد الام وهي بفتح
الراء وبعضهم يكسرها على
اسناد التشريك اليها مجازا
وبعضهم يسميها المشتركة
كما ذكرها المصنف قال
(وان تجوز وجا وأما ورنا
واخوة للام حاز والثلاثا
واخوة أيضا لام وأب
واستغرقوا المال بفرض
النصب فاجعلهم كلهم لام
واجعل أباهم حجر في الم
واقسم على الاخوة ثلث التركة
فهذه المسئلة المشتركة
أقول صورة المشتركة كان
تخلف امرأ تزوجا وأما
وعدد من أولاد الام اثنين
فأكثر من الاخوة الاشقاء
أخا واحدا. افا أكثر سواء كان
معهم أم معهم أخت شقيقة
أو أخت أولم يكن فان
المفروض فيها تستغرق
التركة للزوج النصف
وللام السدس ولأولاد الام
الثالث فالقياس سقوط
الاخوة الاشقاء لانهم عصبية
وبه قال أبو حنيفة وأحمد
وروي عن الشافعي والمذهب
الاعتماد عنه ان يجعلوا كلهم
أولاد ام لا شتر اكهم في
الادلاء بالام وتلحق قرابة
الاب في حق العصبية الشقيق
واحدا كان أو أكثر حتى
لا يسقط ويقسم ثلث

الى أن زمن طلب العلم ينبغي أن يكون قبل زمن الشجوخة لانهم يحمل القوة والنفط غالبا وانهم ينبغي لطلب
العلم ان يستغنى ويتكرم بنفسه وماله في طلبه ليحصل له مقصوده (قوله بباطنا وظاهرا) فيه إشارة الى أن ذلك
حكم يخلق لنفوذ ظاهره بباطنا وهذا يسمى الاخ المبارك وهو مالولاه سقطت وأما الاخ المشؤم فهو الذي
مالولاه لو وثقه صورته منازوج وأم وأب وبنت وبنت ابن للزوج الربع وللام السدس وللأب السدس
وللبنت النصف ولبنات الابن السدس تكمله الثلث فتعول المسئلة الخمسة عشر فلو كان معهم ابن ابن سقط
وسقطت معه بنت الابن لاستغراق الفروض التركة وتكون اذ ذاك عائلته لثلاثة عشر فلولاه لو وثقت كما بينا
فهو أخ مشؤم عايلها ومنازوج وأخت شقيقة وأخت لاب للزوج النصف وللأخت الشقيقة النصف
وللأخت للاب السدس وحيث تعول السبعة فلو كان معها أخ لاب سقطت وسقطت معها عصبية أباهما
والعاصب بسقط اذا استغرقت أصحاب الفروض التركة فهو أخ مشؤم عايلها لولوت (تنبيه) انما
قال الناظم في بنات الابن الا اذا عصبهن الذكركر لان بنت الابن فاكثر يعصبها ابن الابن سواء كان أخاها أو
ابن عمها وكذا يعصبها من هو أقل منهن درجة ان احتاجت اليه بخلاف الأخت للاب فاكثر فلا يعصبها الا
الاخ للاب فقط ولا يعصبها ابن الاخ مع القاول ذلك قال الناظم وليس ابن الاخ بالمعصب الخ (قوله باب
المشركة الخ) أي بفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح والنووي ووجه ما الله أي المشترك فيها وبكسرها على نسبة
التشريك اليها مجازا كما سبأني في كلام الشارح كما ضبطها ابن بونس وحكي الشيخ أبو حامد المشتركة بفتح
بعد الشين (قوله ورنا) أي الزوج والام بمعنى لم يمنعهما مانع من موانع الارث (قوله بفرض النصب) جمع
نصيب أي بالنصيب المفروض لهم (قوله فاجعلهم كلهم) أي اجعل الاخوة الاشقاء والاخوة للام كلهم
اخوة لام لا شتر اكهم في الادلاء بها (قوله حجر في الم) أي كالحجر في البحر وتقدر كان الجميع كلهم اخوة لام
لا شتر اكهم في الادلاء بها بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط لا من كل الوجوه لئلا يرد ما اذا كان معهم أخت أو
أخوات لاب فانهم يستعطفان بالعصبية الشقيق ولا يقال يفرض للأخت للاب النصف وتعول الى تسعة ولا
كذلك يفرض للأختين فاكثر الثلاثان وتعول لعشرة كما قد يتوهم فانه توهم فاسد وينتج حينئذ ان أركانها
أربعة زوج وذو سدس من أم أو جدة واثنان فاكثر من أولاد الام وعصبية شقيق تامل (قوله ومن الاخوة
الاشقاء أخا واحدا الخ) خرج مالو كان فيها اثنا عشر شقيقة فقط فخرج عن المشتركة فان كانت شقيقة
فيفرض لها النصف وتعول الى تسعة أو شقيقتين فيفرض لهما الثلثان وتعول الى عشرة أو أخت أو أخوات
لاب فرض لها أولهن وأعطيت السبعة أو عشرة أو أخ أو أخت لاب سقطت معها اذا يفرض لهما معه شيء ولا
تشرى لك وهذا هو الاخ المشؤم (قوله والمذهب المعتمد عنه) أي الشافعي ان يجعلهم الخ أي الذكركر كاللاني
لا شتر اكهم في ولادة الام فيرتبون بالفرض لا بالعصوبة ويختلف التصحيح بقاتهم وكثرتهم والى هذا يرجع
عمر رضى الله عنه في ثاني عام من خلافته وقد كان قضى فيها في أول عام من خلافته بانه لا شيء للاشقاء فاحتج
عليه الاشقاء بقولهم هؤلاء انما ورثوا الثلث بامهم وهي امناهب ان ابانا كان حمارا وحجر املق في الم الخ
فسرك بينهم فقيل له انك قضيت في أول عام بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى لان
الاجتهاد لا ينفذ باجتهاد آخر (قوله وأشار به الى ما روى الخ) وقيل ان القائل له ذلك هو زيد بن ثابت
رضي الله عنه وقيل غير ذلك (قوله ولو كان بدل الام جدة الخ) فيه إشارة الى تحترب بعض أركانها لانهم لو لم
يكن فيها زوج أو ذو سدس أو كان ولد الام واحد البني الشقيق شيء فلا تشرى لك ولو لم يكن فيها أولاد ام

(٤ - بقرى)

التركة الذي هو فرض أولاد الام عليهم وعلى عدد الاشقاء على عدد رؤسهم يستوي فيه الذكركر والاني
من الفريقين وبه قال مالك وأهل المدينة بالبصرة والشام وقوله واجعل أباهم حجر في الم أي كأنه لم يكن وأشار به الى ما روى الشافعي من
ان الاشقاء قالوا العمران أراد اسقاطهم بأمر المؤمنين هب ان ابانا كان حمارا أليست أمنا واحدة فاستحسن
ذلك وقضى بينهم بالتشريك لولده ذلك تلقى بالبيتين وبالحجارة أيضا ولو كان بدل الام جدة لم يختلف الحكم ولو كان أولاد الام واحدا

فكذلك قالو كان الشقيق خنثى فيتقدر ذكوره وكون أولاد الام اثنتين تصع من ثمانية عشر اذهى من مسائل المشتركة بتقدير أنوثته تعول لتسعة ولا تشرىك وهما متداخلات فيكتفى بالاكثر فيعامل كل بالاضرف الاضرفى حق الزوج والام أنوثته وفي حقه ذكوره ويستوى الامر ان في حق أولاد الام فللزوج ستة وللام اثنان ولولدى الام أربعة وللمشكلى اثنان ويوقف أربعة ان ظهر أنثى فهي له أو ذكراً فللزوج ثلاثة منها وللام واحد وهذا مذهبنا ما عند المالكية فسيأتى في الاكدرية (قوله باب الجد والاخوة) أى في بيان حكمهم حاله الاجتماع أما حكمهم منفرداً عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم واعلم ان الجد والاخوة لم يرد فيهم شئ من الكتاب ولا من السنة وانما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم فذهب الامام أبي بكر الصديق رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومن تبعهم كأبي حنيفة والمزني وابن سريج وابن اللبان وغيرهم رجعهم الله ان الجد كالأب فيجب في الاخوة مطلقاً وهذا هو المفتى به عند الحنفية ومذهب الامام علي وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم يرون على تفصيل وخلاف ومذهب الامام زيد وهو مذهب الاثني عشرية وافقههم على ذلك محمد وأبو يوسف والجمهور ولكن هذا الخلاف انما كان في زمن المجتهدين وأما الآن فقد ضبط الحكم واستقر عند الفرضيين لا يزداد فيه ولا ينقص عنه (قوله وينتدى) أى بلا همز لاجل الوزن والمعنى حيث فرغنا من بيان الميراث وأباه وموانعه والفرض والتعصيب ومن يرث ومن يحجب فانشرع الآن فيما رعدناه سابعة لانه وعد به فيما مر به قوله * وحكمهم وحكمهم سيأتي * الخ والوعد لا ينبغي ان يخلف (قوله في الجد والاخوة) أى الاشقاء وأولاد اما الاخوة للام فهم محجوبون به كما تقدم وهذا مذكور في كلامه أيضاً (قوله فالح) ألقى فعل أمر بالهمز مبنى على حذف الياء أى أيها المالبا نحو أى جهة والسمع مفعول وألفه لال طلاق أى اصغ لما أقول لك من الاحكام الآتية وانما أمر بالاجتماع والاصغاء لانه أمرهم صعب المرام فقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقون الكلام فيه جداً فعن علي رضي الله عنه من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقتض بين الجد والاخوة والجرائم جمع جرثومة وهي الجارة المحمودة وعن ابن مسعود رضي الله عنه سألوا عن عذائك وارتكوبنا من الجد لا حياة الله ولا بقاء وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لما طعنه أبو لهو وحضرته الوفاة قال احفظوا عني ثلاثة أشياء لا أقول في الجد شيئاً ولا أقول في الكلاله شيئاً ولا ألقى عليكم أحداً (قوله واجمع حوائش الخ) أى أحضر في ذهلك أطراف الكلمات المفرقة واجمع أول الكلام وآخره وتفصيله واجماله واهتم بذلك اهتماماً زائداً عسى أن تغفر ببعض المراد (قوله واعلم بان الخ) هي كلمة يؤتى بها الشدة الاعتناء بما بعدها والباء في بان زائدة للوزن (قوله ذو أحوال) أى باعتبارات مختلفة حاصلها أن يقال اما أن يكون مع الجد والاخوة صاحب فرض أم لا فهذا حالان وان نظرت المسألة من المقاسمة والثلاث وثمة هما تجدها خمسة أحوال لانه ان كان معه صاحب فرض فله خير أم ورتلثة وان لم يكن صاحب فرض فله خير أم من فهذه خمسة أحوال ان نظرت لما يتصور في هذه الاحوال تجده عشرة وبيانها ان يقال اذا كان معه صاحب فرض يتصور فيها سبعة أحوال اما تعين المقاسمة واما تعين ثلث الباقي واما تعين سدس جميع المال أو تسوي له المقاسمة سدس جميع المال أو المقاسمة وثلث الباقي أو سدس جميع المال وثلث الباقي أو الثلثة وان لم يكن معه صاحب فرض ففيها ثلاثة أحوال تعين المقاسمة تعين ثلث جميع المال استواءهما فهذه ثلاث تنضم للسبعة قبلها تصير الجمله عشرة واذا نظرت لوجود الاخوة الاشقاء فقط وأولاد أوهما معازدت الاقسام (قوله اذا لم بعد الخ) هو بضم العين وفتح الياء وكسر الدال وأصله يعود فدخل عليه الجازم فسكنت الدال ولما سكنت التقي ساكنان خذفت الواو وحركت الدال بالكسرة لالتقاء الساكنين والاذى هو الضرر أى وان كانت القسمة تنقص عن الاحتاط (قوله ان لم يكن هناك ذوسهام) أى أصحاب فروض والذي يمكن اجتماعهم معه من أصحاب الفروض ستة وهم الزوج والزوجة والبنات والبن والام والجد (قوله فاقم الخ) هو بفتح النون من القناعة وسيأتى الكلام عاينها وقوله عن استفهام أى طالب

لم تكن مشتركة لعدم الاستغراق
* (باب ميراث الجد والاخوة) *
(وينتدى الآن بما أردنا في الجد والاخوة اذ وعدنا فالح) نحو ما أقول السمع واجمع حوائش الكمالات (جمعاً) أقول شرع في بيان حكم الجد والاخوة لانه وعد به فيما سبق بقوله وحكمهم وحكمهم سيأتي مكمل البيان في الحالات والمراد بالاخوة الجنس ليشمل الاخ الواحد والاكثر ذكر كان أو أنثى من الابوين أو من الابدون الاخوة من الام لانهم هم يقتلون بالجد كما تقدم في الحجب وأشار بقوله فالح نحو ما أقول السمع الخ الى الاهتمام بعرفة تفصيل أحوالهم واحكامهم لانها من المهمات قال (واعلم بان الجد ذو أحوال أنبيك عن علي التتالي يقاسم الاخوة فيهن اذا لم يعد القسم عليه بالاذى فتارة يأخذ ثلثاً كاملاً ان كان بالقسمة عنه تارة لا ان لم يكن هناك ذوسهام فاقم بايضاح عن استفهام

وتارة يأخذ ثلث الباقي * بعد ذوى الفروض والارزاق هذا اذا ما كانت المقاسمة تنقصه عن ذل بالمزاجه وتارة يأخذ سدس المال * وليس عنه نازلا بحال) أقول للجد مع الاخوة أربعة أحوال حال يقاسم فيه الاخوة وجوباً وحال يفرض له فيها ثلث المال وحال يفرض فيه ثلث الباقي بعد الفرض وحال يفرض له فيها سدس المال فيقسم الاخوة كاخ منهم بشرط ان لا تنقصه المقاسمة عن الفرض وهو ثلث المال ان لم يكن معهم * صاحب فرض فان كان معهم صاحب فرض قاسم الاخوة ما لم تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي بعد الفرض أو سدس الجميع وهذا هو المراد بقوله اذا لم يعد القسم عليه بالاذى بان حصل له بالمقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض أو أكثر من الفرض كجد وأخوين كجد وأخ فيقسم فيهما فيحصل له في الصورة الاولى الثلث وفي الثانية النصف وهو أكثر من الثلث وكأم وجد وأخ للام الثلث وللجد نصف الباقي مقاسمة كالخ وذلك ثلث الجميع المال وهو خير له من ثلث الباقي بعد فرض الام ومن سدس الجميع وكزوج وجد وأخوين يقاسم الاخوين في الباقي بعد فرض الزوج فيحصل له مثل ثلث الباقي ومثل سدس الجميع فلم يعد القسم عليه بالاذى فان حصل له بالمقاسمة أقل من ثلث المال فرض للجد الثلث كاملاً بشرط ان لا يكون معهم ذوسهام أى صاحب فرض كجد (٢٧) وثلاثة اخوة فانه ان قاسم الاخوة حصل له ربع المال فتقصه

المقاسمة عن الثلث في فرض له الثلث ويقسم الباقي بين الاخوة على ثلاثة ومضابط هذا أن يزيد عدد رؤس الاخوة على مثليه ولا تنقص صورته فان كانوا أقل من مثليه فالمقاسمة خير له من الثلث وينحصر ذلك في خمس صور وهن جد وأخت له معها الثلثان جد وأخ أو أختان له النصف في صورتين جد وأخ وأخت أو ثلاث اخوات له فيهما ختان وان كانوا مثليه استوى له المقاسمة والثلث وينحصر في ثلاث صور وهن جد مع أخوين أو مع أربع اخوات أو مع أخ وأختين وتارة يفرض له ثلث الباقي بعد الفروض فيما اذا كان معه أصحاب فروض

الفهم منى بطالب زيادة الايضاح فاني قد أوضحتها الايضاح المحتاج اليه الذي يغنيك عن السؤال (قوله والارزاق) جمع رزق وهو ما يتفهم به بالفعل ولو محرماً عند أهل السنة والمراد هنا رزق مخصوص وهو الارث المفروض أيضاً وهو عطف نفسه على ذوى الفروض ويحتمل ان يراد بالارزاق ما اذا كان على الميت دين أو عليه دين فلهما مقدمان على الارث فيكون أعم مما قبله (قوله بشرط ان لا تنقصه المقاسمة عن الفرض) هو شرط ان لا تنقص المقاسمة عن الثلث الباقي وسدس المال أو ثلث الباقي وسيصرح به ومقتضى كلام الشارح انه اذا استوى له ثلث المال والمقاسمة ان يقال يأخذ بالمقاسمة وهو أحد أقوال ثلاثة ثانيها تحيير المفتي ثالثها بالفرض والراجح من الأقوال الثلاثة التعبير بالفرض وتظهر فائدة الخلاف في تأصيل المسئلة كجد وأربع اخوات فعلى الرابع أصلاً لها من ثلاثة وعلى المقاسمة من ستة وعلى التحيير يختلف باختلاف تعبير المفتي لاحدهما وتظهر أيضاً فائدة الخلاف في الوصية بثلث الباقي بعد ذوى الفروض كزوج وجد وأخوين وأوصى بثلث ما يبق بعد أصحاب الفروض فعلى الرابع للجد ثلث الباقي بعد فرض الزوجة فرضاً والموصى له ثلث ما يبق بعد فرضيهما وهو سهمان من أصل اثني عشر سهمان للزوجة الربع وهو ثلاثين من ذلك فيكون الباقي تسعة فثلاثها للجد فرضاً والموصى له ثلث الستة الباقية سهمان والباقي للأخوين وعلى القول بالمقاسمة فالموصى له ثلث الباقي بعد فرض الزوجة والباقي بين الجد والأخوين فتكون الوصية على الاول بالسدس وعلى الثاني بالربع وعلى حسب تعبير المفتي على القول الثالث (قوله كجد وأخوين) هذا مثال لاستواء المقاسمة مع ثلث جميع المال وقوله وكجد وأخ مثال لتعين المقاسمة وسبأني التمثيل لتعين الثلث وهو كجد وثلاثة اخوة فتعين له ثلث جميع المال فهو هذه الاحوال الثلاثة اذا لم يكن معه صاحب فرض (قوله وكأم وجد وأخ) مثال لتعين المقاسمة اذا كان معه صاحب فرض وقوله وكزوج وجد وأخوين مثال لاستواء الامور الثلاثة (قوله كزوج وأم وجد وأخوين) مثال لتعين سدس جميع المال فعمله ما ذكره الشارح سابقاً ولاحقاً فيما اذا كان معه صاحب فرض أربعة أحوال تعين المقاسمة استواء الامور الثلاثة تعين ثلث الباقي تعين سدس جميع المال ويبقى من الصور السبعة ثلاث صور استواء المقاسمة وسدس جميع المال كزوج وجد وأخ استواء السدس وثلث

لو كان واحداً بشرط ان تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فقط ولا تنقصه عن سدس جميع المال كأأم وجد وثلاثة اخوة للام السدس سهم من ستة سهم وللجد ثلث الباقي سهم وثلثا سهم لانه ان قاسم الاخوة يحصل له سهم وربع وان أخذ السدس حصل له سهم فالواجب له مع ذوى الفروض خبر الامور الثلاثة وهو ثلث الباقي وكزوجة وجد وثلاثة اخوة للزوجة الربع سهم من أربعة وللجد ثلث الباقي سهم وللأخوة الثلاثة سهمان ولو أخذ الجد السدس أخذ ثلثي سهم أو قاسم الاخوة الثلاثة حصل له ثلاثة أرباع سهم فتقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فوجب له ثلث الباقي لانه خير له من المقاسمة ومن السدس وتارة يفرض له سدس المال مع أصحاب الفروض وذلك اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس فقط ولا تنقصه عن ثلث الباقي كزوج وأم وجد وأخوين للزوج النصف وللأم السدس يفضل ثلث فالأخذ الجد السدس أخذ سهمان من ستة سهم وان أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثي سهم وكذا ان قاسم الاخوين فالقاسمة تنقصه عن السدس فقط فيفرض له السدس ويفضل للأخوين سدس يقسم بينهما وكبنتين وزوجة وجد وأخ يفرض له فيها السدس أيضاً لانه خير الامور الثلاثة وأشار بقوله وليس عنه نازلاً بحال الى ان لجد مع الاخوة لا ينقص عن السدس بالاجماع فلولم يفضل عن أصحاب الفروض الا السدس فقط كأأم وزوج وجد وأخ وكبنتين وأم وجد

واخوة كيف كانوا فرض للجد السدس وسقط الاخ والاخت وكذلك لو كان الفاضل من الفرض أقل من سدس المال كزوج وبنتين وولد
واخوة ولم يفضل ثنى كبنين وزوج وأم وجد واخوة فرض للجد في الحالين السدس وتعمل الاولى بنسب السدس وزاد في عول الثانية ولا
يسقط الجد ولا ينقص عن السدس بغير عول بحال وتسقط الاخوة قال (وهو مع الاناث عند القسم مثل أخ في سهمه والحكم الامع الام
فلا يحجبها * بل ثلث المال لها سهمها) أقول الجدمع الاخوات عند المقاسمة مثل أخ في تعصيبه الاخوات فيعصب الاخوات سواء كن لابوين
أولاب لساواته لهن في الادلاء بالاب فاذا اقتضى الحال المقاسمة أخذ الجد مثل حظ الانثيين كالأخ فيكون له سهم الأخ وحكمه حكمه في كونه
يعصب الاخت فأكثر ويسقط فرضها الا اذا كان مع الجد أم وأخت فانه وان كان مثل الأخ في تعصيبه الاخت وفي مقاسمة اباه فليس مثل
الأخ في حجبها مع الاخت الام من الثلث الى السدس بل الجدمع الاخت لا يحجب الام فلها معه الثلث كاملا والباقي بين الجد والاخت مقاسمة
لاخت نصف ما للجد وتاقب هذه الصورة بالخرقاء وهكذا في زوجة وأم وجد وأخت للام فيها الثلث كاملا والربع والباقي بين الجد
والاخت على ثلاثة سهام وانها سهم (٢٨) قال (واحسب بنى الاب مع الاعداد وارفض بنى الام مع الاجداد واحكم على الاخوة بعد العد

حكمت فيهم عند فقد الجد)
أقول جميع ما تقدم فيها
اذا كان مع الجد ولد لابوين
أو ولد لاب وذكور في هذين
البيتين حكم ما اذا كان مع
الجد أولاد لابوين وأولاد
لاب جميعا سواء كان معهم
صاحب فرض أول
يكن معهم صاحب فرض
فاحسب على الجد بنى الاب
مع بنى الابوين وعدمهم على
الجد كأنهم كأنهم صنف
واحد والمراد بقوله بنى
الاب أولاد الاب مطلقا
ذكورا كانوا أو إناثا وكذا
بنو الام ثم اذا أخذ الجد
حظه فاحكم على الاخوة بعد
ذلك حكمت فيهم عند فقد
الجد فيعصب بنو الاب
بالشقيق أو الأشقاء فلا
ثنى لأولاد الاب الا اذا
كان من ولد الابوين شقيقة

الباقي نحو زوج وجد وثلاثة اخوة استواء المقاسمة وثالث الباقي نحو أم وجد وأخوين وبنتين كما كانت أحواله
العشرة المتقدم بيانها (قوله وهو مع الاناث الخ) يجوز في مع فتح العين واسكانها والفتح أولى والقسم بفتح
القاف وسكون السين أي المقاسمة وقوله مثل أخ في سهمه أي نصيبه حالة التعصيب فيأخذ مثل ما يكون
مثل الأخ في الحكم من كون الاخت نصيبه عصبية بالغير لكن ليس في جميع الاحكام كما سيأتي فلذا قال
الامع الام فلا يحجبها الاشارة الى ما ذكرنا من (قوله والباقي بين الجد والاخوة مقاسمة الخ) فاصلها ثلاثون نصيب
من تسعة للام ثلاثون للجد أربعون للاخت اثنتان وهذا مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الأئمة
الاثني عشرية رضي الله عنهم وأمام مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه فلام الثلث والباقي للجد ولا ثنى للاخت
لانها محجوبة بالجد عند مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وفيها أقوال كثيرة (قوله بالخرقاء) اقيمت
بذلك لخرق أقوال الصحابة فيها أولان الاقاريل خروجهما أكثر من ما هو بالحق المخرج من الرأى المهملة والقاف
والمد وتسمى أيضا بالثلثة لان عثمان رضي الله عنه جعلها من ثلاثة وتسمى أيضا بالاربعة لان ابن مسعود
رضي الله عنه جعلها من أربعة وهي إحدى مبرعاته الخمس (قوله واحسب الخ) أي اعدد وهو يضم السين
والدال على مقاسمة الاخوة للجد استواءهم معه في الادلاء بالاب فلما عجز الجد عن دفع الاخوة للاب
بانفرادهم كان دفعهم مع اجتماعهم مع من هو أقوى منهم أعجز فلذلك استوى الفريقان في مقاسمة ثم لما
كان الاخوة الأشقاء أقوى سببا من الاخوة للاب دفعوهم عما صار اليهم حين ضعف عن دفعهم فلذلك أعادوا
عليهم ما أخذوه وليس يقدح أن تحجب الاخوة شخصاً ثم تعود فائدة ما يحجبه على غيرهم ألا ترى أن الأخ
للأب يحجب الام مع الشقيق ثم يعود السدس على الشقيق وحده وكذا الاخوان يحجبان الام مع وجود
الاب ثم تعود فائدة الحجب عليه دونهما وكذا الاخوات للام يحجبانها للسدس مع وجود الجد ثم تعود فائدة
الحجب عليه لانها محجوبة بانيه فكذلك هنا (قوله الا اذا كان من ولد الابوين شقيقة واحدة الخ) فن الصور
التي يبقى فيها الولد الاب ثنى الزيدان الاربع وهي العشرية وهي جد وشقيقة وأخ لاب والعشرية نيست وهي
جد وشقيقة وأختان لاب ومختصرة زيد وهي أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لاب ونسب عينية زيد وهي أم وجد
وشقيقة واخوان وأخت لاب (قوله فاصلها من ثمانية عشر) لان فيها سدسا وثلثا مابقي وما بقي تكون من

ثمانية

واحدة وفضل عن نصفها ثنى فهو لولد الاب مثاله جد وأخ شقيق وأخ لاب يستوي للجد فيها المقاسمة والثلث

فله الثلث والباقي للشقيق ويسقط الاخ للاب بعد عده على الجد وكذلك جد وأخ شقيق وأخت لاب المقاسمة تخير للجد فله سهمان من خمسة
والشقيق الثلاثة الباقية وتسقط الاخت للاب بعد عدها على الجد (مسئلة) جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لاب يستوي للجد فيها الثلث
والمقاسمة فله الثلث والفاضل ثلثان أكثر من النصف فتعطي الشقيقة النصف يفضل سدس للأخ والاخت من الاب اثلاثا ونصف من ثمانية
عشر (مسئلة) أم وجد وأخ شقيق وأخت لاب للام السدس سهم من ستة يفضل خمسة والمقاسمة فيها تخير للجد فله سهمان وللشقيق الباقي ثلاثة
وتسقط الاخت للاب وكذلك أم وجد وأخت شقيقة وأخ لاب للام سهم والجد سهمان وللأخت ثلاثة ويسقط الاخ للاب (مسئلة) أم وجد
وأخت شقيقة واخوان لاب للام السدس وثلث الباقي خير للجد فيفرض له فاصلها من ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة يفضل
عشرة للشقيقة ثمنها النصف تسعة فرضها ويفضل للأخوين لاب سهم بينهما نصفين فتصع من ستة وثلثين والنصف الذي تأخذه الشقيقة
في هذه الصورة تأخذه فرضا لانهم لو انفردت لم تأخذ أكثر من النصف وحجت كان ثلث المال أو ثلث الباقي خيرا للجد وفضل نصف المال

أكثر فالنصف الذي نأخذ الشقيقة نأخذ فرضا على الصواب كما نقله الزاقي والنووي عن نصيب ابن اللبان وأقراهم ونقله جماعة عن ز يدرى الله عنه وهذا وارد على قول الجاهير أنه لا يفرض للاخت مع الجد إلا في الكدريه وقوله وأرض بنى الام مع الاجداد أى أسقط أولاد الام بالجد قرب أو بعد فلا مدخل لهم معه في الارث وهذا تقدم في الجب في قوله ويفضل ابن الام بالاسقاط بالجد فافهمه على احتياط * (باب الاكدرية) * قال (والاخذ لا يفرض مع الجد لها) * فيما عدم مسئلة كلها (٢٩) زوج وأم وهما تمامها * فاعلم خبر أمة علامها

تعرف بأصاح بالاكدرية * وهي بأن تعرفها حربه * في فرض النصف لها والسدس له * حتى نعول بالفروض المجمله ثم يعودان الى المقامه كما مضى فاحفظه واشكرنا طمعه (أقول مذهب الشافعي ومالك والجمهور أن الاخذ لا يفرض لها مع الجد في غير مسائل المعادة إلا في المسئلة الاكدرية وصورتها زوج وأم وجد وأخت وهي المراد بقوله

فما عدم مسئلة كلها زوج وأم وهما تمامها أى والجد والاخذ تمام المسئلة فيكون الضمير وهو هما راجعا للجد والاخذ ويحتمل رجوعه للزوج والام فالزوج النصف والام الثلث يفضل سدس كان القياس أن يفرض للجد ستة قط الاخذ وبه قال أبو حنيفة وأحمد وعند الشافعي ومالك والجمهور يفرض للجد السدس الباقي ويفرض للاخت النصف لانها باطات عصويتها بالجد ولا حاجب يحجبها فتعول المسئلة بنصفها وهو ثلاثة أسهم من ستة الى تسعة

ثمانية عشر وتصح من ستة وثلاثين للام ستة وللجد عشرة وللشقيقة ثمانية عشر ولكل أخ للاب واحد فرضا على الصواب وهو المعتمد (قوله وهذا وارد على قول الجاهير الخ) وأجيب عن ذلك بأن يقال لا يعال للاخت مع الجد إلا في الكدريه أو يقال لا يفرض للاخت ويعال لها مع الجد إلا في الكدريه (قوله فيما عدم مسئلة كلها الخ) ومسئلة بالنصب منقولة لان ما عدم من شأنها ذلك وعن جماعة جواز حرما قال ابن هشام وهو شاذ وفي هذه المسئلة تضمنين لانه قال كلها ثم قال زوج الخ وهو عند أهل العروض أن لا يستقبل آخر البيت بالمعنى حتى يضاف اليه البيت الثاني فتقدر كلامه كما هو زوج وأم وأخت وجد (قوله فاعلم خبر أمة علامها) أى أكل أمة أى جماعة علامها بتشديد اللام أى أعلمها لان مراتب العلماء متفاوتة فكل من كانت مرتبته أعلى كان أكل من غيره وأتى النصف بصيغة المبالغة ليزيد الاهتمام بالعلم لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة أن يعلم الرجل المسلم علماني عمله أنما المسلم وقال أيضا عليه الصلاة والسلام من زار عالما فكأنما زار بيت المقدس بحسب ما وحرم الله له وجسه على النار ومن أدرك مجلس علم فليس عليه في القيامة شدة عذاب رواه أنس بن مالك وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اذا كان يوم القيامة توحش الله الخلائق لفصل القضاء ينصب تحت العرش كراسي من نور ثم ينادى مناد من قبل الله تعالى أين العلماء ورثة الانبياء فيقوم خلق من خلق الله لم يعلم عددهم الا الله تعالى حتى يقوموا بين يدي الله تعالى فمن كان علمه وعمله لله أجلس على كرسي منها ويوضع على رأسه تاج الكرامة ويقال له اشفع في تلامذتك ولو بلغ عددهم عدد نجوم السماء فقد شفعتك فيهم ومن كان علمه دنيا فقد نال حظه منها ولا حظ له في الآخرة فهو مرهبة الى النار (قوله بأصاح) بالترخيم بالكسر على لغة من ينتظر وبالضم على لغة من لا ينتظر أى بأصاحبي والمراد بالانتظار انتظار الحرف المحذوف الذي هو الياء وبالضم أى ضم الحاء على وزن يازيد (قوله بالاكدرية) أى لانها كدرت على زيد مذهب وقيل لان الميتة من أكدر وقيل ان الجد كدر على الاخت فرضها وقيل غير ذلك (قوله حربية) أى حقيقة (قوله المجمله) أى المجتمعة (قوله واشكرنا طمعه) أى بالدعاء له أو يذكره بالجليل لانه قد صنع للمعروف ما ينفعهم لك الاحكام وبيانها فرجه الله رحمة واسعه جزاه الله عنا خير وأقدر روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من صنع اليه معروف فقال جزاك الله خيرا فقد أباح في الشفاء (قوله ويفرض للاخت النصف لانها باطات عصويتها الخ) ولانه ليس في الورثتين بسقطها ولتعد ذر التعصيب فانقلب الى فرضها كالجد ولو فازت به لفضلت على الجد لاخذها ثلاثة أمثال ما له وهو ممنوع لان حافي درجة واحدة فجمع فرضها ما قسم بينهم على مدارتهم بالعصوبة رعاية للحياتين فهذا يدل على أنهم عصبية وان قالوا يفرض لها مائة (قوله فينا بيان الى التعصيب الخ) فان قيل لا أخذ الاخوة الا شقاء في المشتركة ما خدعهم من الثالث وقسموه لذك كرم من حظ الاثنين على أصل ميراثهم كما رجعت للاخت هنا الى التعصيب وهو أصل ميراثهم مع الجد فالجواب أن الولا قلنا ذلك لادى الى بطلان أصل ميراثهم لانهم انما أوردوا بقراءة الام فقط (قوله تخص أحدهم ثلث المال) وهو الزوج لان له نصفاً عائلاً وهو تسعة والثاني ثلث الباقي وهي الام لان لها ثلثاً عائلاً وهو ستة والثالث ثلث الباقي وهي الاخت لان لها أر بعن والرابع الباقي وهو الجد لان له ثمانية وبعابها أيضا يقال خلف أر بعن الورثة أخذ أحدهم جزء من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزءين والرابع نصف الاجزاء الثلاثة الجواب هي الاكدرية فالذي أخذ الجزء هو

ثم يعود الجد والاخذ الى المقاسمة فينقلبان الى التعصيب ويقسمان فريضتهما بينهما أثلاثا كما مضى وسهامهما ما أر بعن لا تنقسم اثلاثا فتضرب ثلاثة في تسعة مبلغ المسئلة يعولها فتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة وللجد ثمانية وبعابها يقال هلك هالك وخلف أر بعن من الورثة تخص أحدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي والرابع الباقي وقوله والاخذ لا يفرض مع الجد لها إلا في هذه المسئلة الاكدرية يرد عليه مسائل نهت عليها في كشف الغوامض وشرحه وغيرهما فراجعهم

باب الحساب (٣٠) الفرائض وهو تأصيلها وتصحيحها لا علم الحساب المعروف مع أنه لا بد من معرفته لمن يريد

اتقان علم الفرائض قال
(وان ترد معرفة الحساب
لتنتهي فيه الى الصواب
وتعرف القسمة والتفصيل
وتعلم التصحيح والتأصيل
فاستخرج الاصول في المسائل
ولا تكن عن حفظها بذهل
فانهم سبعة أصول

ثلاثة منهم قد تعول
وبعدها أربعة تمام

لا تعول يعرفها ولا اشلام
أقول هذه الابیات الثلاثة

الاول كلها حشو والغرض
بيان أصول المسائل أولا

وأصل كل مسألة هو أقل
عدد يقع منه فرضها

وفروضها وأصول مسائل
الفرائض المتفق عليها سبعة

اثنتان وثلاثة وأربعة وستة
وثمانية واثناعشر وأربعة

وعشرون وهي قسمان
قسم منها قد يعول وهو

ثلاثة أصول وقسم منها لا
يعول وهو الاربعة الباقية

وقوله ولا اشلام كمل به
البيت لاجل القافية قال

(فالسدس من ستة أسهم
يرى

والسدس والرابع من
اثني عشر

والثمن ان ضم اليه السدس
فاصله الصادق فيه الحدس

أربعة يتبعها عشرون
يعرفها الحساب أجمعونا

فهذه الثلاثة الاصول
ان كثرت فروضها تعول

أقول كل مسألة فيها سدس
وما بقي أصلها من ستة كما

الجدول الذي أخذ نصفه هي الاخت والذي أخذ نصف الجزأين هي الام والذي أخذ نصف الاجزاء الثلاثة
هو الزوج فان لم يكن فيها زوج فهي الخرفاء وقد تقدمت أولم يكن فيها أم فلزوج النصف الباقي بين الجد
والاخت أثلاثا أولم يكن فيها جد كانت المباشرة وقد تقدمت أيضا أولم يكن فيها اخت كانت احدى
الغراوين اذا كان الاب بدل الجد وتقدم حكمها ولو كان بدل الاخت أخ سقط اذا فرض له فلو كان بدل
الاخت فنحن مشكل فالطريق في القسمة أن تعاملهم بالاضر فالاضر في حق الزوج والام أنوتهم في حق
الخنثى والجد ذكوره وتصح من أربعة وخمسين لان مسئلة أنوتهم من سبعة وعشرين وذكوره من ستة
وبينهم ما توفى بالثالث واذا ضربت ثلث أحدهما في الآخر حصل ما ذكرنا فاعطى الزوج ثمانية عشر والام
اثني عشر والجد تسعة ولا يعطى الخنثى شيئا ويوقف الباقي وهو خمسة عشر الى البيان هذا مذهبنا وعند
السادة المالكية لا يوقف شيء بل يعطى كل واحد من الورثة نصف ماله من المسئلة من مسئلة ذكوره ومسئلة
أنوتهم وما بقي فهو للخنثى وتصح من مائة وثمانية لانها جامعة للمسئلة من ضرب حالي الثلث كبير والثاني في
أربعة وخمسين فيكون للزوج خمسة عشر وأربعون وللأم ثلاثون وللجد خمسة وعشرون والباقي للخنثى ثمانية

باب الحساب

ما تكلم على شيء من المسائل الفقهية شرع يتكلم على شيء من نتيجات المسائل الحسابية وهي تأصيل
المسائل وتصحيحها (قوله لا علم الحساب المعروف) أي الشامل لحساب الفرائض وغيره والحساب لغة مصدر
حسب الشيء بفتح السين يحسبه بعضهم اذا عده وياق مصدره على فعلا كحسبان والعاد الحساب والمعدود
المحسوب واما حسب بالكسر فهو من أخوات ظن واصطلاحا علم بأصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات
العددية وقال بعضهم من اولة الاعداد بنوعى الطريق والجميع لان جميع أنواع العدد لا يخرج عن هذين
النوعين وموضوعه العدد من حيث تحليله وتركيبه (قوله وتعلم التصحيح) أي تصحيح المسئلة وهو أقل
عدد يتألف منه نصيب كل واحد من الورثة صحتها (قوله لا تعول يعرفها) أي يعترف بها بمعنى يغشاها وينزل
بها ولا اشلام أي كسر وخلل ويقال لم الشيء ثلثا بمعنى كسره ولما كان العول يؤدي الى نقص كل
ذي فرض من فرضه جعل كالحلل الذي في الاناء بسبب الكسر لانه خلل يدخل على المسائل ويعترف بها
(قوله المتفق عليها) خرج المختلف فيها وهما الثمانية عشر والستة والثلاثون ولا يكونان الا في باب الجد
والاخوة والراجح أنهم متأصيل لا تصحح وهما مبنيان على قاعدة وهي كل مسئلة فيها السدس وثلث
ما بقي وما بقي تكون من ثمانية عشر وكل مسئلة فيها ربع وسدس وثلث ما بقي وما بقي تكون من ستة
وثلاثين (قوله ثلاثة أصول) وهي الستة وضعفها اثناعشر وضعف ضعفها أربعة وعشرون (قوله وهو
الاربعة الباقية) وهي الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية (قوله فاصله الصادق فيه الحدس) أي
الظن والتخمين والمراد به هنا البقية وعلم ان الفرضي يقتدر بعدم معرفة لغتوي الى ثلاثة أعمال من
الاعمال الحسابية التأصيل والتصحيح وقسمة التركات ولما كان المقصود الاعظم منها الثالث والاقلان
وسبلتان به بدأ بما وهما التأصيل والتصحيح والتأصيل مصدر أصلت العدد اذا جعلته أصلا وهو ما بني
عليه غيره واصطلاحا أقل عدد يخرج منه كسور المسئلة ويقسم على من فيها بعد فرض الذكرا شيئين اذا
تعضوا عصبية واتحدوا جهة وقربا وقوة والتصحيح تفصيل من العصبية ضد السقم ولما كان المراد منه هنا غالبا
ازالة الكسر الذي وقع بين الفريق وسهامه من أصل المسئلة وكان الكسر بمنزلة السقم والرضى بمنزلة
الطيب لعلاج السهام المنكسرة بضرب مخصوص ليزول سقم الانكسار وتصح السهام بمعنى فعل ذلك
تصحيحا (قوله أربعة يتبعها عشرون) أي يتبعها في النطق بها أو لفه لا إطلاقا وكذا أجمعونا (قوله وكذلك
اذا كان مع السدس نصف أو ثلث) فيه اشارة الى ان الستة قد تكون من فرض واحد ومن فرضين فأكثر
وأما الاثناعشر والاربعة والعشرون فلا يكونان الا من فرضين فأكثر (قوله اذا كان فيها نصف وثلث)

أي

وإن كان مع السدس ستة كما وإن كان مع السدس ستة كما وإن كان مع السدس ستة كما وإن كان مع السدس ستة كما

فباربع وسدس فاصلاهما من اثني عشر كزوج وأم وابن وكذلك إذا كان مع الربع ثلث أو ثلثان كزوج وأم وعم وكزوج وبنتين
وعم فاصلاهما من اثني عشر وفي كثير من النسخ والثلث والرابع من اثني عشر وهي صحيحة كأم وزوجة وعم وكل مسألة فيها من وسدس
فاصلاهما من أربعة وعشرين وهو معنى قوله أربعة يتبعها عشر وناكبين وزوجة وأم وكذلك إذا كان مع الثمن ثلثان كزوج وبنتين ومعتق
وقوله الصادق فيه الحدس حشوا لجل العاقبة والحدس في اللغة الظن والتخمين فهذه الأصول الثلاثة تعول إذا كثرت فروضها فزاد مجموعها
على المال كزوج واختين لام واختين لاب فان فيها نصف اولئك او ثلثين فخصص أصحاب الفروض في المال على نسبة فروضهم فتجمع
سهامهم من أصل المسألة ويقسم المال على مجموع السهام فيخرج حصة كل سهم وهذا هو العول لان العول في اللغة الارتفاع والزيادة وفي
الاصطلاح زيادة في عدد سهام أصل المسألة ونقصان من مقادير الانصاء قال (فتبلغ الستة عقد العشرة * في صورة معروفة مشتهرة
وتلحق التي تليها في الاثر * بالعول افراد الى سبع عشر والعدد الثالث قد يعول * (٣١) بضمه فاعل بما قول) شرع بين عول
هذه الأصول الثلاثة وما

يبلغه كل أصل منها بالعول
فالسبعة تعول الى سبعة وإلى
ثمانية وإلى تسعة وإلى
عشرة فتعول أربع مرات
على توالي الأعداد الى أن
تبلغ عشرة وذلك في صورة
معروفة مشتهرة بام
الفروخ بالخاء المعجمة
وستأتي فتعول الى سبعة في
زوج واختين لابوين أو
لاب أو بنتين فزوج
النصف ثلاثة وللأختين
الثلثان أو أربعة ومجموعها
سبعة فيقسم المال بينهما
أسباعا للزوج نصف عائل
وهو ثلاثة أسباع وللأختين
ثلثان عائلان وهو أربعة
أسباع وفي أم وأختين لام
واختين لغيرها وتعول
الى ثمانية كزوج وأم
واختين لغيرها وكزوج
 وأم وأخت شقيقة أو لاب
وتلقب هذه الصورة بالمباهلة

أي فتكون من ستة لان المخرجين بينهما تباين في ضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة فلا يتقيد بكون
الستة من مخرج الحدس فقط بل تكون من غيره (قوله كزوج وأم وابن الخ) أي لان مخرج الربع من
أربعة ومخرج السدس من ستة وهما عددان متوافقان بالانصاف بضرب نصف أحدهما في كامل الآخر
يحصل ما ذكره المصنف (قوله لان العول في اللغة الارتفاع الخ) وفي اصطلاح الفرضيين زيادة ما يبلغه مجموع
السهام المأخوذة من الأصل عند ازدحام الفروض عليه ومن لازمه دخول النقص على أهلها بحسب
حصة كل سهم ولم يقع العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وإنما وقع في
زمن عمر رضي الله عنه وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال أول من عال الفرائض عمر رضي
الله عنه لما اتت عليه الفرائض ودافع بعض بها بعضا وقال ما أدري أيكم قدم الله ولا أيكم أخر وكان امراً
ورعاً فقال ما أجده شيئاً أوسع لي من أن أقسم التركة عليكم بالحصص وأدخل على كل ذي حق ما أدخل عليه
من عول الفريضة اهـ وروى أن أول فريضة عالت في الاسلام زوج واختان فلما رفعت الى عمر رضي الله
عنه قال ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للاثرتين شيء فانه يروى على قول من أشار بالعول لغيره على
المشهور وقيل على رضي الله عنه وقيل زيد بن ثابت رضي الله عنه ظاهراً كما قال السبكي رحمه الله أنهم كانوا
تسكّموا في ذلك لاستشارة عمر رضي الله عنه إياهم وانفقوا على العول فلما انقضى عصر عمر رضي الله عنه
أظهر ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف في المباهلة فقبل له ما بالكم تقل هذا عمر فقال كان رجلاً مهاباً
فهتبه (قوله والى ثمانية) أي فتعول بمثل ثلثها في ثلاث صور الأولى ما ذكره المؤلف نصف وثلثان وسدس
والثانية نصفان وثلث وذكروا المؤلف أيضاً بقوله وكزوج وأم وأخت شقيقة أو لاب فزوج النصف وللأم
الثلث وللأخت النصف ومجموعها ثمانية وهذا هو مذهب الجمهور وعند ابن عباس رضي الله عنهما للزوج
النصف وللأم الثلث والباقي للأخت وعنه قول آخر هو ان للزوج النصف والباقي بين الأم والأخت وتلقب
هذه الصورة بالمباهلة لقول ابن عباس رضي الله عنهما ما ان شاور المنذر أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم
وأبنائنا وأبنائهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين والابن لما أخوذ من قولهم به الله أي لعنه وأبعده
من رحمة آدم من قولك أبهله إذا أهملته وأصل الابن ما ذكرتم استعمل في كل دعاء يجتهد فيه وإن لم يكن
النهان الثلاثة نصفان وسدسان كزوج وثلاث أخوات متفرقات (قوله وتلقب هذه الصورة بام الفروخ
الخ) أي لانها شبيهت ببنات وأحواله وقبل انهما لقب لكل عائلة الى عشرة (قوله وبالسبعة عشر به)

وبصير نصف الزوج في صورتين ريعاً وغنائاً بصير فرض الأم في الأولى غنائاً في الثانية ريعاً وتعول الى تسعة كزوج وأم وثلاث أخوات
متفرقات للزوج النصف وللشقيقة النصف ولكل واحدة من الثلاث الباقيات السدس وكزوج واختين لام واختين لابوين أو لاب وتلقب
هذه الصورة بالغراء لاشتراكها كالكوكب الاغراء الى عشرة كزوج وأم وأختين لام وأخت شقيقة وأخت لاب وكزوج وأم وأختين منها
واختين من غيرهما وتلقب هذه الصورة بام الفروخ بالخاء المعجمة لكثرة ما تفرخت بالعول والاثنا عشر تعول ثلاث مرات على توالي الافراد
الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر كبنتين وأم وزوجة وأم وأخت لام وأخت لغيرها والى خمسة
عشر كبنتين وزوج وأبوين وكزوج واختين لام واختين لغيرها والى سبعة عشر كزوج وأم ولديها وأختين لغيرها وكبنتين وثلاث
زوجات وأربع أخوات لام وثمان أخوات لابوين أو لاب وتلقب هذه الصورة بام الفروخ بالخاء المعجمة وبالسبعة
عشر به بفتح العين والاربعة والعشر وتوهو الأصل الثالث من الأصول العائلية قد تعول وتلقب بالسئلة الخجلة لقلة عولها وعولها مرة
واحدة فمنها الى سبعة عشر من كاربعة بنات لابوين أو أربع جدات وثلث زوجات وكزوج وبنتين وأبوين وتلقب هذه الصورة بالمنبرية

قال (والنصف والباقي أو النصفان أصلهما في حكمهم اثنتان والثلاثون ثلاثة يكون * والرابع من أربعة سنون * والثمن ان كان فن ثمانية فهذه هي الأصول الثلاثة لا يدخل العول عليها فاعلم * ثم اسلك التصحيح فيها تسلم) أقول لما فرغ من بيان القسم الاول من أصول المسائل وهي الأصول الثلاثة التي تعول شرع الآن في بيان القسم الثاني وهي الأربع التي لا تعول فكل مسألة فيها نصف وما بقى كزوج وعم أو نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أو لاب فاصلها اثنتان والصورتان الاخيرتان تلحقان بالنصفتين لان كلامهما فيها نصف ونصف وبالتجنتين لانهما لا تغاير لهما وكل مسألة فيها ثلث وما بقى كام وعم أو ثلثان وما بقى كبنيتين وعم أو ثلث وثلثان كاخنتين لام وأختين لاب فاصلها ثلاثة وكل مسألة فيها ربع وما بقى كزوج وابن أو ربع ونصف وما بقى كزوج وبن وعم فاصلها أربع وعم وكل مسألة فيها ثمن وما بقى كزوج وابن أو ثمن ونصف وما بقى كزوج وبن وعم (٣٢) فاصلها ثمانية بقوله من أربعة سنون السن هي الطريقة فهذه الأصول الأربع لا يدخلها

العول كما تقدم فاذا عرفت أصل المسئلة فاملك طريق التصحيح بعد ذلك تسلم من انطباع في القسمة فقد تصحح المسئلة من أصاها وقد تحتاج الى ضرب يأتي بيانه قال (وان تكن من أصلها تصح فترك تطويل الحساب ربح فاعطا كلا سهم من أصاها مكمل أو عائلان عولها) أقول اذا كانت المسئلة تصح من أصلها بان انقسم نصيب كل فريق على عدد رؤسهم كام وعين وكزوج وثلاثة بنين وكثلاث زوجات وأم وخمسة أعمام وكام الارامل فيقسم في القسمة على تأصياها ولا يحتاج الى تصحيح فلا تضرب بعض الرؤس في بعض والحاصل في أصل المسئلة ولا تنظر بين الرؤس والسهم لان هذا كانه تطويل في الحساب من غير فائدة فتركه ربح للراحة فاعط كل وارث سهمه من أصاها كاملان لم تكن المسئلة عائلة وعائلان

وتلقب أيضا بالدينارية الصغرى وأما الدينارية الكبرى فصورته زوجة وبنات وأم واثناعشر أخا وأختا والمتركة ستمائة دينار للبنتين أو بعامة لان لهما الثلثين وللأم مائة لان لها السدس وللزوجة خمسة وسبعون لان لها الثمن والباقي للاخوة خمسة وعشرون لكل أخ اثنان وللأخت دينار واحد وقد تراثت بعلى رضى الله عنه فقالت له أخى مات وترك ستمائة دينار فاعطوني دينار واحد من الكل فقال لعل أخاك ترك من الورثة كذا وكذا وعبد من ذكر فقالت نعم فقال لها حقك معك (قوله المنبرية) أى لان عليا رضى الله عنه سئل عنها وهو على المنبر يخطب قائلا الحمد لله الذى يحكم بالحق فاعطوا يحزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فسئل حيث تقول صارت من المرأة تسعوا بهذا فقلت الأصول الثلاثة العائلة لان المسائل نارة تكون عائلة ونارة تكون ناقصة ونارة تكون عادلة فاذا لم يدخلها العاصب بل قسمت على أصحاب الفررض فهي عادلة وان احتاجت للعاصب كما وفضل شئ بعد أصحاب الفررض فهي ناقصة وان تراحت الفررض وزادت فهي عائلة (قوله من أربعة سنون) السن بفتح السين والنون الاولى الطريق أى كون الربع من أربعة طريقة كورة عند الحساب في الخارج وهي ان تخرج الكسر المنفرد سهميه الا النصف فمخرجها ثمان فالربع سهميه الاربعه فهي مخرج السدس سهميه الستة فهي مخرجه وهكذا (قوله ثم اسلك التصحيح فيها تسلم) وفي بعض النسخ * ثم اسلك التصحيح فيها واقسم وهو سهمية أيضا أى اقسامهم بها بين الورثة على ما سياتى وقد تم الكلام على الأصول الثلاثة التي لا تعول وهي الاثنان وضعفها او ضعف ضعفها والثلاثة فكميل بذلك الأصول السبعة المتفق عليها وبقي أصلا مختلف فيها وهما الثمانية عشر والستة والثلاثون وهما أصلا على الراجح لا تصححان وقد تقدم الكلام عليهما (قوله وان تكن من أصلها تصح الخ) أى اذا كانت المسئلة تنقسم على من فيها من غير كسر فلا تضرب الرؤس في بعضها لان ذلك خطأ في الصناعة وترك ذلك ربح للراحة (قوله وكثلاث زوجات الخ) أى فهي منقسمة عليهم من أصلها وهي اثنا عشر للزوجات الربع وثلاثة لكل واحدة منهم سهم واحد وللأم الثلث أربعه منقسمة عليها والباقي خمسة أسهم للأعمام الخمسة لكل واحد منهم سهم (قوله وكام الارامل) وتقدم انها جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وثمان أخوات لابوين أو لاب وتقدم انها من اثني عشر وتعول الى سبعة عشر للجدتين اثنان لكل واحدة منهن سهم وللزوجة ثلاث لكل واحدة سهم وللأخوات للام أربع لكل واحدة سهم وللشقيقات ثمانية لكل واحدة منهن سهم فلا يحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض لانهم اقد انقسمت من أصلها على من فيها بغير كسر (قوله وان ترى السهام) أى الخطأ والنصيب (قوله بالوفق) أى بالنظر في الوفق

ان كانت عائلة ففي ثلاث زوجات وأم وخمسة أعمام أصلها اثنا عشر ومنها سهم وبها ثلاثة أسهم على ثلاث زوجات منقسمة لعلك عليهن لكل زوجة سهم وثلثها أربعه لأم والباقي خمسة منقسمة على الأعمام لكل عم سهم وفي المباهلة وهي زوج وأم وأخت لغيرها أصلها ستة وتعول الى ثمانية للام ثلث عائل وهو سهمان من ثمانية فهو في الحقيقة ربع ولكل من الزوج والأخت نصف عائل وهو ثلاثة أثمان وفي أم الارامل وهي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وثمان أخوات لابوين أو لاب أصلها اثنا عشر وتعول الى سبعة عشر للجدتين السدس عائل وهو سهمان من سبعة عشر لكل جدة سهم وللزوجة الربع عائل وهو ثلاثة أسهم من سبعة عشر لكل زوجة سهم وللأخوات للام الثلث عائل وهو أربعه لكل أخت سهم وللأخوات الباقيات الثلثان عائلان وهما ثمانية لكل منهن سهم فتعول الى سبعة عشر وعدة الورثة سبعة عشر وكانت التركة فيها سبعة عشر دينارا وثلث تلقب بالسبعة عشرية قال * (وان ترى السهام ليست تنقسم * على قوى الميراث فاتبع ما رسم * واطلب طريق الاختصار في العمل * بالوفق والضرب بينك والزل

واردد الى الوفاق الذي يوافق * واضربه في الاصل فأنت الحاذق * ان كان جنسا واحدا أو أكثر * فاحفظا ودع عنك الجدال والمارا
أقول اذا لم تنقسم سهام كل فريق من أصل المسئلة على عدد رؤس فريق من الورثة فسمه صيغة من غير كسر بأن انكسر نصيب فريق أو
أكثر عليه فاتبع ما رسم أي اتبع الاثر الذي رسمه العلماء واطلب طريق الاختصار في العمل بالوفاق وهو طلب الموافقة بين سهام كل فريق
وعدد رؤسهم وبين الرؤس بعضها مع بعض واضربه في أصل المسئلة واعمل بالوفاق والضرب لان كل مسئلة اذا مضرت رؤس فريقها بعضها
في بعض والحاصل في أصلها مع قسمها من الحاصل سواء كان فيها انكسار على كل الفرق أو على بعضها على جهة التباين أو التوافق أو لم يكن
فيها انكسار فان لم يكن فيها انكسار فتصع من أصلها ولا تحتاج الى ضرب كما عرفت وان كان فيها انكسار فقد لا تحتاج الى ضرب الرؤس في الرؤس
كما اذا خلف خمس جسدان وخمس اخوة لام وخمس أعمام أصلها ستة الجردات الخمس سهم (٣٣) يباين عددهن ولا اخوة الثلث سهمان

يباين عددهم والباقي ثلاثة
للأعمام يباين عددهم
والرؤس مماثلة فاضرب
عدد رؤس أحد الفرق
وهو خمسة في أصل المسئلة
وهو ستة فتصع من ثلاثين
ولو ضربت الرؤس بعضها
في بعض والحاصل في أصلها
لصحت من سبعة مائة وخمسين
واذا كانت المسئلة تصع في
عدد قليل فتصع معها من عدد
أكثر منه خطأ في الصناعة
الحسابية فاذا سلك الحاسب
طريق الاختصار بالوفاق
والضرب جانبه الخطأ وذلك
بأن تنظر ان وقع الكسر
على فريق واحد وكانت
السهم تباين رؤس الفرق
المنكسر عليه كام وخمس
أعمام فاضرب عدد رؤس
في أصل المسئلة ان لم تكن
عائلة أو في مبلغها بالعول
ان عالت يحصل المطلوب في
المثال اضرب عددا الأعمام
وهو خمسة في أصلها ثلاثة
تصع من خمسة عشر وفي

لذلك تجد بين الرؤس وسهامها موافقة وقوله والضرب أي للوفاق على الوجه الآتي فهو أخصر من ضرب
الكامل في الكامل وان كان معها أيضا لكن فيه طول ومنفعة بغير فائدة فتركه أولى (قوله فأنت الحاذق)
أي العارف المتقن المحكم يقال حذقته بالكسر أي عرفت ما تقنته ويقال حذق العمل بالفتح والكسر
حذقا وحذاقا وحذاقة أحكمه (قوله ودع عنك الجدال والمارا) عطف المراء على الجدال عطف تفسير
والجدال مقابلة الجدة بالجنة والمجادلة المناظرة والمخاصمة والمذموم الجدال لاجل المغالبة وأما الجدال لاطهار
الحق فهو محمود ان كان مبتغيا به وجه الله تعالى والمراء تقدم انه تفسير للجدال قال القرطبي في مختصر الصحاح
ما رويته أمار به مراء جادلته اه فعلم من هذا ان الجدال والمراء مترادفان فعطف أحدهما على الآخر من
عطف المترادفين وفي الحديث الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من ترك المراء وهو مبطل بني
له بيت في ربض الجنة ومن تركه وهو محق بني له بيت في وسطها ومن حسن خلقه بني له بيت في أعلاها ورواه أبو
داود والترمذي رحمهما الله عن أبي امامة رضي الله عنه وروى ابن الجنيته قال المنذري رحمه الله بفتح الراء
والباء الموحدة والاضاد المجمة ما حوالها اه وفي الجامع الكبير للجلال السيوطي رحمه الله تعالى من رواية
البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم ليباهي به العلماء أو
ليماري به السفهاء أولي صرف به وجوه الناس اليه فهو في النار (قوله وهو طلب الموافقة الخ) والحاصل
أن العلماء نظرون النظر الأول بين الرؤس والسهام وهو لا يكون الا بالتوافق والتباين فقط ولا يتأتى فيه
التداخل ولا التماثل لان المماثلة اذا وجدت بين الرؤس والسهام كانت منقسمة وأما التداخل فان كانت
الرؤس داخله في السهام فهي منقسمة أيضا وان كانت السهام داخله في الرؤس فالنظر بالموافقة أولى من
التداخل فلذلك كان النظر بين الرؤس والسهام بالتوافق والتباين فقط وهذا هو الذي كلام الناظم فيه
هذا وأما النظر الثاني فانه يكون بين الرؤس بعضها مع بعض وسيأتي في كلام الناظم انه يكون بالنسب
الاربع وسيأتي بيانها في كلام الناظم في قوله * وان ترى الكسر على أجناس * الخ
(قوله ولو ضربت الرؤس بعضها في بعض الخ) وبيان ذلك انك تضرب رؤس الجردات الخمس في رؤس
الاخوان الخمس يحصل من ذلك خمسة وعشرون ثم تضرب ما خرج من الضرب المذكور وهو خمسة
وعشرون في رؤس الأعمام الخمسة فيحصل من ذلك مائة وخمسة وعشرون وهذا يسمى جزء السهم فيضرب
في أصل المسئلة وهو ستة فيحصل سبعة مائة وخمسون وهو ما ذكره المؤلف وهذا تطويل لا فائدة فيه (قوله
تصع من خمسة عشر) هذا مثال لما عول فيه (قوله تصع من خمسة وثلاثين) هذا مثال لما فيه
العول الزوج نصف عائل وهو ثلاثين من سبعة مائة وخمسة وعشرون منقسمة عليه

(٥ - بقري)

زوج وثلاث أخوات لابوين أصلها ستة وتقول الى سبعة ثلاثة للزوج منقسمة عليهم وأربعة
للاخوان تباين عددهن فاضرب عددهن وهو ثلاثة في مبلغ أصلها بالعول وهو سبعة تصع من أحد وعشرين للزوج تسعة ولكل أخت
أربعة وان كانت السهام توافق رؤس الفريق فاردد الفريق الموافق الى وقعه واضربه في أصل المسئلة ان كان المنكسر عليه فريقا واحدا
يحصل المطلوب كام وستة أعمام أصلها ثلاثة للام سهم تصع ينقسم عليها ويفضل سهمان على ستة أعمام لا ينقسمان عليهم ويتوافقان عددهم
بالنصف فرد عدد رؤسهم الى نصفه ثلاثة واضربه في أصلها تصع من تسعة وفي زوج وعشرين اختا لأب أصلها ستة وتقول الى سبعة ثلاثة
للزوج سبعة تنقسم عليهم وأربعة للاخوان لا تنقسم عليهم ويتوافق عددهن بالربع فرد عددهن الى ربعه خمسة واضرب الخمسة في مبلغ
أصلها بالعول وهو سبعة تصع من خمسة وثلاثين وقوله أو أكثر أي حكمه مقه قال

(وان تر الكسر على أجناس * فأنه في الحكم عند الناس * تنحصر في أربعة أقسام * يعرفها الماهر في الأحكام * مماثل من بعده مناسب * وبعده موافق مصاحب * والرابع المبين المخالف * ينبك عن تفصيلهن العارف) أقول إذا وقع الكسر على أكثر من صنف واحد بأن انكسر على فريقين أو أكثر نصيبه وقوله * وان تر الكسر على أجناس * فانظر الفريق الذي تباينه سهامه تحفظه كاملا والفريق الذي توافقه سهامه ترده الى وفقه وتحفظ وفقه ثم تنظر في المحفوظين أو في محفوظ من المحفوظات فاحوالهما منحصرة في أربعة أقسام إما أن يكونا متماثلين وهما المتساويان الخمسة ونحوه وإما أن يكونا متناسبين وهو أن يكون أقلهما جزءا من أكثرهما أي ينسب الى الأكثر بالجزئية كنصفه (٢٤) وثلاثة وعشر ونصف وهذه تعبير العراقيين المتقدمين والمتأخرون يعبرون عنهما

بالتدخالين وإما أن يكونا متوافقين وهو أن يكون بينهما موافقة بجزء من أجزاء كالاربعة والستة فأنهما متوافقان بالنصف وإما أن يكونا متباينين وهو أن لا يكون بينهما موافقة بجزء من الأجزاء كالخمس والثمانية فإذا علمت ذلك فقد يكون الانكسار على فريقين فقط وقد يكون على ثلاث فرق وقد يكون على أربعة ولا يتجاوزها ولكل حالة حكم اقتصر المصنف على بيان ما إذا وقع الانكسار على فريقين فقط فقال

(نخذ من المماثلين واحدا ونخذ من المناسبين الزائدا واضرب جميع الوفاق في الموافق واسلك بذلك أنهمج الطرائق ونخذ جميع العدد المبين واضربه في الثاني ولا نداهن فذلك جزء السهم فاعلمه واحذر هديت ان تضل عنه واضربه في الاصل الذي

والاخوان العشرين الثلاث عاثلان وهما أربعة أسهم من سبعة مضمومة في جزء سهمها خمسة بعشرين لكل واحدة منهم سهم (قوله فأنه في الحكم عند الناس الخ) أي فالنسبة الواقعة بين المثبتين عند الفرض بين محصورة في أربعة أقسام وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين كما سيأتي في كلامه (قوله يعرفها الماهر في الأحكام) أي الخادق في الأحكام الفرضية والحسابية فأنها أصل كبير في الفرائض (قوله من بعده مناسب) أي بعده في الذكركر عدد مناسب أي بينه مناسبة أي مداخلته وقوله العرف أي العالم بالأعمال الحسابية (قوله على فريقين الخ) والحاصل ان الانكسار على فريقين وفريقين وثلاث فرق متفق عليه وإما على أربع فرق فعندنا كالحنفية والحنابلة خلافا لما لا يكتفى لان الجدات عندهم لا ينكسر عليهم فرضهن وذلك لان الانكسار على أربع فرق لا يكون الا في اثني عشر أو أربعة وعشرين ولا يرت عندهم الاجداتان فقط والسادس من هذين الاصلين الذي هو نصيبهما من قسم عليهم (قوله نخذ من المماثلين واحدا) أي اذا كان بينهما مماثلة الخمسة وخمسة مثلا (قوله ونخذ من المناسبين الخ) أي المتداخلين كاثنتين وأربعة أو خمسة وعشرة فيكون في الباقي كثير يضرب في أصل المسئلة (قوله واضرب جميع الوفاق في الموافق الخ) أي اذا كان بين الرؤس موافقة الخمسة عشر وثلاثة وثلاثين مثلا فيبينهما موافقة بالثلاث لان الخمسة عشر لها ثلث صحيح وهو خمسة وللثلاثة والثلثين ثلث صحيح وهو واحد عشر فيؤخذ ثلث أحدهما ويضرب في كامل الآخر وما تحصل يكون جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة (قوله أنهمج الطرائق) أي أوضحها فإن المنهاج هو الطريق الواضح (قوله ونخذ جميع العدد المبين الخ) أي بان تضرب كامل أحد المتباينين في كامل الآخر وما حصل هو جزء السهم فيضرب في المسئلة (قوله ولا نداهن) أي لا تصانع لان المداخنة هي المصانعة بمعنى الدارة (قوله فذلك) أي ما حصلته من النسب الاربع وهو أحد التماثلين وأكبر المتداخلين ومسطح وفق أحد المتوافقين في كامل الآخر ومسطح المتباينين هو جزء السهم الواحد من أصل المسئلة (قوله الذي تأصلا) أي لا يبدل أصالته (قوله واحد) أي اضبط لان الاحصاء هو الضبط (قوله فالقسم اذا صحح) أي لا خطأ فيه لانك قد صححت المسئلة بالقواعد الصحيحة وهي المذكورة في كلامه (قوله يعرفها الماهر) وهو الذي لا يقدر على الكلام أصلا أي كلام العرب وان أفصح بالعجمية والمراد بالفصح هو البليغ قال القرطبي فصيح بالضم فصاحة صار فصحا أي بليغا اه (قوله كام وخمسة اخوة لام وخمسة أعمام) هذا مثال لتباين الرؤس السهام مع تماثل الرؤس وقوله أو خمسة عشر مثال للتوافق في فريق والتباين في آخر مع تماثل الرؤس (قوله كام وعشرة اخوة لام وخمسة عشر عمما) هذا مثال للتوافق مع التماثل والمراد بقوله والتناسبان المتداخلان (قوله وتبعان من أربعة وعشرين) لكن الاولى مثال لتوافق الرؤس السهام في فريق وتباينه في آخر مع تدخل الرؤس فيهما والثانية مثال لتوافق الرؤس

تأصلا * وأحص ما انضم وما تحضلا وأقسمه فالقسم اذا صحح * يعرفه الاجم والفصح) أقول اذا كان الكسر السهام على فريقين فقط وحفظت عدد الفريق الذي يابته سهامه ووفق الفريق الذي وافقته سهامه فانظر في المحفوظين المثبتين فان كانا متماثلين نخذ أحدهما وان كانا متناسبين نخذ الزائد منهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر وان كانا متباينين فاضرب جميع أحدهما في جميع الآخر فالخاصل في كل حالة من الحالات الاربع هو جزء سهم المسئلة فاضربه في أصلها ان لم يكن عائلا وفي مبلعه بالعول ان كان عائلا يحصل التصحيح وهو العدد الذي يصح منه قسم المسئلة فاقسمه على الورثة كما سيبينه فالمحفوظات التماثل ثلاث كام وخمسة اخوة لام وخمسة أعمام أو خمسة عشر عمما و كام وعشرة اخوة لام وخمسة عشر عمما في الصور الثلاث ونصف من ثلاثين والتناسبان كام وأربعة اخوة لام وأربعة أعمام أو اثني عشر عمما و كام وأربعة أعمام أو أربعة وعشرين

(تنبيه) الجزء بضم الجيم مهموز الاخر ويجوز في الزاي السكون والضم والحذر بالحاء المهملة والذال المهملة الاحتراز والزاي بالزاي وآخره غين مججمة هو المثل والاحصاء الضبط والضم هنا الجمع والقسم بفتح القاف معـ يدقسم وبكسر القاف النصيب وكلامه محتملها والظاهر الفتح والاعجم الذي لا يفتح عن مقصوده ولا يبينه والفتح ضده وغالب ذلك حشو قال (فهذه من الحساب جل * يأتي على مثالهن العمل من غير تطويل ولا اعتساف * (٣٦) فاقنع بما بين فهو كاف) أقول الجمل بفتح الميم جمع جملة بسكونها أي فهذه جل من الحساب

مجردة عن المثل يأتي بها العمل على الصفة المطلوبة من غير تطويل في العبارة ولا ارتكاب غير طريق العمل والمثال الصفة التي نصف المراد والتطويل هنا ضد الاختصار والاعتساف بكسر الهمزة هو لاخذ على غير الطريق واقنع من القناعة وهي الرضا بالقسم والماضي قنع وزن فرح فهو قنع قانع وقنع وقنيع وبين مصه وم الاول مكسور والثاني مشدود مبني باسم بضم فاعله أي وضع والكافي المعنى عن غيره والبيتان كلاهما مشو وتطويل لا يحتاج اليهما (باب المناجات) * أقول هـ ذاباب نوع من تصحيح المسائل أي الذي قبله تصحيح بالنسبة إلى ميت واحد وهذا تصحيح بالنسبة إلى ميتين فصاعدا فلهاذا ذكره عقبه والمناجات في الاصطلاح ان يموت انسان فلم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر سميت مناسخة لان المسئلة الاولى انتسخت بالثانية أو لان المال ينتقل فيها من وارث الى وارث والنسخ في

في عدد الجذات الخمس يحصل عشرون تضربها في البينات السبع لتباين الرؤس يحصل مائة وأربعون فهي جزء السهم كذا كره المؤلف فلان وجات الثمن ثلاثة أسهم من أصل المسئلة بعولها وهو سبعة وعشرون مضروبة في مائة وأربعين بار بمائة وعشرين لكل واحدة منهن مائة وخمسة وللجذات الخمس السدس عائلا من الأصل المذكور أربع أسهم مضروبة في مائة وأربعين بخمسة مائة وستين لكل واحدة منهن مائة واثناعشر والبنات السبع الثلاث من الأصل المذكور ستة عشر سهما مضروبة في مائة وأربعين بالفين ومائتين وأربعين لكل واحدة منهن ثلثمائة وعشرون وللجذات السدس عائلا أربع أسهم مضروبة في مائة وأربعين بخمسة مائة وستين فإذا جمعت ما ذكره وجدته ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانين كما ذكر المؤلف (قوله من غير تطويل) أي في العمل بل باقتصار ولا اعتساف بكسر الهمزة أي ركوب خلاف الطريق بل هي على الطريق الجادة بين الفرضيين والحساب (قوله فاقنع الخ) أي ارض لانه من القناعة وهي الرضا باليسير من العطاء من قولهم قنع بالكسر قنوعا وقناعة اذا رضى والا حاديت في فضل القناعة كثيرة شهيرة فنهامار واه البهقي في الزهد عن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة كنز لا يفنى وفي النهاية لابن الأثير رحمه الله تعالى حديث عز من قنع وذيل من طمع اه وأما قنع بالفتح فعناه سأل وما أحسن ما قال بعضهم

العبد حران قنع * والحر عبدان قنع فاقنع ولا تقنع فها * شي يشين سوى الطمع فقوله العبد حران قنع بكسر النون بوزن فرح أي رضى وقوله والحر عبدان قنع بفتح النون بوزن ضرب أي سأل وقوله فاقنع فعل أمر وهو بفتح النون بوزن افرح وقوله ولا تقنع فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو بكسر النون بوزن تضرب أي لا تسأل غيرنا لقل وسبيلك لانه القادر على الاعطاء والمنع فاذا أعطاك لم يقدر أحد على المنع واذا منع لم يقدر أحد على الاعطاء فهو المعطى المانع قد سأل الله تعالى أن يمنحنا سعادة الدارين من فضله وكرمه وقوله فهاشي يشين سوى الطمع الشين هو الشئ المستكره المستقبح أي لم يكن هذا أقبح من الطمع فهو بذل صاحبه أعاذنا الله منه * (قائدة) في معرفة قسمة القيراط وهي ان تضرب نصيب كل وارث من التصحيح في خرج القيراط وهو أربع وعشرون وتقسم الحاصل على التصحيح يخرج بذلك الوارث ومثال ذلك لتوضيح القاعدة زوج وأم وأخت شقيقة وأولاد وبنتي هذه الصورة بالمباهلة كما تقدم فاصل المسئلة ستة وتعول الثمانية فان أردت قسمتها على مخرج القيراط فاضرب للزوج ثلاثة في أربعة وعشرين يخرج القيراط يحصل اثنان وسبعون فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة فللزوج تسعة قراريط وللأخت كذلك لان لها ثلاثة كل زوج واضرب للام اثنتين في أربعة وعشرين يحصل ثمانية وأربعون فاقسمها على الثمانية يخرج لها تسعة قراريط فاذا جمعت ذلك وجدته أربع وعشرين وعلى هذا فقس (قوله باب المناجات) ولما أنهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة إلى واحد شرع في تصحيحها بالنسبة إلى اثنين فأكثر وسميت مناسخة لانها من النسخ وهو لغة لازلة والنقل يقال نسخت الشمس الظل أي ازالته ونسخت الكتاب أي نقلته وشرع في حكم شرعي بآيات أخرى وما ذكره المؤلف هو اصطلاح الفرضيين وفيه مناسخة لان المعنى ازالة أو تغيير ما صحت منه الاولى بغير الثانية أو بالمصحح الثاني (قوله هديت) هذه جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله لان العامل في ذلك والمعمول وفق وهديت معترضة بينهما والهداية هي الدلالة مطلقا وقيل على الخير

اللغة الازالة أو النقل ومنه نسخت الكتاب اذا نقلت ما فيه قال (وان عت آخر قبل القسمه) فصح الحساب واعرف سهمه فقط واجه بمجل له مسئلة أخرى كما * قد بين التفصيل فيما قدما وان تكن ليست علمها تنقسم * فارجع الى الوفق بهذا قد حكم وانظر فان وافقت السهاما * فخذ هديت وفقها تاما واضربه أو جعها في السابقة * ان لم يكن بينهما موافقة وكل سهم في جميع الثانية * بضرب أولى وفقها لانيه وأسهم الأخرى في السهام * تضرب أولى وفقها تاما

فهذه طريقة المناصفة * فارق بها رتبة فضل شائخه) أقول إذا مات إنسان ثم مات آخر من ورثة الأول قبل قسمة تركته ففصح مسألة الميت الأول وأعرف سهام الميت الثاني منها وأعمل له مسألة أخرى بان تصح مسئلته وتقسيمها كما تقدم ثم أقسم سهام هذا الميت الثاني من مسئلة الأول على مسئلته هو فان انقسمت فواضح لان الاحتياج الى عمل مثله ماتت امرأة عن زوج وأم وعم ثم مات الزوج عن ثلاثة بنين أو أبوين فمسألة الميت الأول تصح من أصلها ستة لأزواج ثلاثة وللام سهامين وهم ومسألة الثاني وهو الزوج في صورتين تصح من ثمة وسهامه من الأولى ثلاثة متقسمة على مسئلته تصح المناصفة كلها من ستة وهذا امراده بقوله كما قد بين التفصيل فيما قد ما وان لم تنقسم ام الثاني على مسئلته فارجع الى الوقف بان تنظر هل بين سهام الثاني ومسئلته موافقة أو مباينة فان وافقت سهامه مسئلته فخذ وفق مسئلته واضربه في المسألة السابقة وهي مسألة الميت الأول وان لم يكن بين سهام الميت الثاني وبين مسئلته موافقة بان تبيننا فاضرب مسئلته جميعها في السابقة يحصل في الحالين تصح المناصفة بمثاله والمسألة الأولى بحالها مات الزوج عن ستة بنين أو عن أم وأخوين لام وأخ لاب فمسئلته في صورتين تصح من أصلها ستة وسهامه من الأولى ثلاثة لا تنقسم على مسئلته (٣٧) بل توافقه بالثلث فاضرب ثلث مسئلته وهو سهامان في مسألة

الأول وهي ستة تصح المناصفة من اثني عشر للام من الأولى أربعة ولعمها سهامان ولورثة الزوج ستون مات الزوج فيها عن عشرة بنين أو عن بنت وخمسة أخوة لأبوين أو لاب صحت مسئلته فيها من عشرة لكل ابن سهم وللبنت خمسة ولكل أخ سهم وسهامه أي الزوج من الأولى ثلاثة تبين العشرة فاضرب العشرة جميعها في الأولى تصح المناصفة من ستين ام الأولى منها عشرة ولا معها عشرون ولورثة الزوج ثلاثون فاذا أردت ان تقسم المناصفة فاضرب سهام كل وارث من المسألة الأولى في جميع المسألة الثانية عند مباينتها لسهام صاحبها وفق الثانية عند موافقتها واضرب

فقط فيكون المراد بها التوفيق والعصمة وهو الراد هنا وقوله علانية أي جهرا (قوله رتبة فضل شائخه) أي مرتبة عالية قال القرطبي في مختصر الصحاح شمع الرجل شموحا أي ارتفع بانه تكبرا والافتخار ترفع كبرا وأنوف شمع وجبال شوانخ (قوله فاذا أردت ان تقسم المناصفة) أي بان تقول من له شيء من الأولى أخذه مضر وباني كل الثانية عند التباين أو في وقفها عند التوافق ومن له شيء من الثانية أخذه مضر وباني كل سهام مورثة من الأولى عند التباين أو في وقفها عند التوافق (قوله ولم يذ كر سوى ما إذا مات ميتان فقط الخ) وإذا أردت معرفة ما إذا مات أكثر من ميتين فصح المسألة الأولى وأعرف سهام الميت الثاني منها وأعمل للمسألة الثانية أخرى وانظر هل بينهما أي بين سهام الثاني منها ومسئلته موافقة أو مباينة ثم اضرب وفق مسئلته في كامل الأخرى بان تصحها وتقسيمها كما تقدم ثم أقسم سهام هذا الميت الثاني من المسألة الأولى على مسئلته هو فان انقسمت فواضح لان الاحتياج الى عمل وان لم تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته فارجع الى الوقف أو جميع مسئلته في جميع الأولى عند التباين يحصل تصح المناصفة ثم نجعل ما صحت منه المسلمتان أولى بالنسبة الى الميت الثالث وتنظر بين سهامه وبين مسئلته كما صنعت في الأولين ثم في الرابعة كذلك ومثال ذلك ماتت امرأة عن زوجها وأمه وعمها ثم مات الزوج عن خمسة بنين فالمسألة الأولى من ستة للزوج النصف الثلاثة وللام الثلث سهام ولعمها ما بقي وهو سهم واحد فثلاثة الزوج لا تنقسم على مسئلته لان مسئلته من خمسة عدد رؤس بنيه فينبغي ما تبين فاضرب المسألة الأولى ستة في الثانية وهي خمسة بحصول ثلاثون فاجعل ذلك أولى بالنسبة للاثالث ثم ماتت الام عن أربعة أخوة لاب فخذ سهام الام من الأولى اعتبارا بالتصحيح عشرة وأمرضاها على مسئلتها وهي أربعة تجدد بين ماموافقة بالنصف فاضرب نصف الاربعه اثنان في الثلاثين يحصل ستون ومنها تصح ثم ماتت الام عن عشرة بنين فخذ سهامهم عشرة واقسمها على مسئلته لكل واحد سهم فتصح المناصفة الجامعة للمسائل الاربع كلها من ستين فاقسمها كما علمت فلورثة الزوج ثلاثون لكل واحد منهم ستة ولورثة الام عشرون لكل واحد منهم خمسة ولورثة الام عشرة لكل واحد منهم سهم واحد ولك طريق أخرى في العمل بان تقسم مسألة الأولى وهي ستة على المسائل الاربع فالزوج منها ثلاثة على مسئلته وهي خمسة تبينها فثبت الخمسة وللام منها اثنان على مسئلتها وهي أربعة توافقه بالنصف فرد الاربعه الى نصفها اثنين وأثبتها ولعمها منها واحد على مسئلته وهي عشرة تبينها فثبت العشرة فصارت الميتات خمسة واثنين وعشرة فجزء سهامها

سهام كل وارث من الثانية في جميع سهام مورثه عند التباين وفي وقفها عند التوافق في صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن ستة بنين تقدم انهم تصح من اثني عشر موافقة مسألة الثاني سهامه بالثلث للام الميتة الأولى من مسئلتها سهامان في وفق الثانية وهو سهامان فلها أربعة ولعمها سهم من السهمين يحصل له سهامان ولكل من أولاد الزوج من الثانية تسهم في ثلث سهام مورثه وهو سهم يحصل له سهم وفي صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن بنت وخمسة أخوة تقدم انهم تصح من ستين لمباينة سهام الثاني مسئلته فاضرب لام الأولى سهمين في عشرة جميع الثانية يحصل لها عشرون ولعمها سهام في العشرة فله عشرة واضرب لبنت الميت الثاني خمسة من مسئلته في سهامه الثلاثة فلها خمسة عشر واضرب لكل من أخوته سهام في الثلاثة فله ثلاثة أسهم وقس على ذلك وقد اختصر المصنف رحمه الله تعالى ولم يذ كر سوى ما إذا مات ميتان فقط لاجل التسهيل على المبتدئ ولم يذ كر كيفية قسمة التركات وهي الثمرة المقصودة بالذات فحسن نذ كرها وذلك ان التركة اذا كانت من الامور المعدودة المتساوية قد رافقة كالدرهم والدينار .

ففيها طرف منها أن تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسيم الحاصل على المسئلة يحصل نصيبه من التركة كما لو مات عن أم وزوجة وهم
 وثلث مائة دينار فالمسئلة من اثني عشر للزوجة ثلثة وللأم أربعة وللعم خمسة فاضرب الزوجة ثلثة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة
 يخرج لها خمسة وعشرون دينارا واضرب للأم أربعة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها ثلثة وثلاثون وثلث واضرب للعم خمسة
 في المائة واقسم الحاصل على المسئلة (٣٨) يخرج له أحد وأربعون وثلثان ومنها أن تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في

كل وارث يحصل نصيبه في
 المثال اقسم المائة على المسئلة
 وهي اثنا عشر يخرج ثمانية
 وثلث اضربها في ثلثة
 الزوجة وأربعة للأم وخمسة
 للعم يحصل لكل واحد
 مائة وثلثان ومنها أن تنسب
 سهام كل وارث من المسئلة
 اليها وتأخذ من التركة
 بثلثة النسبة فالأخذ حصته
 فنسبة ثلثة الزوجة إلى
 المسئلة ربعها فله ربع
 المائة وهو خمسة وعشرون
 ونسبة أربعة الأم إلى المسئلة
 ثلث فله ثلث المائة وهو
 ثلاثة وثلاثون وثلث ونسبة
 خمسة العم ربع وسدس فله
 ربع المائة خمسة وعشرون
 وسدسها ستة عشر وثلثان
 وهذا الوجه يعمل به في
 التركة المعدودة وغيرها
 سواء كانت أحراراً أو مملوكات
 أو منفصلة منسوبة القيمة
 أو مختلفتها

(باب ميراث الخنثى المشكل)
 أقول كان ينبغي أن يضع
 الترجمة أن يقول باب ميراث
 الخنثى المشكل والمفقود
 والحل فإن الناطم ذكرهما
 أيضاً أو يفرد كل مسألة من
 المسائل إلى الـ ثلاث باب
 والخنثى المشكل قسمان
 قسم له آلة الرجال وآلة

عشرة للزوجة في أصلها ستة تصع من ستين للزوج من ستة ثلثة في العشرة فله ثلاثون فاقسمها بين
 بنيه الخمسة وللأم اثنتان من ستة فاضربهما في العشرة فلهما عشرون فاقسمها بين أخواتها لاربعة وللعم واحد
 من ستة في العشرة فله عشرة فاقسمها بين بنيه فحصل لكل واحد من ورثة الزوج والأم والعم ما قدمناه (قوله
 كيفية قسمة التركة الخ) اعلم أن القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا المال واقتسموه وهي
 مؤنثة وانما ذكر ضميرها في قوله تعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه
 لانها في معنى الميراث والمال نقل ذلك ابن الهائم عن الجوهري رحمه الله تعالى والقسمة في الاصطلاح حل
 المقسوم إلى أجزاء متساوية عدتها كعدة آحاد المقسوم عليه أو معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه
 والتركة جمع تركة وهي ما ورثه قرابة الميت وتقدم ضبطها بالغونجي في أول هذا الكتاب وانما جمعها وان
 كانت اسم جنس لاختلاف أنواعها وهذا الباب عظيم الجدوى كثير النفع قال ابن الهائم قال الامام في
 النهاية ولو لم تكن التركة الفرائض ونسبتها لم يكن ذلك بعيداً (قوله ففيها طرق الخ) وبعضهم يعبر عنها بالوجه
 وهي خمسة ذكر منها ثلثة الأولى اضرب ثم اقسم وأشار إليها بقوله ومنها أن تضرب سهام كل وارث من
 المسئلة في التركة وتقسيم الخ والثانية اقسم ثم اضرب وأشار إليها بقوله ومنها أن تقسم التركة على المسئلة
 وتضرب الخارج في سهام كل وارث الخ والثالثة النسبة وأشار إليها بقوله ومنها أن تنسب سهام كل وارث
 من المسئلة إليها الخ وبقي طريقاً لم يتعرض لهما المؤلف وهما أن تقسم ما صحت منه المسئلة على التركة
 واقسم سهام كل وارث من التمتع على الخارج من تلك القسمة في المثال المتقدم اقسم اثني عشر على
 المائة بان تنسبها اليها يخرج عشر وخمس عشر فاقسم على العشر وخمس العشر الخارج سهام الزوجة الثلاثة
 وسهام الأم الأربعة وسهام العم الخمسة بمعلوم في القسمة على الكسر يحصل لكل ما ذكرنا وان تقسم
 ما صحت منه المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك القسمة يحصل نصيب ذلك
 الوارث الذي قسمت به المسئلة على نصيبه في المثال المذكور اقسم اثني عشر على سهام الزوجات وهي
 ثلاثة يخرج أربعة اقسم عليها المائة يحصل لها ما ذكر واقسم اثني عشر على سهام الأم وهي الأربعة يخرج
 ثلاثة اقسم عليها المائة يحصل لها ما ذكر واقسم اثني عشر على سهام العم وهي خمسة يخرج اثنان وخمسان
 اقسم المائة عليها يحصل له ما ذكر (قوله باب الخنثى المشكل الخ) أنجبته مؤخرًا عن ميراث الذكور
 والانات المحققين لتوقف معرفته بمرأته على معرفته بمرأته وهو بالنسبة المثلثة مأخوذ من الاختلاف وهو
 التثني والتكسر أو من قولهم خنث الطعام إذا تشبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره
 وسمي بذلك لاشتراك السهين فيهما والله لا تأنيث فهو غير منصرف والضمائر العائدة عليه يوثق بها مذكورة
 وان انضمت اثنتان لأن مدلوله شخص صفة كذا وكذا (قوله آلة الرجال) أي من الذكور والبيضتين وآلة
 النساء ومسئلة الخنثى من شذوذات المسائل الخارجة عن الأصول والقواعد وهل يوجد في غير آدميين
 قال النووي في تهذيب الاسماء والآفات قال صاحب التبيين يقال ليس من الحيوانات خنثى إلا في الآدميين
 والابل قال قلت ويكون في البقرة فجاءني جماعة قالوا ان عندهم بقرة ليس لها فرج الاثني ولا ذكر الثور
 وانما لها خرقة عند مخرج البول وسألوني عن جوار النخبة بها فقلت تجزئ لانها ذكر أو أنثى
 وكلاهما يجزئ لانه ليس فيهما ينقص اللحم وأفتيتهم بذلك (قوله ولا يتصور أن يكون المشكل زوجاً الخ)

النساء جميعاً وقسم له ثقبه يخرج منها البول لا تشبه آلة من الآلاتين وهذا الثاني مشكل لا يتضح مادام صبيها فاذ بلغ
 أمكن انضاجه والاول ندينه فضع وان كان صبياً ولا شكالهما رانضاجهما علامات من البول والشهوة وغيرهما يحصل ذلك وبسطه
 كتب الفقه والغرض هنا كفة ميراث المشكل وارث من مع من الورثة حال اشكاله ولا يتصور أن يكون المشكل زوجاً ولا زوجة لعدم
 مناسكته ولا أباً ولا جدّاً ولا أمّاً ولا جدة لانه لو كان واحداً ما ذكر لكان واضعاً والغرض انه مشكل وأما الواضع فحكمه واضح مما سبق قال

(وأن يكن في مستحق المال خمس من بين الأشكال فانقسم على الأقل والبقين **مخفاً** بالقسمتين) أقول إذا مات إنسان وخلفنا ورثة فهم خنتى مشكل بين الأشكال أى ظاهر الأشكال فيعامل هو ومن معه من الورثة بالأضرب من ذكورة الخنتى وأنوثة فيعطى كل واحد الأقل المتيقن عملاً باليقين ويوقف الباقي الى اتضاح حال المشكل فيعمل بحسبه أو الى أن يصطلموا فلو مات عن ابن وولد خنتى مشكل فيتقدر ذكورة الخنتى يكون المال بينهما وبين الابن بالسوية لكل واحد منهما نصف المال ويتقدر (٣٩) أنوثة يكون للخنتى الثلث وللابن الثلثان فيقدر الخنتى أنثى في حق

أى فهو منحصر في أربع جهات البنوة والاختوة والعمومة والولاء (قوله مخفاً) جواباً لاسم وهو قوله فانقسم وقوله بالقسمتين والتبيين أى الإيضاح (قوله إذا مات إنسان) عبر به لانه يعلم المذكور والانتى على إحدى اللغات والخنتى لا يتخلو عنها (قوله أو الى أن يصطلموا) أى يتساوا أو تفاضل ولا بد من جريان التواهب ويغتر الجهل هنا للأضرب ذكورة (قوله فيتقدر ذكورة الخنتى الخ) أشار الى أن الطريق على مذهبنا في حساب مسائل الخنتى أن تعبر المسألة بتقدير ذكورة فقط ويتقدر بأنوثة فقط ثم تنظر بين المسئلتين بالنسب الأربع ونحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسئلتين بالتقديرين فما كان فهو الجامعة فانقسمها على كل من الخنتى وبقية الورثة وانظر أقل النصيبين لكل منهم فادفعه له ويوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح ففي المثال الذى ذكره المؤلف بتقدير ذكورة الخنتى تكون المسألة من اثنين لكل واحد منهما واحد ويتقدر بأنوثة تكون المسألة من ثلاثة وبين الثلاثة والاثنين ثمانين فتضرب أحد الأصلين فى الآخر فاصل الجامعة ستة فان قسمتها على مسألة الذكورة كان لكل ثلاثون وقسمتها على مسألة الأنوثة كان للخنتى اثنان وللذكر المحقق أربعة فالأضرب فى حق الخنتى أنوثة فيعطى سهمين والأضرب فى حق الابن ذكورة الخنتى فيعطى ثلاثة ويبقى السدس واحد فيوقف فان اتضح بالذكورة أخذه وان اتضح بالأنوثة أخذه الابن الواضح فان لم يتضح يوقف الى أن يصطلموا أما كيفية العمل على مذهب الإمام مالك ففي المثال المتقدم تضرب الستة الجامعة بين المسئلتين فى اثنين حالى الخنتى فيحصل اثناعشر للخنتى بتقدير الذكورة ستة وبتقدير الأنوثة أربعة ومجموع الحصتين عشرة فيعطى نصفها خمسة فهى له وللواضح بتقدير ذكورة الخنتى سبعة وبتقدير الأنوثة ثمانية ومجموع الحصتين أربعة عشر فيعطى نصفها خمسة وعشرون فتضرب الستة فيحصل اثنى عشر فلا يوقف شئ لأن القاعدة عندهم أن للخنتى نصف حصص الذكور والانثى وأما عند الحنفية فللخنتى الثلث وللواضح الثلثان فيعامل بالأضرب فى حق نفسه فقط وأما عند الحنابلة فعندهم أنه إذا لم يرج اتضاحه فكالمالكية وإن رجع اتضاحه فكالمشافعية (قوله والجامعة لهما مائة وأربعون بعون الخ) لأن ثالث ثمن الثمانية والأربعين اثنين وثلاث ثمن الاثنين وسبعين ثلاثة فاذا ضربت أحدهما فى كامل الآخر حصل ما ذكره المؤلف فاذا قسمت هذه الجامعة على مسألة الذكورة حصل لكل واحد من الثمانية والأربعين ثلاثة ففى جزء السهم فى مسألة الذكورة وان قسمتها على مسألة الأنوثة حصل لكل واحد من الاثنين والسبعين اثنان فهما جزء السهم فى مسألة الأنوثة (قوله لاروجة ثمانية عشر) أى مطلقاً لان لهما من مسألة الذكورة ستة مضروبة فى ثلاثة فلهما ما ذكرناه ولهما من مسألة الأنوثة تسعة مضروبة فى اثنين فلهما ما ذكرناه يختلف نصيبها ذكورة ولا بأنوثة (قوله وللأم أربعة وعشرون) أى على التقديرين لان لهما فى مسألة الذكورة ثمانية فى ثلاثة ولهما فى مسألة الأنوثة ثمانية عشر فى اثنين بأربعة وعشرين فيها فلم يختلف نصيبها فى التقديرين (قوله وللخنتى بتقدير أنوثة أربعة وثلاثون) لان الأضرب فى حقها أنوثة فله ما ذكرناه من الواحد والخسين الباقية بعد الفروض من مسألة الأنوثة سبعة عشر مضروبة فى اثنين بما ذكر (قوله وللابن أحد وخمسون بتقدير ذكورة الخنتى) أى لان له من مسألة الذكورة سبعة عشر مضروبة فى ثلاثة بما ذكر (قوله والوقوف بينهما سبعة عشر) أى فان اتضح بالذكورة فهو له وان اتضح بالأنوثة فهو للواضح فان

نفسه فبأخذ الثلث فقط وبقدر ذكر فى حق الابن فبأخذ الابن النصف لانه متيقن به ويوقف السدس الباقي بينهما ما حتى يتضح حال المشكل أو يصطلموا وعلم من مفهوم كلامه انه لو لم يختلف نصيب الخنتى أو لم يختلف نصيب غيره ممن معه من الورثة يعطى نصيبه كاملاً لانه الأقل فلو خلاف أخاه فبقاؤا ولداً مخنتى مشكلاً كان له السدس فرضاً لانه لا يختلف بذكورة وأنوثة وللشقيق الباقي ولو خلف بنتاً ولداً مخنتى مشكلاً فلهما النصف فرضاً وللخنتى الباقي تعصياً لانه اما عصبه بنفسه أو عصبه مع غيره ولو خلاف زوجة وأما ولداً مخنتى مشكلاً وابناً للزوج والتمن واللام السدس لان فرضهما لا يختلف بذكورة الخنتى ولا بأنوثة وللخنتى ثلث الباقي وللابن نصف الباقي ويوقف سدس الباقي بينهما فمسألة ذكورة تصح من ثمانية وأربعين ومسألة أنوثة تصح من اثنين

وسبعين والجامعة لهما مائة وأربعون بعون لتوافقهما ثلث الثمن لاروجة ثمانية عشر وللأم أربعة وعشرون وللخنتى بتقدير أنوثة أربعة وثلاثون وللابن أحد وخمسون بتقدير ذكورة الخنتى والوقوف بينهما سبعة عشر وفهم من كلام الناظم أيضاً انه لو كان الخنتى أو غيره من الورثة يرث بتقدير ولا يرث بتقدير آخر لم يعط شيئاً لان الأقل هو لاثنى فلو ترك ولداً مخنتى مشكلاً وعصا فبتقدير ذكورة له الكل ولاثنى للمم وبتقدير أنوثة له النصف فرضاً والباقي للمم فيقدر ذكر فى حق المم وأنثى فى حق نفسه فيعطى الخنتى النصف ويوقف النصف الآخر بينهما وبين المم ولو خلفت زوجاً ولداً مخنتى مشكلاً وعصا للزوج النصف والباقي للخنتى بتقدير ذكورة وللاثنى له بتقدير

أنوته لان بنت الاخ ساقطة فيكون (٤٠) الباقي للم فلا يعطى الخنثى ولا الم شيأ ووقف النصف الباقي بينهما ان ظهر الخنثى ذكرأأخذ

أو أنثى أخذ الم قال

(واحكم على المفقود حكم

الخنثى

ان ذكر ا كان أو هو أنثى)

أقول اذا مات انسان وبعض

ورثته مفقود بان غاب عن

وطنه أو اسر وطا الغيبة

وجهل حاله فلا يدري أحى

هو أم ميت فاحكم على هذا

المفقود بالحكم الذي حكمت

به على الخنثى وهو ان تقسم

المال بين الحاضر من على

الاقل المتيقن وذلك بان

تقدر حياته وتنظر فيها

وتقدر موته وتنظر فيه فن

اختلف نصيبه بموت المفقود

أو حياته اعطاه أقل النصيبين

ومن لا يختلف نصيبه بهما

في الحال كاملا ومن يرث

بتقدردون تقدربلا يعطى

شيأ ولا يعطى لورثة المفقود

شيأ لاحتمال حياته عملا

بالبقين في السك ووقف

الباقي الى أن يظهر حاله أو

يحكم قاض بموته اجتهدا

مثاله مات وخلف ابنين

أحدهما مفقود فلا ين

الحاضر النصف لاحتمال

حياة المفقود ووقف

النصف الآخر ولو خلفت

زوجا وأما أخوين لاوين

أولاب أولام أحدهما

مفقود فلازوج النصف

كاملا ولاخ الحاضر

السدس سواء كان شقيقا

أولاب أولام اعدم اختلاف

نصيب الزوج ونصيب الاخ

وللام السدس لاحتمال

حياة المفقود ووقف

السدس الباقي فان ظهر المفقود حيا فهو له أو ميتا فهو للام قال (وهكذا حكم ذول الجمل فان على اليقين والاقل)

لم يحصل انضاح فيه طالما كما تقدم هذا مذهبنا وأما عند الامام مالك فيدفع له نصف الحصتين كما تقدم وبيان ذلك أن تضرب المائة والاربعة والاربعة في حالي الخنثى يحصل مائتان وثمانية وثمانون ومن له شيء من نصيب المستثنين أخذ مضر وباقي اثنين فلزوج ثمانية عشر في اثنين بستة وثلاثين وللأم اربعة وعشرون في اثنين ثمانية وأربعين وللخنثى بتقدرد كورته أحد وخمسون مضر وبه في اثنين بمائتين واثنين وله بتقدرب أنوته اربعة وثلاثون مضر وبه في اثنين ثمانية وستين فمجموع الحصتين مائة وسبعون فيعطى نصفها خمسة وثمانين وللواضع في مسألة الذكورة أحد وخمسون وله في مسألة الأنوثة ثمانية وستون فيضرب كل منهما في اثنين فيحصل مائتان وثمانية وثلاثون فيعطى نصفها مائة وتسعة عشر فاذا جمعت ما حصل للخنثى وهو خمسة وثمانون وما حصل للواضع وهو مائة وتسعة عشر وجدته مائتين وأربعة وهذا هو الباقي بعد أصحاب الفروض من أصل مائتين وثمانية وثمانين فلا يوقف شيء وأما على مذهب الامام أبي حنيفة والامام أحمد فقد علمته مما تقدم فلا تطيل بذكره (قوله واحكم على المفقود الخ) أي حكمه في المعاملة بالاضر ومن تقدرب حياته أو موته الى أن يظهر حاله من موت أو حياة والمراد به من غاب عن وطنه غيبة وخفي خبره ولا تعرف حياته ولا موته في تلك الغيبة (قوله فن اختلف نصيبه بموت المفقود الخ) مثال جامع ان يختلف نصيبه ومن لا يختلف ومن يرث باحد التقديرين مانر جل عن زوجة وأم وأخ لاب حضور وأخ شقيق مفقود فللزوج والربع في الحالين وللأم السدس لانه أقل الحالين ولا شيء للاخ للاب لان الاضر في حق الام والاخ للاب حياة الشقيق فتد الام الى السدس ويحجب الاخ للاب حرمانا بوقوف الباقي حتى يظهر الحال فهي على التقديرين من اثني عشر للزوج ثلاثة لان نصيبه لا يختلف وللأم سهمان لاحتمال حياة الشقيق ووقوف الباقي فان ظهر الشقيق حيا أخذ مضر ومع الام حقه أو ظهر ميتا كمل للام ثلثها فتمت على سهمين من الموقوف والباقي خمسة للاخ للاب فن لا يختلف نصيبه في الزوجة ومن يختلف هي الام ومن يرث باحد التقديرين ولا يرث بالآخر هو الاخ للاب (قوله أو يحكم قاض بموته الخ) واذا وقع ونزل وحكم فينزل وقت حكمه منزلة موته فيرث من كان موجودا وقت الحكم دون غيره فن مان من ورثته قبل الحكم ولو لم يخطأ لم يرث شيأ أو حدث بعد الحكم ن والمانع عنه بعق أو اسلام ولو لم يخطأ لم يرث شيأ أيضا قال السبكي وهذا كله اذا أطلق القاضى الحكم أما اذا مضت مدة زائدة على ما يغلب على الظن انه لا يعيش فوقعها فلو حكم القاضى بموته من مضى تلك المدة السابقة على حكمه بمن معلوم فينبغي أن يصح ويعطى ان كان وارثه في ذلك الوقت وان كان سابقا على الحكم ولعل هذا مراد الاصحاب وان لم يصرحوا به ومرادهم بوقت الحكم الوقت الذي حكم الحاكم ان المفقود ميت فيه اه (تنبيه) * مات قدم فيما اذا كان المفقود وارثا فان كان مورثا فحكمه ان يوقف ماله جميعه الى ثبوت موته ببينة أو يحكم القاضى بموته اجتهدا عند مضى مدة لا يعيش مثله اليها في غالب العادة والمشهور وعند ما لا تقدر تلك المدة بل المعتد بغلبة الظن باجتهاد القاضى وهذا هو المشهور عند مالك وأبي حنيفة رحمه الله وقيل تقدر بسبعين وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب وقيل بخمسين وسبعين وبه أفق ابن عتاب من المالكية قالوا وبه القضاء وقيل بثمانين ونقل عن مالك أيضا وفي رواية عن أبي حنيفة أنها تقدر بثمانين وفي رواية عنه أيضا تقدر بمائة وعشرين ومهما قيل به من المدة فن ولادته لامن فقده ووفر في الامام أحمد رحمه الله بين من يرجع رجوعه بان كان الغالب على سفره السلامة كما اذا سافر لقجارة أو زهرة فيوقف ماله وينظر به تمام تسعين وان كان لا يرجع رجوعه بان كان الغالب على سفره الهلاك كما اذا كان في سفينة فانكسرت أو قاتلوا أعدوا ولم يعلم من هلك من نجا أو خرج من بين أهله ففقدها فامضي أربع سنين قسم ماله بين ورثته من حيث ذوال الله أعلم (قوله وهكذا حكم ذوات الجمل الخ) اعلم ان الوقف عن صرف الميراث في الحال أسبابا منها الشك الحاصل في سبب الجمل فانه شك في الوجود والذكورة والعدد جميعه بخلاف الخنثى والمفقود فانه في الخنثى والشك في الذكورة فقط وفي المفقود الشك في الوجود فقط فلذلك قدمهما على الجمل والمراد بالجمل الذي يرث هو جمل لو كان منفصلا عند موت القريب لورث منه اماما ملقا كالجمل من الميت أو على تقدير

أقول وهكذا حكم صاحبات الجمل وهن النساء الحوامل فان جملهن حكمه حكم المفقود فيوقف (٤١) نصيب الجمل حتى يظهر حاله بانفصاله

حياء أو ميتة أو عدم انفصاله
ويعامل باقي الورثة بالاضر
من تقادير عدم الجمل
ورجوده وموته وحياته
وذكورته وأنوثته واقرانه
وتعددته فيعطى كل واحد
من الورثة اليقين ويوقف
الباقى الى ظهور حال الجمل
مثاله خلف زوجة حامل
فلها بتقدير عدم الجمل
وانفصاله ميتة ربع ولها
بتقدير انفصاله حيا كيف
كان الثمن فتعطاها ويوقف
الباقى فان ظهر الجمل ذكرا
أو ذكورا أو ذكورا وانثى
فالوقوف كله اولهم على
عدد رؤسهم ان تحضوا
ذكورا والا فلا ذكرا مثل
خط الانثيين وان ظهر انثى
واحدة فلها النصف وانثيين
فاكثر فلهم اؤلواهن الثلثان
والباقي لبيت المال المنتظم
أو يردهن وهذا كله
بشرط أن يفصل الجمل كله
وبه حياة مستقرة فلو ظهر
أن لا جمل أو ظهر ميتا أو
انفصل بعضه وهو حي فان
قبل تمام انفصاله انفصل
كله بحياة غير مستقرة لم
يرث شيئا في جميع هذه
الصور ووجوده كعدمه
فيكمل للزوجة الربع
ويكون الباقي في هذه المسئلة
لبيت المال المنتظم أو لذوى
رحمه ولو خلف زوجة حامل
وأبوين فالأضر في حقهم
كون الجمل عددا من الاناث

دون تقدير بكان يموت ويترك عمو وزوجة أخ لاب حامل من أخيه الميت قبل موته فان ذلك الجمل يرث بتقدير
ذكورته لأنه ابن أخ فيصحب العم ولا يرث بتقدير الانوثة لانها من ذوى الارحام (قوله حتى يظهر حاله بانفصاله
حياء) أى حياة مستقرة وتعلم الحياة المستقرة بصياح أو حر كة بعد الانفصال أو عطاس أو امتصاص ثدى
أو نحو ذلك ففى علمت حياته بعد تمام الانفصال بأى طريق فانه يرث ويرث لان الحياة عامة الميراث والحكم
يدور مع العلة وجونا وعدمها (قوله لم يرث شيئا في جميع هذه الصور) أى ولم يرث أيضا ما لم يكن انفصاله
بجناية على أمه توجب الغرة فان كان انفصاله بجناية ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود لبقية
الورثة فكانه كعدمه بالنسبة لذلك (تنبيه) لا ضابط لعدد الجمل عندنا على الاصح لما حكى عن الامام
الشافعى نفعنا الله به انه قال جالست شيخا لا سفة فقدمه فاذا خمسة كهول قبلوا رأسه ودخلوا الخباء ثم خمسة
شبان فعلوا كذلك ثم خمسة من مطين ثم خمسة أحداث فسألته عنهم فقال كلهم أولادى وكل خمسة منهم
فى بطن وأمه واحدة فيحيون فى كل يوم يسلطون على ويزورونها وخمسة أخرى فى المهد ويقال ان امرأة
ولدت اثني عشر فى بطن واحدة فرفع أمرها للسلطان فطلبها وأولادها ثم ردهم عليها الا واحد اولم تعلم به حتى
خرجت من القصر فلما علمت به صاحت صيحة اهترت حيطان القصر فقيل لها أليس لك فى هؤلاء الا واحد
عشر كفاية فقالت ما صحت أنا وانما صاحت أحشائي التي روافها وقال الماوردى رحمه الله تعالى أخبرني
رجل ورد على من اليمن وكان من أهل الفضل والدين أن امرأة باليمن وضعت حلا كالكرش فظن أن لاولد
فيه فالتقى فى الطريق فلما طلعت عليه الشمس حى وتحرك وانشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور عاشوا
جميعا وكانوا خاقا سويا الا أنه قال كان فى أعضائهم قصر وصار عجز جل منهم قصر عنى فكنت أعير باليمن
بانه صرعك سبع رجل وحكى القاضى حسين أن واحدا من سلاطين بغداد كانت له امرأة لاتلد الا انثى
فحملت مرة فقال لها ان ولدت أنثى لاقتلتك ففرغت وتضرعت الى الله تعالى فولدت أربعين ذكرا كل منهم
قدراً أصعب فكبروا وركبوا فرسانا مع أبيهم فى سوق بغداد فعلم من هذا أنه لا ضابط لعدد الجمل وقيل يقدر
بأربعة ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقديرهم ذكورا أو انثى وهو قول أبى حنيفة وأشبهه رحمه الله
تعالى ورجمه بعض المالكية ومن العلماء من يقدره باثنين ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقدير الذكورة
فيهما أو فى أحدهما أو الانوثة وهو مذهب الحنابلة ومن وافقهم ومن العلماء من يقدره واحدا لانه الغالب
ويعامل الورثة بالاضر من تقدير ذكورته أو أنوثته وهو مذهب الليث بن سعد وأبى يوسف وعليه الفتوى
عند الحنفية ويؤخذ كقيل من الورثة وما تقدم من القسمة قبل الوضع هو المتمدن ذكرا وكذا عند الحنفية
والحنابلة وعند المالكية توقف القسمة الى الوضع مطلقا سواء كان يرث على كل تقدير أو يرث على تقدير
دون تقدير فلو مات رجل عن زوجة حامل وأخ شقيق فلا يعطى الاخ شيئا مادامت حاملا بالاجماع لانه أى
الجمل بتقديره ذكر الا يرث الاخ شيئا وبعد ظهور الجمل لا يخفى الحكم فلو خلف ابن أو زوجة حامل فلا قسمة
عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الأئمة الثلاثة ولا يعطى الابن شيئا عندنا حتى تضع لعدم
ضبط الجمل وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف الثلثان لانهم يقدرونه باثنين والاضر كونهما
ذكرين وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لانهم يقدرونه واحدا والاضر كونه ذكرا ويؤخذ منه
كقيل لاحتمال أن تضع أكثر من واحد فلو خلف أب أو أم حامل فالأضر فى حق الام كون حملها عددا فلها
السدس وفى حق الاب عدم تعدده فتعطى سدسا والاب ثلثين ويوقف السدس بين الام والاب فلا شئ
للحمل منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية لها ثلث والاب سابق ويؤخذ منها كقيل لاحتمال أن تلد
أكثر من واحد وعند المالكية لا قسمة الى الوضع (قوله ويوقف الباقي وهو ستة عشر) هذا عندنا وهو عند
الحنابلة كذلك وعند الحنفية تعطى الزوجة الثمن ثلاثين أربعين وعشرين والام أربعة منها والاب كذلك
ويؤخذ منه كقيل ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكية لا قسمة الى الوضع

(باب ميراث الغرق) أقول كان ينبغي للميت أن يقول الغرق ونحوهم لانه ذكر حكم الغرق والهسد مع المهر وقين ونحوهم قال (وان عمت قومهم دم أو غرق أو واحد عم الجميع كالخرق ولم يكن يعلم حال السابق فلا تورث زاهق من زاهق وعدهم كأنهم أجنب فهكذا القول السيد الصائب) أقول اذا مات متوارثان فأكثرهم دم أو يغرق أو يحرق أو في معركة قتال أو في بلاد غربة ولم يعلم عين السابق منهما أو منهم بان علم أن أحدهما أو أحدهم سبق الآخر لا بعينه أو لم يعلم سبق ولا معية أو علمت المعية ونسبت فلا تورث واحد منهم من الآخر أو من الآخر بل اجعلهم كأنهم أجنب فيرث كل واحد منهم باقي ورثته لان شرط الارث تحقق حياة الوارث بعدم موت الموروث ولم يوجد الشرط فلومات أخوان شقيقان أولاب (٤٢) يغرق أو تحت هدم ولم يعلم السابق منهما وترك أحدهما زوجة وبنتا وترك الآخر بنتين وترك كعمافلا يرث أحد

(باب ميراث الغرق)

الغرق هو الهلاك بالماء (قوله وان عمت) والموت له تعاريف كثيرة وأحسنها أن يقال عدم الحياة بعماس من شأنه الحياة ليدخل السقط ويخرج الجماد (قوله أو واحد) أي نازل يقال حدث الشيء حدثا نزل وهو في كلام الناطم صفة لموصوف محذوف أي أمر (قوله وعدهم كأنهم أجنب) أي لانسب بينهم يقتضي الارث (قوله لان شرط الارث الخ) اعلم أن شروط الارث ثلاثة * أحدها وهو يختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية للارث وبالدرجة التي اجتمع فيها الموروث والوارث تفصيلا لاختلاف العلماء في الورثة فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وارثا * الشرط الثاني تحقق موت المورث كما إذا شوهد ميتا أو الحاقه بالوقى تقديره وذلك في الجنين الذي انفصل بجناية على أمه توجب الغرة اذا تورث عنه غيرها كما تقدم قريباً في الجمل * الشرط الثالث تحقق حياة الوارث بعدم موت المورث حياة مستقرة أو الحاقه بالأحياء تقديره اكتمل انفصل حيا حياته مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت ولومضغة أو عاقبة والشرط بأكسكان الراة لغة تعليق أمر بامر كل منهما في المستقبل ويعبر عنه بالزام الشيء والتزامه واصطلاحا يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (قوله أي لم يعلم عين السابق) أي بان علم السابق ولم يعلم عين السابق أو علمت المعية فلا تورث كما في كلام المؤلف * (فرع) * سئل بعض الفضلاء عن أخوين ماتا معا عند الزوال مثلاً لكان أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب فهل يتوارثان بالاخوة أو لا لعدم تيقن تقدم موت أحدهما على الآخر من غير عكس فأجاب بان المغربي يرث المشرق لان الشمس تزول أبداً بالمشرق قبل المغرب وكذا غروبها وجميع حركاتها بالمشرق مات قبل المغربي جزماً لقول السائل ماتا معا عند الزوال في المشرق والمغرب فبئرته المغربي جزماً وعليه يقال أخوان ماتا معا عند الزوال ورث أحدهما الآخر اه ذكره شيخ الاسلام في شرح الفصول الكبير (قوله وقالوا بما الخ) أي بصيغة النبري ليعبر عن عهدنه لاجل قوله وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وقال القرطبي في مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه على وجه التبعية اه لكنه يقتضي عدم دخول النساء الخلف مع ان المراد في كلام الناطم ما هو الاعم فتأمل (قوله ويطغ الدال اسم للبناء المهذوم) قال القرطبي في مختصر الصحاح الهدم بالفتحريك ما تهدم من جوانب البئر فيسقط فيها والهدم بالكسر أي كسر الهاء الثوب البالي (قوله والخرق بكسر الحاء المهملة الخ) هذا ما ضبطه الشارح وقال غيره بفتح الحاء والراء ويبدل لهذا ما قاله ابن الاثير في النهاية في حديث الفتح دخل مكة وعليه عمامة سوداء حرمانية قال الزنجشري هي التي على لون ما حرقته النار منسوبة بزيادة الالف والنون الى الخرق بفتح الحاء والراء * (تنبيه) * سكت الشارح رحمه الله تعالى عن معنى الغرق والمراد الغرق في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء والخير والشرع غرقا بفتحها وهو غريق وغارق وغرقته بشديد الراء المفتوحة في الماء غمس فيه فهو مغرق وغريق (قوله السيد) بالسين المهملة أي الصواب يقال سدد

وتر كعمافلا يرث أحد الاخوين من الآخر شيئاً بل تقسم تركته الاول لزوجته الثمن ولبنته النصف ولعمه الباقي وتقسم تركته الثاني لبنته الثلثان واعمه الباقي * (مسئلة) * زوج وزوجة وثلاثة بنين لهم غرق الخمسة جميعاً أو ماتوا معاً ولم يعلم السابق منهم وترك كل منهم مالا ولزوج وزوجة أخرى وابن منها ولزوجة الغريقة ابن من غيره فلا يرث واحد من الزوجين ولا من الاولاد الثلاثة شيئاً من الاخوين بل مال الزوج غنمه لزوجه الحية وباقيه لابنته منها ومال الزوجة الغريقة لولدها من غيره ومال كل واحد من البنين الثلاثة سدسه لاختيه لأمه وهو ولد الزوجة الغريقة من غير أبيهم الغريق وباني ماله لاختيه من أبيه وقوله ولم يكن يعلم حال السابق أي لم يعلم عين السابق وكذا يوجد في بعض النسخ وخرج به ما اذا علم عينه واستمر عليه أو نسي فانه يرثه من مات

سدادا

بعده في صورتين فيعطى لورثته من مات بعده نصيب مورثهم من السابق في الصورة الاولى ويوقف المال كله

في الصورة الثانية الى تذكر عين السابق لانه غير مأثور من تذكره وقوله قوم يشمل الرجال والنساء وهو اسم جمع لا واحد له من افظاه والقوم في الاصل الرجال دون النساء قاله جماعة لقوله تعالى لا يشهر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء قوم زهير وما أدري ولست اخال أدري * أقوم آل حسن أم نساء وقالوا بما الخلف النساء فيه على سبيل التبعية لان قوم كل نبي رجال ونساء وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وهو ما أراد الناطم والهدم بالدال المهملة الساكنة الفعل ويطغ الدال اسم للبناء المهذوم والخرق بكسر الحاء المهملة وفتح الراء النار والزاهق الذهاب يقال زهق زهقا وهو ذهب وأي ذهب ورحب وقوله فهكذا القول السيد الصائب حشو قال

(فالحمد لله على التمام) جدا كثيرا في الدوام نسأله العفو عن التقصير ونخبر ما نأمل في المصير وغفر ما كان من الذنوب وستر ما شان من العيوب) أقول لما ختم أرجوزته حمد الله سبحانه وتعالى على انتمائها كما افتتحها بالحمد (٤٣) وقوله ثم هو بالناء الفوقية من التمام

أي كل وفي معنى الظرفية والدوام البقاء أي جدا كثيرا تاما دائما مستمرا ثم سأل الله الكريم سبحانه وتعالى العفو عن التقصير في الأمور وأن يستتره في الآخرة وأن يغفر له ما يوجد من الذنوب وأن يستتر ما وقع من العيوب والعفو هو ترك المؤاخذة صفحا وكرما والتقصير هو التواني في الأمور والستر التغطية والامل الرجاء والمصير المرجع والمراد به هنا يوم القيامة يوم يرجع الخلق فيه إلى الله والغفر الستر والذنوب جمع ذنوب وهو الجرم بضم الجيم وقوله شان من الشين وهو القبح والعيوب جمع عيب فانه يتقبل ذلك منه بغيره وكرمه قال

(وأفضل الصلاة والتسليم على النبي المصطفى الكريم محمد خير الانام العاقب وآله الغرذوى المناقب وصحبه الاما جد الارار

الصفوة الامثال الاخيار) أقول ختم كتابه بالصلاة

والتسليم بعد حمد الله تعالى كما فعل أولاني ابتداء الكتاب رجاء قبول ما بينهم والمصطفى من الصفوة وهي الخالص والكريم بطح الكاف على الافصح ويجوز كسرهما وهو نقض النيم والانام الخلق والعاقب الذي لا نبي بعده قال عليه الصلاة والسلام

أنا العاقب فلاني بعدي وآله بنو هاشم وبنو المطلب كما قدمناه أول الكتاب والغرض من الغين المجمة والراء المهملة هم الاشراف والاما جد بالجيم جمع ما جسد وهو الكمال في الشرف والبر هو ذوالصفات المحمودية وقد كل هذا الشرح المبارك والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

سدا اذا كان صوابا وأسد الرجل جاء بالصواب في قوله أو فعله ورجل مسدد موفق للصواب وحيتنذ فقوله بعده الصائب أي المصيب غير المخطئ عطف تفسير فقوله الشارح حشوا ليس في محله كما هو معلوم للمتأمل (قوله فالحمد لله الخ) ويوجد في بعض النسخ زيادة بين وهما قوله

وقد أتى القول على ما شئنا * من قسمة الميراث اذ بينا على طريق الرمز والاشارة * ملخصا بأوجز العبارة

أي أتى المؤلف رحمه الله تعالى بعبارة موجزة قليلة الالفاظ كثيرة المعاني متضمنة لاحكام الموارث وقسمتها وما يتعلق بها في تلك الابيات بأحسن تركيب وأبين توضيح فجاءه الله تعالى عنا كل خير وأفاض عليه سبحانه رحمته وأسكنه أعلى الجنان (قوله جدا) هو مصدر مؤكد للحمد السابق والحمد على النعمة واجب أي يثاب عليه ثواب الواجب لأن من تركه يأثم بل المراد من أتى به في مقابلة النعمة أثيب عليه ثواب الواجب ومن أتى به لافي مقابلة شيء أثيب عليه ثواب المندوب والجد اصطلاحا هو الشكر لغة فهمامترادفان وقيل متساويان وهذا اذ لم تقيد النعمة بالوصول إلى الشاكر فان قيدت بذلك فالنسبة بينهما العموم المطلق لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس وشكر المنعم واجب أي يثاب عليه ثواب الواجب أما شكره بمعنى امتثال أمره واجتناب نهيه فهو واجب شرعا على كل مكلف ويأثم بتركه اجماعا (قوله والغفر الستر) أما العفو فهو ترك المؤاخذة بالذنب والضرب عنه صفحا وكرما فيكون العفو أفضل من الغفران لأن الغفران ستر الذنب على الناس يوم القيامة حتى لا يفتضح صاحبه ولا يمكن تحصيل المعاتبة بين العبد وبين ربه كما ورد أن الله سبحانه وتعالى يقول لا عبد تذكرك ذاك إذا كان اعترف قال سترته اعلمك بالدين وأنا سترها عليك اليوم بخلاف العفو لا عتاب فيه (قوله والكريم بطح الكاف الخ) وهو الجواد أو الجامع لأنواع الخير والشرف والفضائل أو الصفوح وقد سكت المؤلف عن تفسير المناقب وهي جمع منقبة وهي ضد المثلبه وجمعها مثالب وهي العيوب والاختيار جمع خير يشدد ويخفف مأخوذ من الخير ضد الشر لان الاختيار خلاف الاشراف والخير الفاضل من كل شيء والابرار جمع بر يقال بررت فلانا بالكسر أبره بفتح الباء وضم الراء فأنابا ربه وبارر وقال ابن الاثير في النهاية يقال برير فهو بار وجمعه بررة وجمع البرا برار وهو كثر يراما يختص بالاولياء والزهاد والعباد اه فتسأل الله تعالى أن يحشرنا في زمرة منهم وهذا آخر ما تيسر جمعه ونسأل الله تعالى أن ينحتم لنا بخاتمة السعادة وأن يعفونا وأن يعاملنا بحملى احسانه وأن يدخلنا الجنة بفضلهم وامتنانه من غير سابقة عذاب ولا عتاب بحجاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والآل والاصحاب والحمد لله الكريم الوهاب * وكان هذا الجمع يوم الثلاثاء ثاني عشر ذي القعدة الحرام من شهر سنة ألف ومائة وستين وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام

(قال مؤلفها) * وقد جعت ذلك لنفسى لا تنفع به مدة حياتي وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع بها بعد وفاتي والمرجو من اطلع على هذه أو زلة أن يصلحها ان لم يمكن الجواب عنها على وجه حسن ليكون ممن يدفع السيئة بالنبي هي أحسن وأن يدعو لنا بالتجاوز والمغفرة غفر الله لنا وإن دعانا بالمغفرة وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

أما بعد حمد من برت الارض ومن عليها من غير مشارك ولا حاجب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وكل آل له وصاحب فقد تم طبع حاشية العلامة محمد بن عمر البقري على شرح الرحبية للإمام سبط المارديني مطروحا مشها بالشرح المذكور وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار سبدي أحد الدوير قريبا من الجامع الأزهر المنير اذ إدارة المفتقر اعفوه به القدير أحد البابي الحلبي ذي العجز والتقصير وذلك في شهر ربيع الأول سنة ١٣١٣ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم عليه وآله وصحبه أجمعين آمين

صفحة

خطبة الكتاب	٢
باب أسباب الميراث	٩
موانع الارث	١١
باب الوارثين من الرجال	١٢
فائدة فيما اذا اجتمع كل النساء الوارثات	١٣
باب الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى	١٣
فائدة في أن الفروض التي ذكرت في القرآن العزيز منقسمة الى ثلاثة أقسام	١٣
باب من له النصف	١٤
باب أصحاب الربع	١٤
باب من له الثمن	١٤
فائدة فيما يذكر في المعايمة الخ	١٥
باب من له الثلثان	١٥
باب من له الثلث	١٦
باب السدس	١٧
باب التعصيب	٢٠
تنبيه	٢٢
فائدة ذكر بعض العلماء العزائم	٢٣
باب الحجب	٢٣
باب المشركة	٢٥
تنبيه	٢٥
باب ميراث الجد والاخت	٢٦
باب الاكدرية	٢٩
باب الحساب	٣٠
فائدة في معرفة قسمة القيراط	٣٦
باب المناهضات	٣٦
باب ميراث الخنثى المشكل	٣٨
تنبيه فيما اذا كان المفقود وارثا الخ	٤٠
باب ميراث الغرقى	٤٢

